





وكتابه الجامع الصحيح

السنة الرابعة ـ العددان: التاسع والعشرون والثلاثون (١٤٤١هـ)



يشتمل على فوائد عن بعض مصنفات الإمام البخاري وما يتعلق بها

- الفوائد الجزرية (فوائد متعلقة بصحيح البخاري) للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (٧٥١هـ-٨٣٣هـ).

  تحقيق وتعليق: د. رياض منسي العيسى

- تصحيح عنوان كتاب «اختلاف رواة البخاري عن الفربري» ونسبته للكُفَيْرِيِّ دون ابن عبد الهادي المعروف بابن المبرد.

  صلاح فتحي هَلَل

- جَمْعٌ لبعضِ النُّقُولِ التي وَصَلَتْنَا مِن بعضِ الكُتُبِ المَفْقُودَةِ للإمَامِ البُخَارِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

  محمد مختار

- الحافظ أبو جعفر محمد بن الحسن الهمذاني روايته لصحيح البخاري وعنايته به من خلال نسخة همذانية عتيقة قُرئت عليه.

  شبيب بن محمد العطية

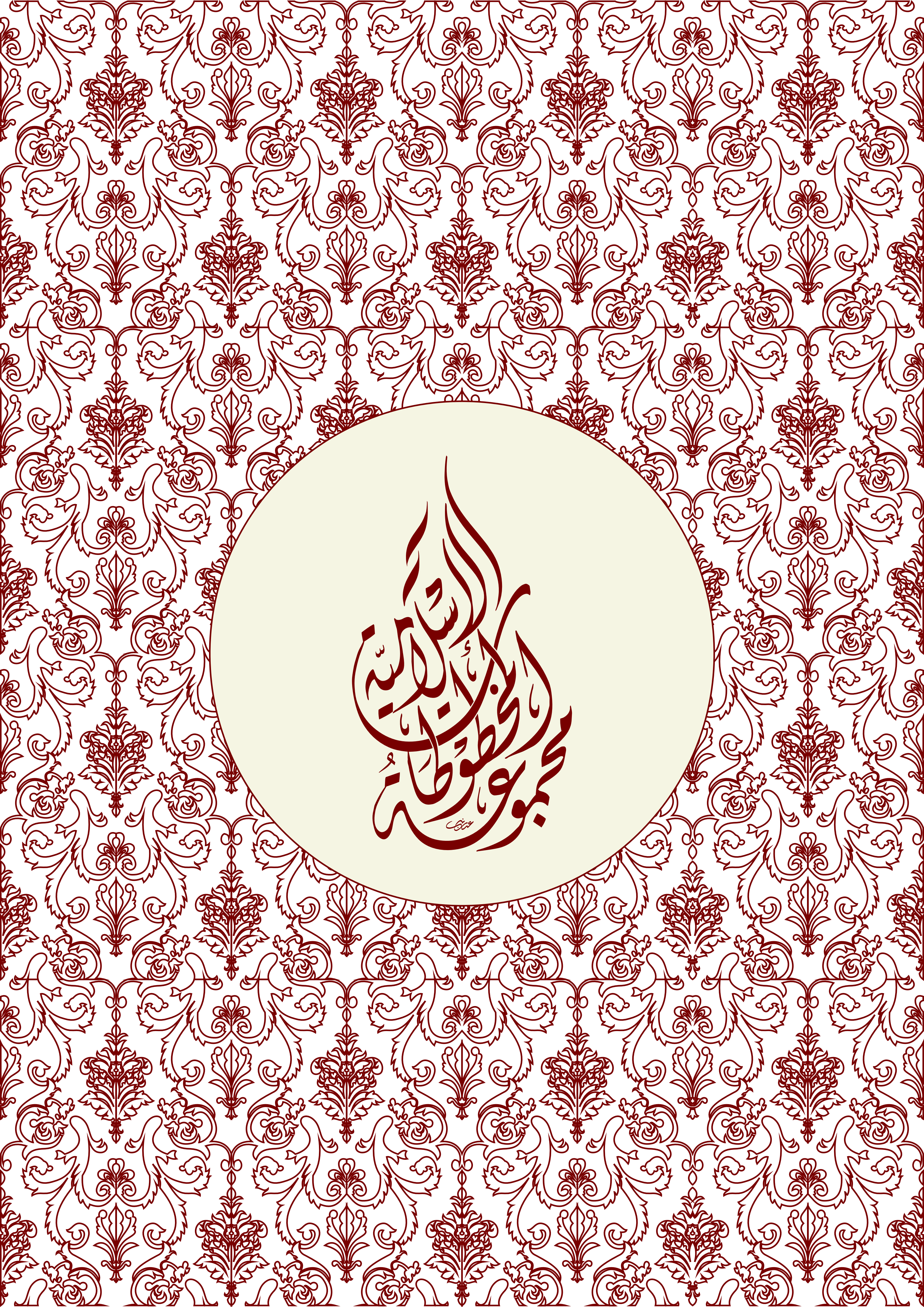
- منهج اليونيني في تثبيت نص «الجامع الصحيح» بين دلالة الرموز وتحقيق النسبة حديث «هذا جبريلُ آخذٌ برأسِ فرسِه...» نموذجًا.

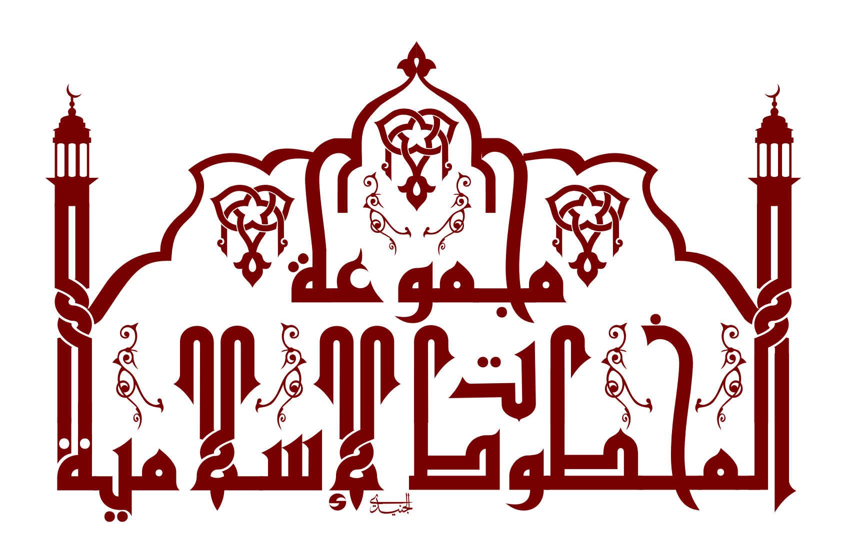
  د. رياض حسين عبد اللطيف الطائي

- تحقيق نسبة النص المصاحب (العنوان أنموذجاً.. «هدى الساري لمقدمة فتح البخاري»).

  د. محمد بن حميد العوفي




مجموعة المخطوطات الإسلامية



الإشراف

عادل بن عبد الرحيم العوضي

التحرير والتنسيق

عبد الله بن سالم باوزير   نواف بن محمد الموصلي

شارك في إخراج هذا العدد

د. منيب ربيع الليثي   حاتم بن محمد فتح الله

حكيم محمد القرباص   طيبي بن بوعزة وشنان

محمد بن صابر شيخموس   عبد الله بن عز الدين مسكين

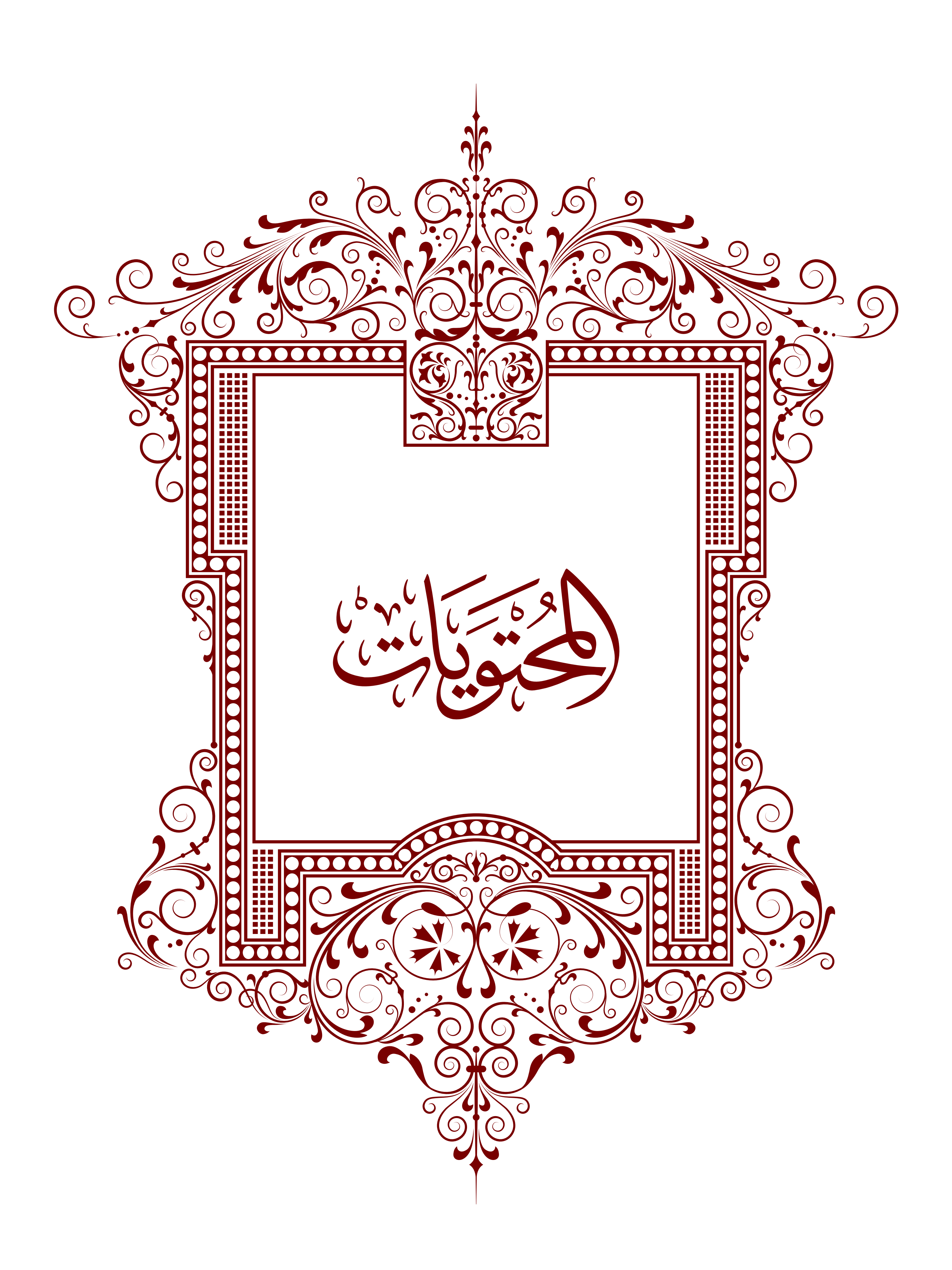
د. محمود بن محمد حمدان



تنبيه:

النشرة لا تخضع لقواعد المجلات
و المقالات التي تذكر فيها
إنما تعبر عن آراء أصحابها


بسم الله الرحمن الرحيم

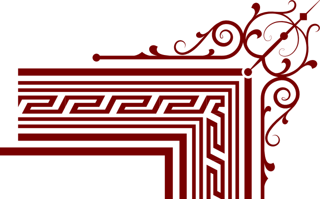


المحتويات





الأبحاث والمقالات



الفوائد الجزرية

(فوائد متعلقة بصحيح البخاري)

تأليف

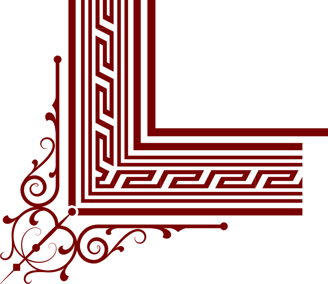
الشيخ الإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد

الشهير بابن الجزري الشافعي

(٧٥١هـ - ٨٣٣هـ)

تحقيق وتعليق

الدكتور رياض منسي العيسى



صحيحُ البخاريِّ لو أَنْصَفوه لَـمَـا خُـطَّ إلا بـمـاءِ الـذَّهَـب

هو الفرقُ بين الهُدى والعَمَى هو السدُّ بين الفتى والعَطَب

أسانيدُ مثلُ نجوم السَّماء أمـــامَ مــتــونٍ كــنــورِ الـشُّـهُـب

به قامَ ميزانُ دينِ النبي ودَانَ بـه الـعُـجْـمُ بعد العرَب

حجابٌ مِنَ النار للعالمين ونـصٌّ مبينٌ لكَشْفِ الـرِّيـب[1]



(١) انظر: جزء فيه ترجمة البخاري للذهبي (ص٥٠).



تصدير المحقق

الحمد لله رب العالمين.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الذين آثروا دينهم على دنياهم حتى أقاموا هذا الدين على الحجة البيضاء، نقية صافية، وعلى التابعين بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإنه لا يخفى على الناس عامةً وعلى طالب العلم خاصة أن الإمام أبا عبد الله البخاري (ت٢٥٦هـ) من جهابذة العلماء الذين حفظ الله بهم حديث رسول الله ﷺ من الضياع والتحريف، فألف كتابه المشهور (صحيح البخاري)، وكتب له القبول في القديم والحديث، وحصل إجماع الأمة على أنه أصح كتاب بعد كتاب الله، فكان الإمام البخاري إمام الدنيا وأمير المؤمنين في الحديث.

فصحيح البخاري هو الكتاب الأول التي أجمعتِ الأمةُ على قبولِه، يقول ابنُ الصلاح في كتابه علوم الحديث: «أولُ مَن صنَّف الصحيحَ: البخاريُّ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلمُ بنُ الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم...، وكتاباهما أصحُّ الكتبِ بعدَ كتاب الله العزيز». ثم قال: «ثم إنَّ كتابَ البخاري أصحُّ الكتابين، وأكثرُهما فوائد»[(١)].

ومِن هنا عُنِي العلماءُ بترجمةِ البخاري وذكرِ أخباره، وعنوا كذلك بكتابه

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٧ - ١٨).

والاهتمام به مِن شرحِ أحاديثِهِ، وترجمةِ رواته، وبيانِ غامضه، وتوضيحِ تراجمِ كتبه وأبوابه.

فمِن المصنفات المفردة في ترجمة الإمام البخاري المطبوعة:

جزء فيه ترجمة البخاري: للذهبي (ت٧٤٨هـ)[١].

تحفة الأخباري بترجمة البخاري: لابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)[٢].

هداية الساري لسيرة البخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[٣].

الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري: للعجلوني (ت١١٦٢هـ)[٤].

حياة البخاري: لجمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)[٥].

سيرة الإمام البخاري: للشيخ عبد السلام المباركفوري (ت١٣٤٢هـ)[٦].

الإمام البخاري وصحيحه: للدكتور عبد الغني عبد الخالق (ص١٤٠٣هـ)[٧].

وهذه رسالةٌ فريدةٌ ومفيدةٌ ووجيزةٌ، في ترجمةِ الإمام البخاري وبيانِ منهجه في صحيحه، وذكر فوائد تتعلق به، وهي لعَلَمٍ مِن أعلام أهل القرآن والحديث، وهو الإمام ابن الجزري المتوفى سنة: (٨٣٣هـ)، مقتفيًا طريقة أولئك الأئمة الأعلام

(١) طبع بتحقيق إبراهيم الهاشمي الأمير في مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

(٢) طبع بتحقيق شيخنا الشيخ محمد بن ناصر العجمي حفظه الله تعالى، في دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

(٣) طبع بتحقيق حسنين مهدي في دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).

(٤) طبع بتحقيق نور الدين طالب في دار النوادر، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

(٥) طبع بتحقيق محمود الأرناؤوط في دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

(٦) طبع بتحقيق الدكتور عبد العليم البستوي في دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

(٧) طبع بتقديم الدكتور طه العلواني في دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

في إفراد ترجمة الإمام البخاري وكتابه الصحيح بكتاب مستقل، ناهلًا من علومهم وملتقطًا الفوائد والدرر التي اتصف به كتاب صحيح البخاري.

وهذا الكتابُ ذكرَ فيه مؤلفُهُ ابنُ الجزري سبعةً وعشرين فائدةً فيما يتعلق بحياة البخاري وصحيحه، وتوخى في هذه الرسالة الإيجاز ليكون أدعى إلى إفادة القراء.

ونظرًا لقيمة وأهمية كتاب (الفوائد الجزرية)، وسهولة عبارته، وسلاسة ألفاظه، كان لابد من تحقيقه وإخراجه للباحثين وطلاب العلم للفائدة منه والانتفاع به.

وقد راعيتُ في تحقيقه والتعليق عليه الاختصار بما يلبي حاجة قارئه، من تكميل لفائدةٍ، أو شرح لعبارةٍ.

كما قدَّمتُ بين يدي الكتاب ترجمة موجزة للإمام ابن الجزري، مع التعريف بالنسخة ومنهج التحقيق.

خطة البحث:

وقد قسمت عملي إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالشيخ ابن الجزري، ويشمل:

أولًا: اسمه وولادته ونشأته.

ثانيًا: رحلاته وشيوخه.

ثالثًا: دروسه وتلامذته.

رابعًا: مصنفاته.

خامسًا: وفاته.

المبحث الثاني: دراسة كتاب (الفوائد الجزرية)، ويشمل:

أولًا: اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

ثانيًا: وصف النسخة التي اعتمدت عليها.

ثالثًا: منهجي في التحقيق والتعليق.

هذا هو عملي، فإن وفقت فهو توفيق من عند الله تعالى، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وإن كان غير ذلك فأرجو العفو والمغفرة منه تعالى.

فالله تعالى أساله أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله من العلم النافع لي ولغيري ممن أراد الانتفاع به، وأن لا يحرمني الأجر والثواب.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

كتبه:

الفقير إلى عفو ربه الغني

رياض منسي العيسى

دولة الكويت المحروسة



- المبحث الأول.
- التعريف بالشيخ ابن الجزري.
- أولًا: اسمه وولادته ونشأته.
- ثانيًا: رحلاته وشيوخه.
- ثالثًا: دروسه وتلامذته.
- رابعًا: مصنفاته.
- خامسًا: وفاته.

التعريف بالإمام ابن الجزري

ترجم الحافظ ابن الجزري لنفسه ترجمة وافية في كتابه «غاية النهاية»، وفي ضوء ما ذكره عن نفسه وما ذكرته بعض المصادر الأخرى عنه، سألخص من كل ذلك ترجمة موجزة، إذ المقام هنا مقام التعريف بالناظم، لا مقام الدراسة والتتبع لسيرته وحياته[(١)].

- **أولًا – اسمه وولادته ونشأته:**

هو الحافظ القارئ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري، الدمشقي، الشيرازي، الشافعي، المعروف بابن الجزري.

كان أبوه تاجرًا، ومكث أربعين سنة لم يرزق ولدًا، فحج وشرب من ماء زمزم،

---

(١) ترجم للإمام ابن الجزري بعض العلماء، منهم:
- ابن الجزري نفسه المتوفى سنة: (٨٣٣هـ) في غاية النهاية (٢/ ٢٤٧).
- وابن حجر العسقلاني المتوفى سنة: (٨٥٢هـ) في إنباء الغمر (٣/ ٤٦٦).
- والسخاوي المتوفى سنة: (٩٠٢هـ) في الضوء اللامع (٩/ ٢٥٥).
- والسيوطي المتوفى سنة: (٩١١هـ) في طبقات الحفاظ (ص٥٤٩).
- ومجير الدين الحنبلي المتوفى سنة: (٩٢٨هـ) في الأنس الجليل في بتاريخ القدس والجليل (٢/ ١٠٩).
- وطاش كبرى زاده المتوفى سنة: (٩٦٨هـ) في مفتاح السعادة (٢/ ٥٥) والشقائق النعمانية (ص٢٥).
- والنعيمي المتوفى سنة: (٩٧٨هـ) في الدارس في تاريخ المدارس (١/ ٨).
- وابن العماد الحنبلي المتوفى سنة: (١٠٨٩هـ) في شذرات الذهب (٧/ ٢٠٤).
- وأحمد بن محمد الأدنهْ ويْ المتوفى في (القرن الحادي عشر) في طبقات المفسرين (١/ ٣٢٠)
- والشوكاني المتوفى سنة: (١٢٥٠هـ) في البدر الطالع (٢/ ٢٥٧).
- وصديق حسن خان المتوفى سنة: (١٣٠٧هـ) في التاج المكلل (ص٤٥٧)، رقم: (٤٨٩).
- والزركلي المتوفى سنة: (١٣٩٦هـ) في الأعلام (٧/ ٤٥)
- وإسماعيل باشا المتوفى سنة: (١٣٩٩هـ) في هدية العارفين (٢/ ١٨٧).
- وعمر رضا كحالة المتوفى سنة: (١٤٠٨هـ) في معجم المؤلفين (١١/ ٢٩٢).

وسأل الله تعالى أن يرزقه ولدًا عالمًا، فولد له الناظم ابن الجزري في ليلة السبت الخامس والعشرين[1] من شهر رمضان، سنة (٧٥١هـ) بدمشق.

نشأ ابن الجزري بدمشق، وترعرع في رعاية والده الذي كان يحب العلم والعلماء، فحفظ القرآن سنة (٧٦٤هـ)، وأمَّ الناس في صلاة التراويح وهو ابن أربع عشرة سنة.

- **ثانيًا – رحلاته وشيوخه:**

حبب الله تعالى إلى ابن الجزري طلب العلم وحلق العلماء وخاصة علم القراءات، فقد جمع القراءات السبعة، والقراءات الاثنتي عشرة، وأجازه كثير من القراء.

وارتحل في سبيل طلب العلم والتحصيل إلى كثير من البلدان، فرحل إلى مصر والإسكندرية وبعلبك والحجاز واليمن وسمرقند وشيراز وغيرها من البلدان.

كما سمع الحديث ممن بقي من أصحاب الدمياطي والأبرقوهي ومن أصحاب الفخر ابن البخاري، وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الأسنوي وغيره.

- **ثالثًا – دروسه وتلامذته:**

بعد كل هذا، أذن له بالإفتاء شيخ الإسلام أبو الفداء إسماعيل ابن كثير سنة (٧٧٤هـ)، وكذلك أذن له شيخ الإسلام البلقيني سنة (٧٨٥هـ).

وجلس للإقراء تحت النسر من الجامع الأموي سنين، وولي مشيخة الإقراء الكبرى بتربة أم الصالح بعد وفاة أبي محمد عبد الوهاب بن السلار.

وقرأ عليه القراءات جماعة كثيرون لا يحصون، فممن كمل عليه القراءات العشر بالشام ومصر: ابنه أبو بكر أحمد بن محمد ابن الجزري، والشيخ محمود بن

(١) في الضوء اللامع للسخاوي: خامس عشر من رمضان. وهو يخالف ما ذكره ابن الجزري عن نفسه.

الحسين بن سليمان الشيرازي، والشيخ أبو بكر بن مصبح الحموي، والشيخ نجيب الدين عبد الله بن قطب بن الحسن البيهقي، والشيخ أحمد بن محمود ابن أحمد الحجازي الضرير والمحب محمد بن أحمد بن الهايم، والشيخ الخطيب مؤمن بن علي بن محمد الرومي، وغيرهم كثير.

- **رابعًا – مصنفاته:**

١ – النشر في القراءات العشر.

٢ – التمهيد في علم التجويد.

٣ – غاية النهاية في طبقات القراء.

٤ – تحبير التيسير في القراءات العشر.

٥ – التوضيح في شرح المصابيح.

٦ – المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد.

٧ – الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين.

٨ – الهداية في علم الرواية.

٩ – الفوائد الجزرية.

- **خامسًا – وفاته:**

توفي الحافظ ابن الجزري في يوم الجمعة خامس ربيع الأول سنة (٨٣٣هـ) عن عمر يناهز اثنتين وثمانين سنة، ودفن بشيراز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى[١].

(١) ينظر نقد أوهام صديق حسن خان المسمى (إبراز الغي الواقع في شفاء العي) للكنوي (ص٦٢-٦٤).




- المبحث الثاني
- دراسة كتاب (الفوائد الجزرية)
- أولًا: اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.
- ثانيًا: وصف النسخة التي اعتمدت عليها.
- ثالثًا: منهجي في التحقيق والتعليق.

• أولًا: اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

لم يصرح المؤلف الشيخ ابن الجزري في مقدمة كتابه هذا بذكر اسم الكتاب، وإنما أشار في بداية مقدمته إلى موضوع رسالته فقال: (هذه «فوائد تتعلق بصحيح البخاري»، فينبغي أن يعرفها الطالب في وقت شروعه فيه)(١).

وفي نهاية النسخة كتب ما يلي: (تمت «الفوائد الجزرية» بعون الله تعالى وحسن توفيقه)(٢).

فأثبتُّ على غلاف الكتاب ما ذكره الناسخ: (الفوائد الجزرية)، ثم ذكرت بيان تلك الفوائد ما ذكره ابن الجزري في مقدمته: (فوائد تتعلق بصحيح البخاري).

وأما نسبة الكتاب إلى مؤلفه فهي صحيحة، والدليل على ذلك ما يلي:

١ - قول الناسخ في بداية النسخة: «قالَ الشيخُ الإمامُ، بركةُ الأنامِ، خاتمةُ الحفَّاظِ المتقنين الأعلام، أبو الخير، شمسُ الشريعة والدين، محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ الجزريُّ الشافعيُّ، نفعَ اللهُ تعالى بعلومِهِ، ورضي عنه وعن سلفِهِ وشيوخِه، آمين»(٣).

٢ - ذكر ابن الجزري بعض مؤلفاته:

أ - من ذلك قوله في الفائدة الرابعة: «ولذلك تقريرٌ ذكرناه في كتابِنا (البداية في معالم الرواية)، فليراجعْ، فإنه مهمٌّ»(٤).

ب - وقوله أيضًا في الفائدة السابعة والعشرين: «وعندي في ذلك تفصيلٌ ذكرتُهُ في (البداية)، والله أعلم»(٥).

---

(١) انظر: (ص).

(٢) انظر: (ص).

(٣) (ص:).

(٤) انظر: (ص).

(٥) انظر: (ص).

- **ثانيًا: وصف النسخة التي اعتمدت عليها.**

اعتمدت في نشر هذا الكتاب على نسخة خطية وحيدة.

وهي نسخة خطية مصورة محفوظة بمكتبة الشيخ أحمد محمد عبد الجليل الغزي بمدينة زبيد في اليمن، تحمل الرقم: (٥٦٩)، وعدد أوراقها: (٥) ورقات، وعدد أسطرها: (٢٥) سطرًا في كل صحيفة.

وهي نسخة جيدة، وخطها نسخي، وثبت أرقام الفوائد باللون الأحمر.

وقال الناسخ في بداية النسخة: «قالَ الشيخُ الإمامُ، بركةُ الأنامِ، خاتمةُ الحفَّاظِ المتقنين الأعلام، أبو الخير، شمسُ الشريعة والدين، محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ الجزريُّ الشافعيُّ، نفعَ اللهُ تعالى بعلومِهِ، ورضي عنه وعن سلفِهِ وشيوخِه، آمين».

وفي نهاية الورقة الأخيرة، كتب الناسخ ما يلي: «تمت الفوائد الجزرية بعون الله تعالى وحسن توفيقه بتاريخ سنة: (١٣١٨هـ) وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

- **ثالثًا: منهجي في التحقيق والتعليق.**

١ - نسخت المخطوط مراعيًا في رسم الكلمات القواعد الإملائية الحديثة، مع خدمة النص بعلامات الترقيم.

٢ - رجعت إلى المصادر الحديثية التي رجع إليها المؤلف، وخاصة كتاب: (التلخيص شرح الجامع الصحيح) للنووي، الذي ينقل منه المؤلف لزيادة التوثيق والتثبت في تحقيق النص.

٣ - أشرت في الحاشية إلى كل ما يقع في النسخة من أخطاء كتابية ناتجة عن سهو بزيادة حرف أو كلمة أو تصحيف أو تحريف، وذلك بعد تصويبه في المتن

وعزو التصويب إلى مصدره.

٤ - أضفت بعض الكلمات والجمل ما يقيم المعنى في المتن، وذلك في حال وجود خلل أو نقص في عبارة المؤلف، وجعلت هذه الإضافة بين معقوفين [ ].

٥ - خرجت أحاديث الكتاب من مصادرها الأصلية على وجه الاختصار.

٦ - وثقت نصوص الكتاب المنقولة من مظانها.

٧ - استكملت فوائد الكتاب من إيضاح مستغلق، وبيان غامض، وإزالة إشكال.

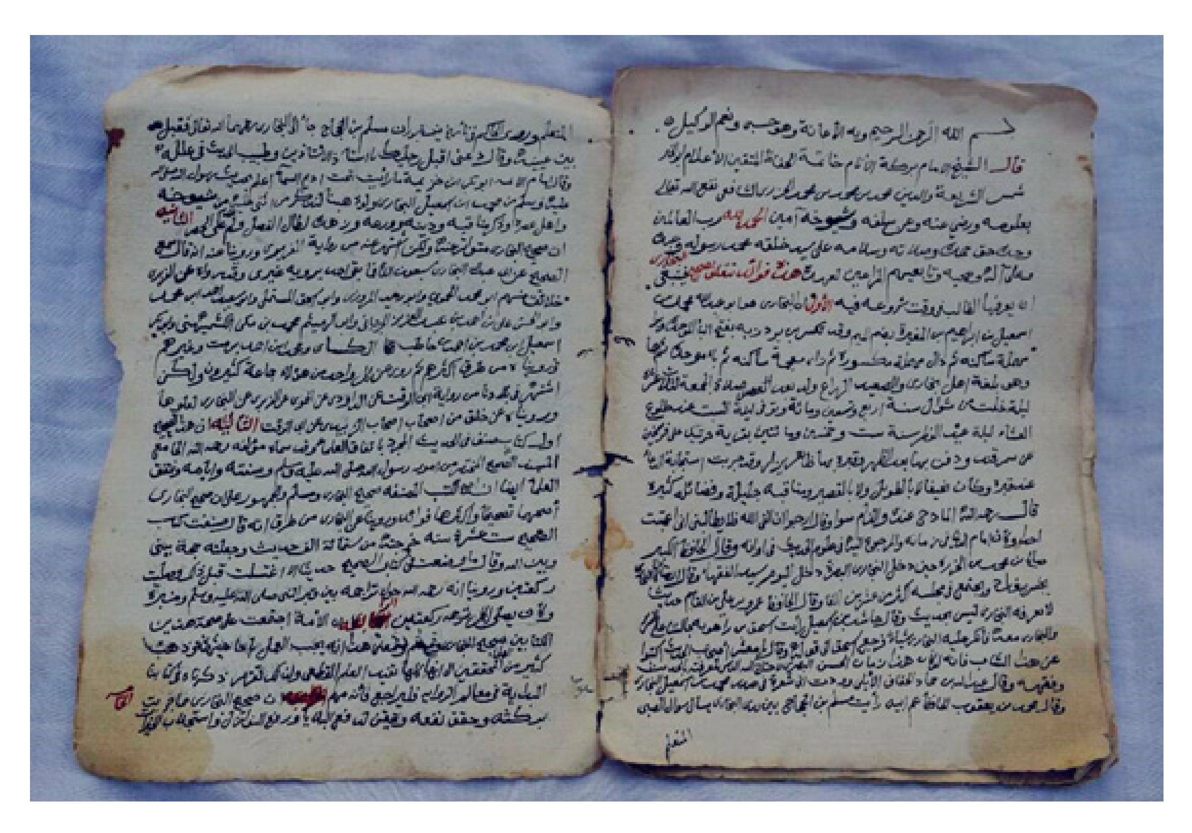
٨ - ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب بشكل مختصر.

٩ - وضعت فهرسًا للمصادر والمراجع، وفهرسًا لموضوعات الكتاب، اللذين يخدمان الكتاب ويقربان فوائده.



صور المخطوط

الورقة الأولى من النسخة الخطية



الورقة الأخيرة من النسخة الخطية




النص المحقق



مقدمة المؤلف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قالَ الشيخُ الإمامُ، بركةُ الأنامِ، خاتمةُ الحفَّاظِ المتقنين[1] الأعلام، أبو الخير، شمسُ الشريعة والدين، محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ الجزريُّ الشافعيُّ، نفعَ اللهُ تعالى بعلومِهِ، ورضي عنه وعن سلفِهِ وشيوخِه، آمين:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين وحدَهُ حقَّ حمدِهِ.

وصلاتُهُ وسلامُهُ على سيدِ خلقِهِ محمدٍ رسولِهِ وعبدِهِ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وتابعيهم المراعين لعهدِهِ.

هذه فوائدُ تتعلَّقُ بصحيحِ البخاريِّ، فينبغي أن يعرفَها الطالبُ في وقتِ شروعِهِ فيه:

(١) في النسخة: المتقين.

- **الأولى:**

أنَّ البخاريَّ: هو أبو عبد الله محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ الْمغيرة - بضمِّ الميمِ، وقد تُكسرُ[(١)] - ابن بَرْدِزْبَه - بفتحِ الباءِ الموحدة، وبراءٍ مهملةٍ ساكنةٍ، ثم دالٍ مهملةٍ مكسورةٍ، ثم زايٍ معجمةٍ ساكنةٍ، ثم باءٍ موحدةٍ، ثم هاءٍ[(٢)] - وهي بلغةِ أهلِ بخارى والصعيد: الزَّرَّاعُ.

ولدُ بعدَ عصرِ صلاةِ الجمعةِ: لثلاثَ عشرةَ ليلةً خلتْ مِن شوالٍ، سنةَ: أربعٍ وتسعين ومائةٍ[(٣)].

وتوفي ليلةَ السبتِ عندَ طلوعِ العشاءِ ليلةَ عيدِ الفطرِ، سنةَ: ستٍّ وخمسين ومائتين، بقريةِ خَرْتَنْكَ[(٤)] على فرسخين عن سَمَرْقَنْدَ[(٥)]، ودُفِن بها بعدَ الظهرِ، وقبرُهُ بها ظاهرٌ يزارُ، وقدْ جُرِّبَتْ استجابةُ الدعاءِ عندَ قبرِهِ[(٦)].

وكان نحيفًا، لا بالطويلِ ولا بالقصيرِ[(٧)].

ومناقبُهُ جليلةٌ، وفضائلُهُ كثيرةٌ.

---

(١) قال العجلوني: «بضم الميم، وقد تكسر إتباعًا لكسرة الغين المعجمة بعدها، كقراءة الحسن البصري: {الحمدِ لله} بكسر الدال» إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين [الورقة الأولى/ ب].

(٢) هكذا قيده الأمير أبو نصر بن ماكولا في الإكمال (١/ ٢٥٩).

(٣) رواه ابن عدي في الكامل (١/ ١٣١) وفي أسامي من روى عنهم البخاري في الصحيح (ص٤٩).

(٤) وتسمى اليوم: قرية خواجة إسماعيل.

(٥) اختلف في المسافة بين سمرقند وقرية خرتنك:
فذكر الصاغاني في أسامي شيوخ البخاري (ص٤٢) والعجلوني في إضاءة البدرين [الورقة الثالثة/ ب] فرسخين، وذكر ياقوت الحموي في معجم البلدان (٢/ ٣٥٦) والقسطلاني في إرشاد الساري (١/ ٣١) ثلاثة فراسخ.
وقال العجلوني في إضاءة البدرين: «اللهم إلا أن يقال: لها طريقان، قريب وبعيد، فتدبر».

(٦) قال الذهبي: «وكانوا يستسقون عند قبره رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ورضي عنه» جزء فيه ترجمة البخاري (ص٥٩).

(٧) أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ١٤٠) ومن طريقه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ٦) من قول البزاز.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المادحُ عندَهُ والذامُّ سواءٌ»[١].

وقال: «أرجو أنْ ألقى اللهَ فلا يطالبني أني اغتبتُ أحدًا»[٢].

وكان إمامَ الدنيا في زمانِهِ، والمرجعَ إليه في علومِ الحديثِ في أوانِهِ.

وقال الحافظُ الكبيرُ صالحُ بنُ محمدٍ جَزَرَة[٣] حين دخلَ البخاريُّ البصرةَ: «دخلَ اليومَ سيدُ الفقهاءِ»[٤].

وقال أيضًا: «كان البخاريُّ يجلسُ ببغدادَ، [وكنتُ أستملي له]، ويجتمع في مجلسه أكثرُ من عشرين ألفًا»[٥].

وقال الحافظ عمرو بن عليٍّ الفلَّاس[٦]: «حديثٌ لا يعرفُهُ البخاريُّ ليس بحديثٍ»[٧].

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٢٩) ومن طريق الخطيب أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٥٢/ ٨٩)

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ١٢) وابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٨١).
وعلق الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣٩) على قول البخاري قائلًا: «قلت: صدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس وإنصافه فيمن يضعّفه...، وهذا هو والله غاية الورع».

(٣) في النسخة: بن الجزرة.
جزرة: بفتح الجيم وبكسرها، لقبٌ لقِّب به الحافظ صالح، من أجل أنه قرأ في ابتداء أمره: إن فلانًا كان يرقي بخرزة، فصحفها: جزرة. هذا هو المعروف في ذلك، وقيل: إنه أهدى وهو في المكتب إلى معلِّمه يوم النيروز جزرة، فلُقِّبَ بها. انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٤٢) ونزهة الألباب للحافظ ابن حجر (١/ ١٧٠).

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ١٦) وابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٨٤) من قول محمد بن بشار بُندار، وليس من قول صالح جزرة.

(٥) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٥٦) وفي تاريخه (٢/ ٢٠) والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص١٧) ومن طريق الخطيب أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٦٨) من قول صالح جزرة.

(٦) في النسخة: بن القاسم. وهو تصحيف.

(٧) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ١٨) ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٨١).

وقال حاشدُ بنُ إسماعيلَ: «رأيتُ إسحاقَ بنَ راهويه جالسًا على السريرِ[1] والبخاريُّ معه، فأنكرَ عليه البخاريُّ شيئًا فرجَعَ إسحاقُ إلى قولِهِ وقال: يا معشرَ أصحابِ الحديثِ، اكتبوا عن هذا الشابِّ، فإنه لو كان هذا زمانَ الحسنِ البصري لاحتاجَ إليه الناسُ، لمعرفتِهِ بالحديثِ وفقهِهِ»[2].

وقال عبدُ الله بنُ حمادٍ الأمُلِيُّ[3]: «وددتُ أني شعرةٌ في صدرِ محمدِ بنِ إسماعيلَ البخاريِّ»[4].

وقال محمدُ بنُ يعقوبَ الحافظُ، عن[5] أبيه: «رأيتُ مسلمَ بنَ الحجاجِ بين يدي البخاريِّ يسألُه سؤالَ الصبيِّ المتعلِّمِ»[6].

وروى الحاكمُ في (تاريخِ نيسابور): أنَّ مسلمَ بنَ الحجاج جاء إلى البخاريِّ - رحمهما الله تعالى - فقبَّل بين عينيه وقال: «دعني أقبِّلْ رجلَيْك يا أستاذَ الأستاذين، [وسيدَ المحدثين]، وطبيبَ الحديثِ في عللِهِ»[7].

وقال إمامُ الأئمة أبو بكر بنُ خزيمةَ: «ما رأيتُ تحتَ أَدِيمِ السماء أعلمَ بحديثِ

(١) في تغليق التعليق (٥/ ٤٠٥) وفتح الباري (١/ ٤٨٣): على المنبر.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ٢٧) وابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٨٦).

(٣) في النسخة: الخفاف الأيلي. وفيه زيادة وتصحيف.
والآملي: - بالمد وتخفيف الميم - نسبة إلى آمل جيحون كما ذكر ذلك ابن الصلاح في علوم الحديث (ص٣٦٣). قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في فتح الباقي (٢/ ٢٩٠): «وما ذكره الغساني ثم القاضي عياض من أنه منسوب إلى (آمل) طبرستان، قال ابن الصلاح: إنه خطأ».

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ٢٨) وابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٨٩).

(٥) في النسخة: عم.

(٦) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ٢٩) ومن طريق الخطيب أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٨٩).

(٧) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١١٣)، ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في المدخل إلى علم السنن، رقم: (٥٧٨) والخطيب البغدادي في تاريخه (١٣/ ١٠٣)، ومن طريق البيهقي أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٦٨).

رسولِ اللهِ ﷺ مِن محمدِ بنِ إسماعيلَ البخاريِّ»[1].

ولو ذهبْنا لنذكرَ مَن أثنى عليه مِن شيوخِهِ وأهلِ عصرِهِ أو ذكَرَ مناقبَهُ ودينَهُ وورعَهُ وزهدَهُ، لطالَ الفصلُ ولم نقدرْ على الحصرِ.

- **الثانية:**

أنَّ صحيحَ البخاريِّ متواترٌ عنه، ولكنِ اشتُهر عنه مِن روايةِ الفَرَبْرِيِّ[2].

ورُوِّيْنا[3] عنه أنه قال: «سمع الصحيحَ عن أبي عبد الله البخاريِّ سبعون ألفًا، فما بقي أحدٌ يرويه غيري»[4].

وقد رواه عنِ الفَرَبْرِي خلائقُ، منهم:

- أبو محمدٍ الحَمُّوِيُّ[5].

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٦٥).

(٢) بكسر الفاء أو فتحها، هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري (ت٣٢٠هـ)، وكان سماعه للصحيح من الإمام البخاري مرتين: مرة بفربر سنة: (٢٤٨هـ)، ومرة ببخارى سنة: (٢٥٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٠).

(٣) يقول ابن الملقن في ضبط هذه اللفظة: «قوله: (فقد روينا) الأجودُ في قراءة هذه اللفظة ضمُّ الراء وتشديدُ الواو وكسرها، أي: روى لنا مشايخنا كذا فسمعناه عليهم. ويجوز فتح الراء أيضًا، يقال: روى، يروي، إذا نقل عن غيره» المعين على تفهم الأربعين (ص١١٠)، وانظر: التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة للشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ص١٨٤).

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ٩) ومن طريق الخطيب أخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٨٢) بلفظ: تسعون ألف رجل. وفي تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٧٣): سبعون ألف رجل. وعلق الدكتور عبد الغني عبد الخالق: «والظاهر أنه تصحيف» الإمام البخاري وصحيحه (ص١٨٢).
وعقب الحافظ ابن حجر على قول الفربري في فتح الباري (١/ ٤٩١): «وأطلق ذلك بناء على ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبة البزدوي، وكانت وفاته سنة: تسع وعشرين وثلاثمائة، ذكر ذلك من كونه روى الجامع الصحيح عن البخاري أبو نصر بن ماكولا وغيره».

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمُّويه الحمُّويِيُّ السَّرَخْسيُّ (ت٣٨١هـ)، سمع من الفربري سنة: (ت٣١٤هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩٣).

- وأبو زيدٍ المروزيُّ[1].

- وأبو إسحاقَ المسْتَمْلي[2].

- وأبو سعيدٍ أحمدُ بنُ محمدٍ[3].

- وأبو الحسن عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ العزيز الجرجانيُّ[4].

- وأبو الهيثمِ محمدُ بنُ مكيٍّ الكُشْمِيْهَنِيُّ[5].

- وأبو بكرٍ إسماعيلُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ حاجبٍ[6] الكُشّانيُّ[7].

- ومحمدُ بنُ أحمدَ بن مَتَّ[8]. وغيرهم.

ورويناه مِن طرقِ أكثرِهِم.

ثم روى عن كلِّ واحدٍ مِن هؤلاء: جماعةٌ كثيرون، ولكن اشتُهِر في بلادنا مِن روايةِ

(١) هو أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي (ت٣٧١هـ)، راوي الصحيح عن الفربري. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣١٣).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي البلْخي (ت٣٧٦هـ)، سمع من الفربري سنة: (٣٤١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩٢).

(٣) هو أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكَتي (ت٣٤٦هـ) راوي الصحيح عن الفربري. انظر: فتح الباري (١/ ٦) وروايات الجامع الصحيح ونسخه للدكتور جمعة فتحي (ص٣١٣).

(٤) المتوفى سنة: (٣٦٦هـ)، راوي الصحيح عن الفربري. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٤٧).

(٥) المتوفى سنة: (٣٨٩هـ)، وسمع من الفربري سنة: (٣٢٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩١).

(٦) في النسخة: حاطب. وهو تصحيف.

(٧) المتوفى سنة: (٣٩١هـ)، وهو آخر من حدث بالصحيح عن الفربري. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٨١).

والكشاني: نسبة إلى مدينة (الكُشانية) أو (الكشاني)، وتقع إلى الشمال من مدينة سمرقند، وموقعها اليوم في وسط جنوب جمهورية أوزبكستان.

(٨) بفتح الميم وتشديد التاء المثناة فوق، أبو بكر السمرقندي المتوفى سنة: (٣٨٨هـ)، وسمع من الفربري سنة: (٣٢٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٢١).

أبي الوقتِ[(١)]، عن الدَّاودي[(٢)]، عن الحمّوييِّ، عن الفرَبْرِيِّ، عن البخاريِّ، لعلوِّها.

ورويناه عن خلقٍ مِن أصحابِ أصحابِ الزَّبِيْدِيِّ[(٣)] عن أبي الوقتِ[(٤)].

- **الثالثة:**

أنَّ هذا الصحيحَ أولُ كتابٍ صُنِّفَ في الصحيحِ المجردِ باتفاقِ العلماءِ، وقد سمَّاه مؤلِّفُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختصرُ مِن أمورِ رسولِ اللهِ ﷺ وسُنَنِهِ[(٥)] وأيامِهِ)[(٦)].

واتفقَ العلماءُ أيضًا أنَّ أصحَّ الكتبِ المصنَّفةِ: صحيحا[(٧)] البخاريِّ ومسلمٍ، والجمهورُ على أنَّ صحيحَ البخاريِّ أصحُّهما تصحيحًا، وأكثرُهما فوائدَ[(٨)].

ورُوِّيْنَا عنِ البخاريِّ مِن طرقٍ أنه قال: «صنَّفْتُ كتابَ الصحيحِ لستَّ[(٩)]

(١) أبو الوقت: هو عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الهروي (ت٥٥٣هـ)، وكان سماعه للصحيح من الداودي سنة: (٤٦٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٣٠٣).

(٢) الداودي: هو أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي البوشَنْجي (ت٤٦٧هـ)، وكان سماعه للصحيح من الحمُّويي سنة: (٣٨١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٢٢).

(٣) الزبيدي: هو أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد الزَّبيدي (ت٦٣١هـ)، وكان سماعه للصحيح من أبي الوقت سنة: (٥٥٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٥٧).

(٤) وممن روى عن الزبيدي: أبو الحسن علي بن محمد اليونيني (ت٧٠١هـ).

(٥) في النسخة: وسنته.

(٦) كذا ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته (ص٨٢) وابن الصلاح في علوم الحديث (ص٢٦) والنووي في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٣) والتلخيص شرح الجامع الصحيح (١/ ٢١٣).
بينما سماه الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري (١/ ٨): (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه). وقال جمال الدين القاسمي: «هذه عنوان صحيحه فليُحفظ، وينبغي لكل من ينسخ الصحيح أو يطبعه أن يعنونه بتسمية المؤلف محافظة على الإعلام، وتحرسًا من الاقتضاب فيما لا محلَّ له من الإعراب» حياة البخاري (ص٢٩).

(٧) في النسخة: صحيح. والتصحيح التلخيص شرح الجامع الصحيح للنووي (١/ ٢١٣).

(٨) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٨) وإرشاد طلاب الحقائق للنووي (ص٥٩).

(٩) في النسخة: ست.

عشرةَ سنةً، خرَّجْتُهُ مِن ستمائةِ ألفِ حديثٍ، وجعلتُهُ حجَّةً بيني وبين اللهِ»[١].
وقال: «ما وضعتُ في كتابِي[٢] الصحيحِ حديثًا إلا اغتسلتُ قبلَ ذلك، وصليتُ ركعتين»[٣].

وروينا: أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ حوَّلَ تراجمَهُ بين قبرِ النبيِّ ﷺ ومنبرِهِ، وكان يصلي لكلِّ ترجمةٍ ركعتين[٤].

- **الرابعة:**

أنَّ الأمةَ اجتمعتْ على صحةِ هذين الكتابين: صحيحِ البخاريِّ ومسلمٍ، ومعنى هذا أنه يجبُ العملُ بأحاديثِهما.

وذهبَ كثيرٌ مِنَ العلماءِ المحققين إلى أنها كلَّها تفيدُ العلمَ القطعيَّ[٥]، ولذلك تقريرٌ ذكرناه في كتابِنا (البداية في معالم الرواية)[٦]، فليراجعْ، فإنه مهمٌّ.

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ١٤) وفي الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٨٥) ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٧٢). وعلق الذهبي على قول البخاري: «قلت: جزاه الله عن الإسلام خيرًا، نعم ما ادخر لمعاده» جزء في ترجمة البخاري (ص٤١).

(٢) في النسخة: كتاب.

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ٩) ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٧١).

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ٩) ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٧١).

(٥) وهو مذهب ابن الصلاح في علوم الحديث (ص٢٨). وتبع ابنَ الصلاح: ابن التركماني المارديني في المنتخب في علوم الحديث (ص٤٩)، وابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص٣٥) حيث قال: «قلتُ: وأنا مع ابن الصلاح فيما عوَّل عليه وأرشد إليه، والله أعلم»، والحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧٩).
وخالفه النووي في إرشاد طلاب الحقائق (ص٦٥) فقال: «وهذا الذي اختاره الشيخ خلافُ الذي اختاره المحققون والأكثرون، والله أعلم»، وابن الملقن في المقنع في علوم الحديث (١/ ٧٦) والجعبري في رسوم التحديث (ص٢٢) ومغلطاي في إصلاح ابن الصلاح (ص٩٢) والعراقي في التقييد والإيضاح (ص٤٢).

(٦) انظر: الضوء اللامع (٩/ ٢٥٧) وإيضاح المكنون (٣/ ١٦٨) وهدية العارفين (٢/ ١٨٦)، وفيها: (البداية في علوم الرواية).

- **الخامسة:**

أنَّ صحيحَ البخاريِّ مما جُرِّبَتْ بركتُهُ، وحُقِّقَ نفعُهُ، وتُيُقِّنَ لدفعِ البلايا ورفعِ النوازلِ واستجلابِ الخبراتِ وإزالةِ المنكرات، ولو ذهبْنا نذكرُ ما شاهدناه مِن ذلك ومن قبلِنا ممن سلَفَ وما قيل في ذلك، وحكى نظمًا ونثرًا، لم تسعْهُ أوراقٌ(١).

- **السادسة:**

جملةُ ما في صحيحِ البخاريِّ مِن الأحاديثِ المسنَدةِ: سبعةُ آلافٍ ومائتا حديثٍ وخمسةٌ وسبعون حديثًا بالأحاديثِ المكررةِ، و[بحذفِ] المكررةِ نحوُ أربعةِ آلافِ حديثٍ(٢).

(١) قال الشيخُ أبو محمد عبدالله بن أبي جمرة: «قال لي مَن لقيتُ مِن العارفين عمَّن لقيه مِنَ السادة المقرّ لهم بالفضل: إنَّ صحيحَ البخاري ما قُرِئ في شدةٍ إلا فُرجتْ، ولا ركب به في مركب إلا بخت. قال: وكان مجابَ الدعوة وقد دعا لقارئه» بهجة النفوس شرح مختصر البخاري (١/ ٦).
وقال الحافظُ عماد الدين بنُ كثير: «وكتابُ البخاري الصحيح يُستسقى بقراءته الغمام، وأجمَعَ على قبولِهِ وصحةِ ما فيه أهلُ الإسلام».
قال الشيخُ عبد الحق الدهلوي في أشعة اللمعات: «قرأ كثير من المشايخ والعلماء والثقات صحيح البخاري لحصول المرادات وكفاية المهمات وقضاء الحاجات ودفع البليات وكشف الكربات وصحة الأمراض وشفاء المرضى عند المضايق والشدائد، فحصل مرادهم، وفازوا بمقاصدهم، ووجدوه كالترياق مجربًا، وقد بلغ هذا المعنى عند علماء الحديث مرتبة الشهرة والاستفاضة». انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي (ص١٧٩).
ويقول جمال الدين القاسمي في قواعد التحديث (ص٤٥٥): «وقد جرى على العمل بذلك كثير من رؤساء العلم ومقدمي الأعيان إذا ألم بالبلاد نازلة مهمة فيوزعون أجزاء الصحيح على العلماء والطلبة، ويعينون للختام يومًا يفدون فيه لمثل الجامع الأموي أمام المقام اليحيوي في دمشق وفي غيرها، كما يراه مقدموها، وهذا العمل ورثه جيل عن جيل مذ انتشار ذاك القول وتحسين الظن بقائله، بل كان ينتدب بعض المقدمين إلى قراءته موزعًا ثم ختمه اجتماعًا لمرض، والي بلدة أو عظيم من عظمائها مجانًا أو بجائزة، بل قد يستأجر من يقرؤه لخلاص وجيه من سجن أو شفائه من مرض على النحو المتقدم، اعتقادًا ببركة هذا الصحيح، وتقليدًا لمن مضى، ووقوفًا مع ما مر عليه قرون، وصقله العرف، وفي ذلك من تمكين الاعتقاد بصحيح البخاري والركون إليه والحرص عليه ما لا يخفى».
(٢) كذا ذكره أبو محمد الحمُّويي في عدد جميع حديث الجامع الصحيح للبخاري (ص٦٤) وابن الصلاح في علوم الحديث (ص٢٠) وصيانة صحيح مسلم (ص١٠٢)، وتابعه النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٥) والتقريب والتيسير (ص٢٦) وإرشاد طلاب الحقائق (ص٦٠) والتلخيص

ولإعادتِهِ الأحاديثَ وتكريرِهِ إياها في الأبوابِ فوائدُ، وذلك أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كانت له الغايةُ في أنواعِ العلومِ[1].

وأما في استنتاجِ لطائفِ الحديثِ فلا يقارَبُ ولا يُدانى، وإذا نظَرَ المنصفُ في كتابِهِ عَلِم حقيقةَ ذلك.

ولم يكن مقصودُهُ بجمعِ هذا الكتابِ الاقتصارَ على الحديثِ وتكثيرَ المتونِ، وإنما مرادُهُ الأهمُّ هو الاستنباطُ منها، والاستدلالُ لأبوابٍ أرادها مِنَ الأصولِ والفروعِ والزهدِ وغيرِ ذلك.

ولهذا أخلى كثيرًا[2] من الأبواب من الإسنادِ، واكتفى بقولِهِ: «فيه فلانٌ الصحابيُّ»، أو «فيه[3] حديثُ فلانٍ»، ونحوُ ذلك.

وقد يذكرُ متنَ الحديثِ بغيرِ إسنادٍ، وقد يحذفُ مِن أولِ[4] الإسنادِ واحدًا فأكثرَ، مما سُمِّي: تعليقًا، كما سيذكره.

وإنما يفعلُ ذلك لأنه أرادَ الاحتجاجَ بالمسألةِ التي ترجمها، واستغنى عن ذكرِ [إسنادِ] الحديثِ أو عن إسنادِهِ ومتنِهِ وأشار إليه لكونِهِ معلومًا، وربما يكونُ مما

في شرح الجامع الصحيح (١/ ٢١٩).

وقال العراقي في التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص٢٧): «هكذا أطلق ابن الصلاح عدة أحاديثه، والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة وهي رواية محمد بن يوسف الفربري، فأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمائتي حديث، وأنقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل، فإنها تنقص عن رواية الفربري ثلاثمائة حديث».

وقام الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي بترقيم أحاديث البخاري، فبلغت: (٧٥٦٣).

(١) ولذلك قال الحافظ ابن حجر: «وقلما يورد حديثًا في موضعين بإسنادٍ واحدٍ ولفظٍ واحدٍ» فتح الباري (١/ ١٥).

(٢) في النسخة: كثير. والتصحيح من التلخيص شرح الصحيح للنووي.

(٣) في النسخة: في.

(٤) في النسخة: الأول.

تقدَّم قريبًا.

وذكَرَ في تراجمِ الأبوابِ آياتٍ كثيرةً، وقد يقتصرُ في بعضِ الأبوابِ عليها، ولا يذكرُ معها شيئًا أصلًا.

وقد يذكرُ البابَ ولا يذكرُ فيه شيئًا، ولا يبعدُ أن يكونَ مرادُهُ ذكرَ حديثٍ، فماتَ قبلَ ذلك.

قال الحافظُ أبو الفضل محمدُ بنُ طاهرٍ المقدسيُّ[1]: «كان البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكرُ الحديثَ في مواضعَ، يستخرجُ منه - بحسنِ[2] استنباطِهِ، وغزارةِ فقهِهِ - معنىً يقتضيه البابُ، وقلَّ ما يوردُ حديثًا في موضعين بإسنادٍ واحدٍ ولفظٍ واحدٍ، [بل] يوردُهُ ثانيًا مِن طريقِ صحابيٍّ آخرَ أو تابعيٍّ أو غيرِهِ، ليُقوِّيَ الحديثَ بكثرةِ طرقِهِ، أو يختلف لفظُهُ، أو تختلف الروايةُ في وصلِهِ، أو زيادةِ راوٍ في الإسنادِ أو نقصِهِ، أو يكونَ في الإسنادِ الأولِ مدلِّسٌ أو غيرُهُ لم يذكرْ لفظَ السماعِ، فيعيدُهُ بطريقٍ فيه التصريحُ بالسماعِ أو غيرِ ذلك، واللهُ أعلمُ»[3].

- **السابعة:**

قال الإمامُ النوويُّ: «قد استدركَ الدارقطنيُّ على البخاريِّ ومسلمٍ أحاديثَ، وطعنَ في بعضِها، وذلك الطعنُ الذي ذكرَهُ فاسدٌ، مبنيٌّ على قواعدَ لبعضِ المحدثين، ضعيفةٍ جدًّا، مخالفةٍ لِمَا عليه الجمهورُ مِن أهلِ الفقه والأصولِ وغيرِهِم ولقواعدِ

---

(١) ابن طاهر: هو أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيبانيّ المعروف بابن القيسراني، من حفاظ الحديث، (ت٥٠٧هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ١٧١).
وألف - في فوائد تكرار البخاري الأحاديث - جزءًا، سماه: (جواب المتعنِّت على البخاري)، نقل قوله الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ٢٤) والنووي في التلخيص شرح الصحيح (١/ ٢٣١) والحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ١٥) والسيوطي في البحر الذي زخر (٢/ ٧٢٤) وجمال الدين القاسمي في قواعد التحديث (ص٣٨٥).

(٢) في النسخة: ما يحسن.

(٣) انظر: التلخيص شرح الجامع الصحيح للنووي (١/ ٢٣٠ - ٢٣٢).

الأدلةِ، فلا يُغترُّ بذلك»[١].

- **الثامنة:**

المرفوعُ مِنَ الحديثِ: ما أُضيفَ إلى النبي ﷺ خاصَّةً، قولًا أو فعلًا أو تقريرًا[٢].

والموقوفُ: ما أُضيفَ إلى صحابيٍّ كذلك[٣].

والمقطوعُ: ما أُضيفَ إلى تابعيٍّ أو مَن دونه كذلك[٤].

والمنقطعُ: ما لم يتصلْ سندُهُ على أيِّ وجهٍ كان انقطاعُهُ.

فإنْ سقطَ منه رجلان فأكثرُ[٥] سُمِّيَ أيضًا: مُعْضَلاً.

وأما المرسلُ فمذهبُ الفقهاء وجماعة مِنَ المحدثين: أنه ما انقطع سندُهُ كالمنقطع[٦]، وقال أكثرُ المحدثين: لا يُسمَّى مرسلاً إلا ما أخبرَ فيه التابعيُّ عن النبيِّ ﷺ[٧]، وشرطَ بعضُهُم أن يكونَ تابعيًا كبيرًا.

---

(١) انظر: التلخيص شرح الجامع الصحيح للنووي (١/ ٢٤٥)، وقال في شرح صحيح مسلم (١/ ٢٧): «وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره»، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٣٤٦): «وقوله في شرح صحيح مسلم: (وقد أجيب عن ذلك أو أكثره) هو الصواب، فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض».

(٢) سواء كان متصل الإسناد أو منقطعًا، هذا هو التعريف المشهور الذي عليه جمهور المحدثين. انظر: إرشاد طلاب الحقائق للنووي (ص٧٥).

(٣) سواء كان قولًا له أو فعلًا أو نحوه، متصلَ الإسناد أو منقطعًا، وقد خالف هذا الشرط الحاكمُ في معرفة علوم الحديث (ص٥٩)، وهذا شرط لم يوافقه عليه أحدٌ كما قال الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٥١٢).

(٤) سواء، كان قولًا له أو فعلًا، متصل الإسناد أو منقطعًا، ويقول الحافظ ابن حجر في تعريف المقطوع: «وهو ما ينتهي إلى التابعي، ومن هو دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم فيه، أي في التسمية مثله، أي مثل ما ينتهي إلى التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعًا» نزهة النظر (ص١١٤).

(٥) بشرط أن السقط متواليًا.

(٦) وبهذا قال به أبو داود في المراسيل، وابن أبي حاتم الرازي في المراسيل، كما يلحظ ذلك من كتابيهما، وكذلك الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص٢١).

(٧) وهذا ما ذهب إليه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٣٢)، وقال العلائي في جامع التحصيل

ومذهبُ الشافعيِّ وأهلِ الحديثِ: أنَّ المرسلَ لا يُحتجُّ به[1].

وقال مالكٌ وأبو حنيفةَ وأحمدُ وأكثرُ الفقهاء: يُحتجُّ به[2].

ومذهبُ الشافعيِّ[3] أنه إذا انضمَّ إلى المرسلِ ما يعضدُهُ احتجَّ به، وذلك بأن يُروى مسندًا أو مرسَلًا مِن جهةٍ[4] أخرى، أو يعملَ به بعضُ الصحابةِ أو أكثرُ العلماءِ.

ولا فرقَ عنده بين مراسيلِ سعيدِ بنِ المسيَّبِ وغيرِهِ، وقال بعضُ الشافعية: مرسَلُ سعيدِ بنِ المسيَّبِ حجةٌ مطلقًا، لأنها فُتِّشتْ فوُجدتْ مسندةً، وليس كما قالَ[5].

وأما مرسلُ الصحابي: وهو روايتُهُ ما لم يدركْهُ أو يحضرْهُ، كقولِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا...» الحديث[6].

فمذهبُ الشافعيِّ وجمهورِ العلماءِ: أنه حجةٌ، وهو الصوابُ، لأنَّ روايتَهُ غالبًا

(ص٢٤): «هذا هو المشهور عند كثير من أهل الحديث، وهو اختيار الحاكم وغيره»، وقال الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٤٤٩): «ورجح بعضهم قول الحاكم على قول الخطيب».

(١) قال الإمام مسلم: «والمرسلُ من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجةٍ» صحيح مسلم (١/ ٢٩)، وانظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٣٨٧) وجامع الأصول لابن الأثير (١/ ١١٨).

(٢) قال ابن رجب الحنبلي: «وقد استدل كثير من الفقهاء بالمرسل، وهو الذي ذكره أصحابنا أنه الصحيح عن الإمام أحمد، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وأصحاب مالك أيضًا» شرح علل الترمذي (١/ ٢٩٦).

(٣) انظر: الرسالة للإمام الشافعي (ص٤٦١) وما بعدها.

(٤) في النسخة: وجه.

(٥) اختلف العلماء حول مراد الشافعي بقوله: «وإرسال سعيد بن المسيب عندنا حسن» كما أخرجه البيهقي في معرفة الآثار والسنن (٤/ ٣١٧) على قولين:
القول الأول: أن مرسل سعيد حجة عنده، بخلاف غيرها من المراسيل، لأن مراسيل سعيد فتشت فوجدت مسندة من طرق أخرى.
القول الثاني: أن مرسله كمرسل غيره من كبار التابعين يحتج به، وليس لابن المسيب ميزة في هذا إلا أنه أصح التابعين إرسالًا.
قال الخطيب البغدادي: «وهذا هو الصحيح من القولين عندنا، لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسندًا بحال من وجه يصح، وقد جعل الشافعي لمراسيل كبار التابعين مزية على من دونهم، كما استحسن مرسل سعيد بن المسيب على من سواه» الكفاية في علم الرواية (ص٤٠٥).

(٦) أخرجه البخاري، رقم: (٣) ومسلم، رقم: (٢٥٢).

عنِ النبيِّ ﷺ، أو عنْ صحابيٍّ آخرَ، والصحابةُ كلُّهُم عدولٌ، وإذا روى عن تابعيٍّ على الندور بيَّنَهُ[1].

- **التاسعة:**

إذا روى[2] بعضُ الثقاتِ الحديثَ متصلاً، وبعضُهُم مرسلاً، أو بعضُهُم مرفوعًا وبعضُهُم موقوفًا، أو وصلَهُ أو رفعَهُ في وقتٍ، وأرسلَهُ أو وقفَهُ في وقتٍ.

فالصحيحُ الذي عليه الفقهاءُ وأهلُ الأصولِ ومحقِّقُو[3] المحدثين: أنه يُحكمُ بالوصلِ والرفعِ، لأنه زيادةُ ثقةٍ[4].

وقيل: يُحكمُ بالإرسالِ والوقفِ.

وقيل: يُؤخذُ بروايةِ الأحفظِ.

وقيل: الأكثرِ.

- **العاشرة:**

زيادةُ الثقةِ مقبولةٌ عندَ الجمهورِ مِنَ العلماءِ[5].

(١) لذلك يقول الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٧٠): «وقد تتبعت روايات الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - عن التابعين، وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت، فهذا يدل على ندور أخذهم عن من يضعف من التابعين، والله أعلم».

(٢) في النسخة: إذا روي عن.

(٣) في النسخة: من. والتصويب من التلخيص شرح الجامع الصحيح للنووي.

(٤) قال الخطيب البغدادي: «وهذا القول هو الصحيح عندنا» الكفاية في علم الرواية (ص٤١١)، وقال ابن الصلاح: «قلت: وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله»، ثم قال ابن الصلاح: «فالحكم في الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع، لأنه مثبت وغيره ساكت ولو كان نافيًا فالمثبت مقدم عليه، لأنه علم ما خفي عليه» علوم الحديث (ص٧٢).

(٥) زيادة الثقة: «هي تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم» اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص٥٨)، وقبول زيادة الثقة هو ما قاله الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الراوية (ص٤٢٤)، أما ابن الصلاح فقد قسم الزيادة إلى ثلاثة أقسام. انظر: علوم الحديث (ص٨٦).

وقيل: لا تُقبلُ.

وقيل: تُقبل مِن غيرِ مَن رواهُ ناقصًا، ولا تُقبلُ منه للتهمة.

- **الحادية عشرة:**

إذا قالَ الصحابيُّ: (أُمِرْنا بكذا)، أو (نُهِينا عن كذا)، أو (مِنَ السُّنَّةِ كذا)، أو نحوَ «أُمِرَ بِلالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذانَ وَيُوْتِرَ الإقَامَةَ»[(١)]، فكلُّهُ مرفوعٌ على الصحيحِ، سواءٌ قالَ ذلك في حياةِ [رسولِ اللهِ] ﷺ أو بعدَهُ.

وإذا قيلَ عند ذكرِ الصحابي: (يرفعُهُ)، أو (يَنْمِيْهِ)، أو (يَبلغُ به)، أو (روايةً)، فمرفوعٌ إجماعًا.

وإذا قالَ التابعيُّ: (مِنَ السُّنةِ كذا)، فالأصحُّ أنه موقوفٌ[(٢)]، وقيل: مرفوعٌ مرسلٌ.

وإذا قالَ الصحابيُّ: (كنَّا نفعلُ) أو (نقول)، أو (كانوا يقولون) أو (يفعلون)، أو (لا يرون بأسًا بكذا)، إنْ لم يُضِفْهُ إلى حياةِ النبيِّ ﷺ، أو عهدِهِ، أو نحو ذلك، فموقوفٌ[(٣)]، وإنْ أضافَهُ فمرفوعٌ على الصحيحِ[(٤)].

وقيل: إنْ كانَ أمرًا يظهرُ غالبًا، فمرفوعٌ، وإلا فموقوفٌ.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم: (٣٧٨) من حديث أنس.

(٢) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٩٧): «والأصح في مسألة التابعي كما قال النووي إنه موقوف».

(٣) وهذا مذهب الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص٤٢٣) وابن الصلاح في علوم الحديث (ص٤٧ - ٤٨) والنووي في إرشاد طلاب الحقائق (ص٧٦) والتقريب والتيسير (ص٣٣) والتلخيص في شرح الجامع الصحيح (١/ ٢٥١) وابن جماعة في المنهل الروي (ص٤٠).
والراجح أنه مرفوع، وهو مذهب الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١٦٣) وابن الملقن في البدر المنير (٣/ ١٣٤) وابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥١٥) والعراقي في التقييد والإيضاح (ص٧٦) والسيوطي في تدريب الراوي (١/ ٢٠٤).

(٤) وعلل ابن الصلاح ذلك بقوله: «لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وقررهم عليه، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة» علوم الحديث (ص٤٨).

وقيل: مرفوعٌ مطلقًا، وهو ظاهرُ كلامِ كثيرٍ مِنَ المحدثين والفقهاء، وهو قويٌّ[1].

وقيل: موقوفٌ مطلقًا، وهو ضعيف[2].

وأما قولُ التابعيِّ: (كانوا يقولون) أو (يفعلون)، فلا يدلُّ على رفعٍ ولا على فعلِ جميعِ الأمةِ، فلا حجةَ فيه بلا خلافٍ، إلا أن يُصرِّحَ بنقلِهِ على أهلِ الإجماعِ، وفي [ثبوتِ] الإجماعِ بخبرِ الواحدِ خلافٌ، والأكثرونُ على أنه لا يثبتُ به، والله أعلم[3].

- **الثانية عشرة:**

الإسنادُ المعنعنُ: وهو فلانٌ عن فلانٍ.

قيل: إنه مرسلٌ أو منقطعٌ.

والصحيحُ الذي عليه العملُ: أنه متصلٌ، بشرطِ أن لا يكونَ المعنعِنُ مدلِّسًا، وبشرطِ إمكانِ لقاءِ بعضِهِم بعضًا.

وفي اشتراطِ ثبوتِ اللقاءِ وغيرِهِ خلافٌ:

قيل: لا يُشترط، بل يكفي الإمكانُ، وهو مذهبُ مسلمٍ، وادعى في مقدمةِ صحيحِهِ الإجماعَ عليه[4].

---

(١) وهذا ما رجحه النووي في المجموع (١/ ٦٠) والتلخيص في شرح الجامع الصحيح (١/ ٢٥٢).

(٢) قال ابن الصلاح: «وبلغني عن أبي بكر البُرقاني أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي الإمام عن ذلك، فأنكر كونه من المرفوع» علوم الحديث (ص٤٨)، وقال السيوطي عن رأي الإسماعيلي: «وهو بعيد جدًا» تدريب الراوي (١/ ٢٠٥).

(٣) قال الآمدي في الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٣٤٣): «اختلفوا في ثبوت الإجماع بخبر الواحد: فأجازه جماعة من أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ والحنابلة، وأنكره جماعة من أصحاب أبي حنيفة وبعض أصحابنا كالغزالي، مع اتفاق الكل على أن ما ثبت بخبر الواحد لا يكون إلا ظنيًا في سنده وإن كان قطعيًا في متنه».

(٤) انظر: مقدم صحيح مسلم (١/ ٢٨) وما بعدها. وقوى مذهبَ مسلم كلٌّ من: النووي في التقريب والتيسير (ص٣٧) - بخلاف شرح صحيح مسلم (١/ ٣٢) والتلخيص شرح الجامع الصحيح (١/ ٢٥٣) حيث رجح مذهب البخاري - والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٧٣) والموقظة

ومنهم مَن شرطَ ثبوتَ اللقاءِ، وهو مذهبُ البخاريِّ وعليِّ بنِ المدينيِّ وأبي بكر الصَّيرفيِّ مِنَ الشافعيةِ وجماعةٍ من المحققين.

ومنهم مَن شرَطَ طولَ صحبتِهِ له[1].

ومنهم مَن شرَطَ معرفتَهُ بالروايةِ عنه.

وأما الإسنادُ المؤنَّنُ، كقوله: حدثنا الزهري [أنَّ] ابنَ المسيَّبِ حدَّث بكذا، أو قال بكذا، أو نحو ذلك، فقال الإمامُ أحمدُ ويعقوبُ بنُ شيبةَ والحافظُ أبو بكر البَرْدِيْجِيُّ: لا يلتحقُ ذلك بـ (عن)، بل هو منقطعٌ حتى يتبيَّنَ السماعُ[2].

وقال الجمهورُ: هو محمولٌ على السماعِ بالشرطِ المتقدِّمِ في المعنعن[3].

- **الثالثة عشرة:**

التدليسُ قسمان:

أحدُهما: أن يرويَ عمَّن عاصره ما لم يسمعْهُ، موهمًا سماعَهُ قائلًا: (قال فلانٌ) أو (عن فلانٍ) ونحوَهُ[4].

(ص٤٤) وابن جماعة في المنهل الروي (ص٦٤) والحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٨) والنكت على ابن الصلاح (١/ ٢٨٩) ونزهة النظر (ص١٢٦). انظر: التتمة الثالثة في تعليقة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على كتاب الموقظة للذهبي (ص١١٥) وما بعدها.

(١) وهو قول أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني الفقيه الشافعي (ت٤٨٩هـ). انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٣٢).

(٢) يقول ابن عبد البر بعد أن ذكر قولهم: «هذا عندي لا معنى له، لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي، سواء قال فيه: (قال رسول الله ﷺ) أو (أن رسول الله ﷺ قال) أو (عن رسول الله ﷺ أنه قال) أو (سمعت رسول الله ﷺ) كل ذلك سواء عند العلماء والله أعلم» التمهيد (١/ ٢٦).

(٣) حكاه ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم، ثم قال: «فجمهور أهل العلم على أن (عن و(أن) سواء، وأن الاعتبار ليس بالحروف، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة» التمهيد (١/ ٢٦).

(٤) ما ذكره ابن الجزري هو تعريف المرسل الخفي، يقول ابن حجر: «المرسل الخفي: إذا صدر من معاصر لم يلقَ من حدَّث عنه، بل بينه وبينه واسطة» نزهة النظر (ص٨٥).

وربما [لم] يُسقِطْ شيخَهُ وأسقطَ غيرَهُ، ضعيفًا أو صغيرًا، تحسينًا للحديث[1].

وهذا القسمُ مذمومٌ جدًا، حتى قالَ بعضُ أهلِ الحديثِ: «مَن عُرِف به صار مجروحًا، فلا تُقبلُ روايتُهُ وإن بيَّنَ السماعَ».

والصحيحُ الذي عليه الجمهورُ التفصيلُ:

فما رواه بلفظٍ محتَملٍ لم يبيِّنْ فيه السماعَ كـ (عن) و(قال) فمرسَلٌ[2].

وما بيَّنه فيه كـ(سمعتُ)، و(حدثنا)، و(أخبرنا)، فمقبولٌ صحيحٌ، وفي الصحيحين وغيرِهما مِن هذا النوعِ كثيرٌ، كقتادةَ والأعمشِ والسفيانين[3] وهُشيم وغيرِهِم، وهذا الحكمُ جارٍ فيمن ثبتَ أنَّه دلَّس مرةً واحدةً.

وما كان في الصحيحين أو شبهِهِما - مِنَ الكتبِ المعتبرةِ التي التزمَ مصنِّفوها المحققون الصحيحَ - عنِ المدلِّسين بـ(عن)، محمولٌ على أنَّه ثبتَ سماعُ ذلك المدلِّسِ لذلك الحديثِ مِن ذلك الشخصِ مِن جهةٍ أخرى.

القسم الثاني: أن يُسمِّيَ شيخَهُ أو يكنيه أو يَصِفَهُ أو يَنسبَهُ، بخلافِ ما يُعرفُ به[4]، فكراهتُهُ أخفُّ مِنَ الأولِ.

أما أن يروي المحدث عمن لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه، موهمًا أنه سمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، موهمًا أنه لقيه وسمع منه. فهذا يسمى: (تدليس الإسناد). انظر الفرق بين التدليس والمرسل الخفي: منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر (ص٣٨١ - ٣٨٦).

(١) وهذا يسمى: (تدليس التسوية).

(٢) في النسخة: فيما رواه بلفظ... مرسل.

(٣) في النسخة: والعباس.

(٤) وذكر النووي عذر الأئمة الرواة في وقوعهم للتدليس، وهو أن الراوي يعتقد صحة الحديث لكون شيخه ثقة، وهو عند الناس أو أكثرهم مجروح، فلو ترك التدليس وصرح باسم شيخه جعل الناس الحديث ضعيفًا، وفاتت سنةٌ عن المسلمين، فعدل إلى التدليس لهذه المصلحة مع أنه لم يكذب. انظر: التلخيص شرح الجامع الصحيح (١/ ٢٥٦).

- **الرابعة عشرة:**

إذا خلَّطَ الثقةُ لاختلالِ ضبطِهِ بهَرَمٍ أو خَرَفٍ أو ذهابِ بصرِهِ أو نحوِهِ، قُبِل حديثُ مَن أخَذَ عنه قبلَ الاختلاطِ[1].

- **الخامسة عشرة:**

في معرفةِ الاعتبارِ والمتابعةِ والشاهدِ[2].

والبخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثَرَ في كتابِهِ مِن ذكرِ المتابعةِ، فينبغي أن يُعرَفَ معناها.

وذلك أنه إذا روى حمادٌ مثلًا حديثًا، عن أيوب، عن ابنِ سيرين، عن أبي هريرة، عنِ النبيِّ ﷺ، نظرنا:

هل تابعَهُ ثقةٌ فرواه عن أيوب؟، وإلا فثقةٌ غيرُ[3] أيوب عن ابنِ سيرين، وإلا فثقةٌ غيرُ ابنِ سيرين عن أبي هريرة، وإلا فصحابيٌّ غيرُ أبي هريرة عن النبي ﷺ.

فأيُّ ذلك وُجِد عُلِم أنَّ له[4] أصلاً يُرجعُ إليه، وإلا فلا.

فهذا النظرُ هو الاعتبارُ[5].

وأما المتابعةُ: فأنْ يرويه عن أيوبَ غيرُ حمادٍ، أو عن ابنِ سيرينَ غيرُ أيوب، أو

(١) ولا يُقبل من أخذَ عنه بعد الاختلاط، أو شككنا في وقتِ أخذِهِ. وما كان في الصحيحين من هذا محمولٌ على أنه أخذ قبل الاختلاط. انظر: التلخيص شرح الجامع الصحيح (١/ ٢٥٧).

(٢) عبارة ابن الجزري: (في معرفة الاعتبار والمتابعة والشواهد) قد توهم أن الاعتبار قسيم لهما، وليس كذلك، بل هو هيئة التوصُّل إليهما. هذا ما قاله الحافظ ابن حجر في نزهة النظر (ص٧٥) حول عبارة ابن الصلاح، الذي تابعه كثير من المحدثين، ومنهم ابن الجزري.

(٣) في النسخة: عن. وهو تصحيف.

(٤) في النسخة: أنه.

(٥) فالاعتبار: هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يُظنُّ أنه فردٌ، ليُعلم هل له متابع أم لا؟. انظر: نزهة النظر للحافظ ابن حجر (ص٧٥).

عن أبي هريرة غيرُ ابنِ سيرينَ، أو عنِ النبيِّ ﷺ غيرُ أبي هريرة.

فكلُّ نوعٍ مِن هذه يسمى: متابعةً.

وأفضلُها: الأولى[١]، ثم على الترتيب[٢]، وذلك أنها تقويةٌ، والمتأخرُ إلى التقويةِ أحوجُ.

و[أما] الشاهدُ: فأن يُروى حديثٌ آخرُ بمعناه.

وتسمى المتابعةُ شاهدًا، ولا ينعكسُ[٣].

ويدخلُ في المتابعاتِ والشواهدِ بعضُ مَن لا يُحتجُّ به، ولا يصلحُ لذلك كلُّ ضعيفٍ[٤]، ولهذا يقولُ الدارقطني وغيرُهُ: (فلانٌ يُعتبرُ به)، و(فلانٌ لا يُعتبر به)[٥].

وهذه مما يحتاجُ إليها المعتني بصحيحِ البخاريِّ:

وذلك أنه يقولُ تارة في مثلِ[٦] المثالِ المذكورِ: (تابعَهُ مالكٌ [عن أيوبَ). وتارةً

---

(١) وهي متابعة حماد في الرواية عن أيوب. وتسمى: (المتابعة التامة)،

(٢) وتسمى المتابعات الأخرى غير الأخيرة: (المتابعة القاصرة). أما المتابعة الأخيرة، وهي متابعة أبي هريرة في الرواية عن النبي ﷺ، فتسمى: (الشاهد).

(٣) كذا قاله النووي أيضًا في شرح صحيح مسلم (١/ ٣٤) متابعة لابن الصلاح في علوم الحديث (ص:٨٣)، لكن قال الحافظ ابن حجر: «وقد تُطلق المتابعةُ على الشاهد، وبالعكس، والأمرُ فيه سهلٌ» نزهة النظر (ص٧٥). لذلك قال المناوي بعد أن نقل قول النووي: «وهو مُخَالف لما ذكره الْمُؤلف - أي الحافظ ابن حجر - » اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (١/ ٤٤١).

(٤) لذلك يقول ابن الصلاح: في علوم الحديث (ص٣٤): «ليس كلُّ ضعفٍ في الحديث يزولُ بمجيئِهِ من وجوهٍ، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعفٌ يُزيلُهُ ذلك، بأنْ يكونَ ضعفُهُ ناشئًا من ضعفِ حفظِ راويه مع كونِهِ من أهلِ الصدقِ والديانةِ. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجهٍ آخرَ، عرفنا أنه ممَّا قدْ حفظَهُ، ولم يختلَّ فيه ضبطُهُ له...، ومن ذلك ضعفٌ لا يزولُ بنحوِ ذلك لقوةِ الضعفِ وتقاعدِ هذا الجابرِ عن جبرِهِ ومقاومتِهِ، وذلك كالضعفِ الذي ينشأ من كونِ الراوي متَّهَمًا بالكذبِ أو كونِ الحديثِ شاذًّا. وهذه جملةٌ تفاصيلُها تُدْرَكُ بالمباشرةِ والبحثِ، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة، والله أعلم».

(٥) انظر بعض الأمثلة على أقوال الدارقطني في كتابه الضعفاء والمتروكون، رقم الترجمة: (٢٠ - ١٥٢ - ٢٤٣ - ٢٨٣ - ٣٢٣) وغيرها.

(٦) في النسخة: جعل.

يقولُ: (تابعه مالكٌ)]، ولا يزيد، فإذا قال: (تابعه مالكٌ عن أيوبَ)، فظاهرٌ لا خفاءَ به. والضمير في (تابعه) يعود إلى حمادٍ، [أي تابعَ مالكٌ حمّادًا، فرواه عن أيوبَ كروايةِ حمّادٍ]، وأما إذا اقتصَرَ [على] (وتابعَهُ[1] مالكٌ) فلا يُعرف لمنِ المتابعةُ، إلا مَن يَعرفُ طبقاتِ الرواةِ ومراتبَهم[2].

ومثلُ قولِهِ في أولِ بدءِ الوحي - بعد قوله: (حدثنا يحيى بنُ بُكَيْرٍ)[3] -: «تابعه عبدُ الله بنُ يوسفَ - وهو التِّنِّيسِيُّ[4] -، وأبو صالحٍ[5] - وهو عبد الغفار بن داود الحرَّاني - »، وكلهم من شيوخ البخاري، ولهذا عُرِفتْ هذه المتابعةُ، ثم قال: «وتابعه هلالُ بنُ رَدَّادٍ، عنِ الزهريِّ»، أي وتابع عقيلًا - الذي هو شيخُ الليثِ - هلالُ بنُ رَدَّادٍ عنِ الزهريِّ، ولولا الطبقةُ ما عُرِفَتْ ذلك.

- **السادسة عشرة:**

إذا قالَ الصحابيُّ قولًا لنفسِهِ، ولم يخالفْهُ غيرُهُ ولم ينتشرْ، فليس هو بإجماعٍ.

وهل هو حجةٌ؟ فيه خلافٌ للعلماءِ، وهما قولان للشافعي:

---

(١) في النسخة: وقال.

(٢) انظر: التلخيص شرح الجامع الصحيح للنووي (١/ ٢٥٨ - ٢٥٩).

(٣) انظر: صحيح البخاري، رقم الحديث: (٣) و(٤)، وسند الحديث: حدثنا يحيى بنُ بُكير، قال: حدثنا الليث، عن عُقيل، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أم المؤمنين.

(٤) هو الحافظ الحجة أبو محمد الكلاعي الدمشقي المتوفى سنة: (٢١٨هـ). انظر: الأنساب للسمعاني (١/ ٤٨٧) وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٢٩٦).

(٥) اختلف العلماء: مَن هو أبو صالح؟ إلى قولين:
فقيل: هو عبد الغفار بن داود الحراني. قاله النووي في التلخيص شرح الجامع الصحيح (١/ ٣٧٤) وابن الملقن في التوضيح (٢/ ٣١٧).
وقيل: هو عبد الله بن صالح كاتب الليث. قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢٨) وفي انتقاض الاعتراض (١/ ٣٣).
وذكر القولين دون ترجيح، العيني في عمدة القاري (١/ ٦٨)، حيث قال: «ولم يتبين لي وجهه في الترجيح، لأن البخاري روى عن كليهما»، والقسطلاني في إرشاد الساري (١/ ٦٨).

فالصحيحُ الجديدُ: ليس بحجةٍ، والقديمُ: حجةٌ.

- فإنْ قلنا: حجةٌ، قُدِّمَ على القياسِ، ولزمَ التابعيَّ العملُ به، ولا تجوزُ مخالفتُهُ.

وهل يخصُّ به العمومُ؟ فيه خلافٌ أيضًا وجهان لأصحاب الشافعي.

- وإذا قلنا: ليس بحجةٍ، قُدِّم القياسُ عليه، وجازَ للتابعيِّ مخالفتُهُ.

وإذا اختلفَ الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

فعلى الجديدِ: لا يُقلِّدُ بعضُهُم بعضًا، ويطلبُ الدليل.

وعلى القديمِ: هما دليلان تعارضا، فيُرجَّحُ أحدُهُما بكثرةِ العددِ، فإنِ استويا قُدِّمَ بالأئمةِ، فإنِ [كان] مع أقلِّهما عددًا إمامٌ دون أكثرِهما، فهما سواءٌ.

فإنِ استويا في العددِ والأئمةِ، لكن في أحدِهما أحدُ الشيخين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[١]، فهل يُقدَّمُ أو يستويان؟ فيه وجهان للأصحاب.

وهذا كلُّه إذا لم يَنتشرْ، فأما إذا انتَشر: فإنْ خُولِفَ فكما سبَقَ، وإن لم يخالفْ ففيه خمسةُ أقوالِ العلماءِ، وهي أوجهٌ للأصحابِ:

الصحيحُ منها: أنه حجةٌ وإجماعٌ[٢].

والثاني: حجةٌ لا إجماعٌ.

والثالثُ: ليس بإجماعٍ ولا حجةٍ[٣].

والرابعُ: إنْ كان حُكمَ إمامٍ أو حاكمٍ فليس بحجةٍ، وإن كان فُتيا غيرِهما فحجةٌ[٤].

(١) أي أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) ورجحه النووي في شرح صحيح مسلم (١/ ٣١) والمجموع (١/ ٥٨).

(٣) وهذا الوجه هو المختار عند الغزالي في المستصفى (ص١٥١) كما قاله النووي في شرح صحيح مسلم (١/ ٣١) والمجموع (١/ ٥٩).

(٤) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة. انظر شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٣١).

والخامسُ: عكسُهُ[(١)]. قال أبو إسحاقَ المروزيُّ: «لأنَّ الحكمَ يكونُ غالبًا بعدَ مشورةٍ ومباحثةٍ، وينتشرُ انتشارًا ظاهرًا[(٢)]، بخلاف الفتيا».

• السابعة عشرة:

لو قالَ القولَ المنشرَ تابعيٌّ، فالصحيحُ الذي عليه الجمهورُ أنه كالصحابيِّ، فيكونُ على الأوجهِ الخمسةِ.

وقيلَ: في هذا لا يكونُ حجةً.

والصحيح أنه حجةٌ، [لأنَّ] التابعيَّ في هذا كالصحابيّ، من حيث أنه انتشرَ وبلغَ الباقين ولم يخالفوا، فكانوا مُجْمِعين، وإجماعُ التابعين لإجماعِ الصحابةِ.

وأما إذا لم ينتشرْ قولُ التابعيِّ فليس بحجةٍ بلا خلافٍ[(٣)].

وهاتان الفائدتان مدعوٌّ لهما المعتني بصحيحِ البخاريِّ، لكثرةِ ذلك فيه.

• الثامنة عشرة:

قال العلماءُ: لا يجوزُ [العملُ] في الأحكامِ إلا بالحديثِ الصحيحِ أو الحسنِ، ولا يجوزُ بالحديثِ الضعيفِ، ولكن يُعملُ بالضعيفِ فيما يتعلَّقُ بفضائلِ الأعمالِ والمواعظِ ونحوِ ذلك[(٤)].

---

(١) قال النووي: «حكاه صاحب الحاوي في خطبة الحاوي - والحاوي في الفقه الشافعي للماوردي (١/ ٣٠) - والشيخ أبو محمد الجويني في أول كتابه الفروق وغيرهما، قال صاحب الحاوي: هو قول أبي إسحاق المروزي» المجموع (١/ ٥٨ - ٥٩).

(٢) في النسخة: ظاهر.
انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ١٥٥) وما بعدها.

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٣١ - ٣٢) والمجموع للنووي (١/ ٥٨).

(٤) لذلك يقول الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١١٠): «ويستحب أيضًا إملاء أحاديث الترغيب في فضائل الأعمال وما يحث على القراءة وغيرها من الأذكار».
ويقول في الكفاية في علم الرواية: (ص١٣٣): «قد ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل

وأجمعوا على أنه لا يعملُ بالحديثِ الموضوعِ[1].

- **التاسعة عشرة:**

قال المحقِّقون مِنَ العلماءِ المحدثين وغيرِهِم: إن كانَ الحديثُ ضعيفًا لا يقال فيه: (قال [رسولُ اللهِ ﷺ)، أو (فعلَ) أو (أمرَ) أو (نهى)، أو (حكَمَ) وشبه ذلك من صيغ الجزم.

وكذا] لا يقالُ: (روى أبو هريرة) أو (قال) أو (ذكَرَ) أو (أفتى) وشبهَ ذلك.

وكذا لا يُقال في التابعين ومَن بعدهم، فيما كان ضعيفًا فلا يقال [شيءٌ من ذلك بصيغة الجزم، وإنما يقالُ في الضعيفِ] بصفةِ التمريضِ، فيقالُ: (رُوِي عنه)، أو (نُقِل)، أو (حُكِي)، أو (يُروَى)، أو (يُحكى)، أو (يُذكَرُ)، أو (جاء) أو (بلغنا).

وإذا كان الحديثُ أو غيرُهُ صحيحًا أو حسنًا، ذكَرَهُ بصيغةِ الجزمِ، وذلك أنَّ صيغةَ الجزمِ تقتضي الصحةَ عنِ المضافِ إليه، فلا تُطلقُ إلا على ما صحَّ، وإلا فيكونُ في معنى الكاذبِ عليه[2].

قال النوويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا التفصيلُ يتركُهُ كثيرون مِنَ المصنفين في الفقهِ

الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحريم إلا عمن كان بريئًا من التهمة، بعيدًا من الظنة، وأما أحاديث الترغيب والمواعظ ونحو ذلك فإنه يجوز كتبها عن سائر المشايخ».

وهو مذهب جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، وذلك بشروط أوضحها الحافظ ابن حجر، وهي:

الشرط الأول: (متفق عليه) أن يكون الضعف غير شديد.

الشرط الثاني: أن يكون مندرجًا تحت أصل عام.

الشرط الثالث: أن لا يُعْتَقد عند العمل به ثبوتُهُ، لا يُنْسَب إلى النبي ﷺ ما لم يقله. انظر: القول البديع للسخاوي (ص٤٧٢ - ٤٧٣) ومنهج النقد للدكتور نور الدين عتر (ص٢٩٣).

(١) يقول ابن الصلاح عن الحديث الموضوع: «ولا تحلُّ روايته لأحدٍ علم حاله في أي معنى كان إلا مقرونًا ببيان وضعه» علوم الحديث (ص٩٨).

(٢) انظر: المجموع شرح المهذب (١/ ٦٣) وقواعد التحديث (ص١٧٥).

والحديثِ وغيرِهما، وقدِ اشتدَّ الإنكارُ للإمامِ البيهقيِّ على مَن خالفَ هذا مِنَ العلماء، وهذا تساهلٌ قبيحٌ جدًا، حيث يقولونُ في الصحيحِ بصيغةِ التمريضِ، وفي الضعيفِ بصيغةِ الجزمِ.

وقد اعتنى البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا التفصيلِ في صحيحِهِ، فيقولُ في الترجمةِ الواحدةِ بعض كلامه بجزمٍ، وبعضه بتمريضٍ، مراعيًا ذلك، وذلك مما تحقَّق عليه ورعُهُ وإطلاعُهُ»[1].

- **العشرون:**

قدْ أكثرَ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تراجمِ أبوابِهِ مِن ذكرِ أحاديثَ وأقوالِ الصحابةِ وغيرِهِم بغيرِ إسنادٍ.

وحكمُ هذا: إنْ كان منه بصيغةِ جزمٍ فهو حكمٌ منه بصحتِهِ كما تقدَّم[2]، وما كان بصيغةِ تمريضٍ فليس فيه حكمٌ منه بصحتِهِ، ولكن ليس واهيًا، فإنه أدخله في كتابِهِ المسمى بالصحيح، ولو كان كذلك لم يُدْخِلْه كتابَهُ، وقد يكون صحيحًا عندَ غيرِهِ[3].

- **الحادي والعشرون:**

إنَّ هذه المنقطعات الواقعة في صحيحِهِ تسمى: تعليقًا إن كانتْ بصيغةِ جزمٍ،

(١) انظر: التلخيص شرح الجامع الصحيح للنووي (١/ ٢٦٣ - ٢٦٤).

(٢) قال النووي: «ودليل صحة ما كان بصيغة جزم أن هذه الصيغة موضوعة للصحيح، فإذا استعملها هذا الإمام - الذي محله في الحذق والإتقان والورع - بالمحل الذي أشرنا إليه وفي مثل هذا الكتاب الذي سماه بالصحيح مع قوله الذي ذكرناه: (ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح) اقتضى ذلك صحته» التلخيص شرح الجامع الصحيح (١/ ٢٦٤).

(٣) لذلك يقول ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص٨٣): «وَأما إذا لم يكن ذَلِك من الشَّيْخَيْنِ بِلَفْظٍ جازم مُثبت لَهُ على مَا ذكرَاهُ عَنهُ على الصّفة الَّتِي قدمت ذكرهَا، مثل أَن يَقُولا: (وروى عَن فلَان) أَو (ذكرٍ عَن فلَان) أَو (فِي الْبَاب عَن فلَان)، وَنَحْو ذَلِك، فَلَيْسَ ذَلِك فِي حكم التَّعْلِيق الَّذِي ذَكرْنَاهُ، وَلَكِن يسْتَأْنس بإيرادهما لَهُ».

كذا سماها الدارقطني وغيرُهُ مِنَ المتأخرين[1].

وشبَّهوا ذلك بتعليقِ الجدارِ لقطعِ الاتصالِ أو تعليقِ الطلاقِ، لأنه معنويٌّ[2].

ثم إنه إنما يُسمَّى تعليقًا إذا انقطعَ مِن أولِ إسنادِهِ واحدٌ فأكثرُ، ولا يُسمَّى بذلك ما يسقطُ وسطُ إسنادِهِ أو آخرِهِ، ولا ما كان بصيغةِ تمريضٍ.

على أنَّ هذا التعليقَ إنما يفعلُهُ البخاريُّ لِمَا ذكرناه قبلُ مِن أنَّ مرادَهُ بهذا الكتابِ الاحتجاجُ لمسائلِ الأبوابِ، فيؤثرُ الاختصارَ، وكثيرٌ مِن هذا التعليقِ يذكرُهُ مسندًا في بابٍ آخرَ، وربما كان قريبًا.

وما لم يذكرْ إسنادَهُ في كتابِهِ فهو مذكورٌ في غيرِهِ مِن كتبِ الحديثِ بأسانيدَ صحيحةٍ، تركَ البخاريُّ ذكرَها اختصارًا.

وقدْ أحسنَ صنعًا الحافظُ شهابُ الدين أحمدُ بنُ حجرٍ المصريُّ - حفظه الله - في كتابِهِ الثاني وضَعَه في تعليقاتِ البخاريِّ، وسماه: (تغليق التعليق)، فأجادَ وأفادَ، ووصلَ كلَّ معلَّقٍ فيه إلا اليسيرَ، وعمَّ كلَّ ما ذكرَهُ عنْ شيوخِهِ وغيرِهِم بصيغةِ جزمٍ أو تمريضٍ.

- **الثانية والعشرون:**

روايةُ الحديثِ بالمعنى جائزةٌ بشرطِ: أن يكون عالمًا بالألفاظِ ومقاصدِها، خبيرًا بما يختلفُ فيه دلالتُها، وإلا فلا بلا خلافٍ.

وقدْ منعَ جماعةٌ مِن أهلِ العلمِ في الحديثِ والفقهِ والأصولِ الروايةِ بالمعنى مطلقًا.

(١) انظر: التتبع والإلزامات للدارقطني (ص٢٢١) والجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ٧٥).

(٢) قال السخاوي: «واستبعد شيخنا - وهو الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق - أخذه من تعليق الجدار، وأنه من الطلاق وغيره أقرب، وشيخه البلقيني على خلافه» فتح المغيث (١/ ٧٨).

وجوَّزها بعضُهُم في غيرِ الحديثِ النبويِّ، وأما فيه فلا.

والجمهورُ على الأولِ بالشرطِ المتقدمِ[1]، ولكن في غيرِ المصنَّفاتِ وما دُوَّن في الكتب، وما بعد ذلك فلا يجوزُ بغيرِ لفظِهِ وإن [كان] بمعناه مِن كلِّ وجهٍ إلا إذا لم يكنْ على سبيلِ الروايةِ، فأما في الروايةِ فلا[2].

- **الثالثة والعشرون:**

إذا كان في أصلِ الروايةِ أو الكتابِ لفظةٌ وقعتْ غلطًا بلا شكٍّ أو لحنًا بلا وجهٍ، فالصوابُ الذي قاله الجمهورُ: أنه لا يُغيّر في الكتابِ، بل لا يرويه على الصوابِ، ويُنبِّهُ عليه في حاشيةِ الكتابِ[3]، وأما عند الرواية فيقول: [كذا] وَقَع، والصوابِ[4] كذا[5].

- **الرابعة والعشرون:**

إذا كان في سماعِهِ: (عنْ رسولِ اللهِ ﷺ)، فقال عندَ الروايةِ: (عَنِ النبيِّ ﷺ) أو عنه، والصحيحُ: جوازُهُ، وبه قالَ الأئمةُ المقتدى بهم: حمّادُ بنُ سَلَمَةَ وأحمدُ بنُ حنبلَ وأبو بكرٍ الخطيبُ وغيرُهُم[6].

---

(١) «وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ في روايتهم القضيةَ الواحدة بألفاظٍ مختلفة» شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٣٦).

(٢) أي يرويه على الصواب، ولا يغيِّره في الكتاب، بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب، فيقول: كذا وقع، والصواب كذا.

(٣) علل النووي ذلك بقوله: «فإن ذلك أجمعُ للمصلحة وأنفى للمفسدة» إرشاد طلاب الحقائق (ص١٥٨).

(٤) في النسخة: في الصواب.

(٥) «أو يقرؤه على الصواب أولًا ثم يقول: وقع عند شيخنا أو في روايتنا أو من طريق فلان كذا، وهذا أولى، كيلا يتقوّل على رسول الله ﷺ ما لم يقل» إرشاد طلاب الحقائق (ص١٥٩).

(٦) انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٢٤٤)، وهو ما رجحه النووي في إرشاد طلاب الحقائق (ص١٦٥) واستدرك على ابن الصلاح في علوم الحديث (ص٢٣٣) في منعه ذلك.

- **الخامسة والعشرون:**

إذا قدَّم بعض المتن على بعضٍ، فإنِ اختلفتِ الدلالةُ [به] لم يجزْ[١]، وإلا فيجوزُ على الصحيحِ، قالوا: بناءً على جوازِ الروايةِ بالمعنى[٢].

ولا يخفى ما فيه، إذ ليس [فيه] تغييرُ لفظٍ بلغةٍ.

- **السادسة والعشرون:**

اختصارُ الحديثِ والاقتصارُ على بعضٍ، فيه مذاهب:

فالصحيحُ جوازُهُ لأهلِهِ، حيث لا تختلفُ الدلالةُ فيكون كالحديثين المستقلَّين، فقدْ فعَلَ البخاريُّ ذلك في مواضعَ كثيرةٍ مِن صحيحه[٣].

- **السابعة والعشرون:**

خلطُ الحديثِ - وهو أن يسمعَ حديثًا مِن شيخٍ، وبعضَه مِن آخَرَ، فيخلطُهُ ويرويه جملةً، [و]يبيِّنَ بعضَهُ عن أحدِهما وبعضَهُ عنِ الآخرِ - جائزٌ عندهم[٤].

فقدْ وقَعَ في الصحيحِ مِن حديثِ الزهريِّ وفي حديثِ الإفكِ، حيث رواه عنِ

---

(١) لأن تقديم بعض الألفاظ على بعض يؤدي إلى الإخلال بالمقصود في العطف وعود الضمير ونحوه. انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٦٣١) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (ص٤١٢).

(٢) لكن قال النووي: «وينبغي أن يقطع بجوازه إن لم يكن المقدم مرتبطًا بالمؤخر» شرح صحيح مسلم (١/ ٣٧).

(٣) لذلك يقول ابن الصلاح: «والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزًا عما نقله غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز...، لأن الذي نقله والذي تركه - والحالة هذه - بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر.
وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث» علوم الحديث (ص٢١٦ - ٢١٧).

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٣٥) وإرشاد طلاب الحقائق للنووي (ص١٦٧).

ابنِ المسيَّبِ [و]عروةِ بنِ الزبير وعُبيدِ الله بنِ عبد الله وعلقمةَ بنِ وقاص عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقال: «كلٌّ حدَّثني طائفةً»، وساقَ الحديثَ إلى الآخر[1].

وعندي في ذلك تفصيلٌ ذكرتُهُ في (البداية)، والله أعلم.

تمت (الفوائد الجزرية) بعون الله تعالى وحسن توفيقه بتاريخ سنة: (١٣١٨).

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.



(١) أخرجه البخاري، رقم: (٢٦٦١) ومسلم، رقم: (٢٧٧٠) من روايةِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ.
قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَدِيثِهَا، وَبَعْضُهُمْ أَوْعَى مِنْ بَعْضٍ، وَأَثْبَتُ لَهُ اقْتِصَاصًا، وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ الحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا زَعَمُوا أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ....
قال النووي: «هذا الذي ذكره الزهري من جمعه الحديث عنهم جائزٌ لا منع منه ولا كراهة فيه، لأنه قد بين أن بعض الحديث عن بعضهم وبعضه عن بعضهم» شرح صحيح مسلم (١٧/ ١٠٢).



فهرس المصادرِ والمراجع

الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة: لأبي الحسنات اللكنوي (ت١٣٠٤هـ). تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: (٣)، ١٤١٤هـ.

الإحكام في أصول الأحكام: للآمدي (ت٦٣١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: (١)، ١٤٠٤هـ.

اختصار علوم الحديث: لابن كثير (ت٧٧٤هـ). تحقيق: فيصل العلي. دار النوادر الكويتية، الكويت، ط: (١)، ١٤٣٠هـ.

أدب الإملاء والاستملاء: للسمعاني (ت٥٦٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (١)، ١٤٠١هـ.

إرشاد الساري شرح صحيح البخاري: للقسطلاني (ت٩٢٣هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت.

إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: للإمام النووي (ت٦٧٦هـ). تحقيق: نور الدين عتر. دار اليمامة، دمشق، ط: (٣)، ١٤١٢هـ.

أسامي شيوخ البخاري زكناهم وأنسابهم وتواريخ وفياتهم وأسامي من رووا عنهم وكناهم وأنسابهم: لرضي الدين الصاغاني (ت٦٥٠هـ)، دار الكمال المتحدة، دمشق، ط: (١)، ١٤٣٧هـ.

أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح: لابن عدي (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: الدكتور عامر صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: (١)، ١٤١٤هـ.

إصلاح كتاب ابن الصلاح: لعلاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢هـ). تحقيق: محيي الدين البكاري، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط: (١)، ١٤٢٨هـ.

إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين: للعجلوني (ت١١٦٢هـ)، نسخة خطية على الشبكة العنكبوتية.

الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: للزركلي (ت١٣٩٦هـ). دار العلم للملايين، بيروت، ط: (١٠)، ١٩٩٢م.

الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: لابن ماكولا (ت٤٧٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (١)، ١٤١١هـ.

الإلزمات والتتبع: للدارقطني (ت٣٨٥هـ) تحقيق: مقبل الوادعي. دار الباز، مكة المكرمة، ط: (٢)، ١٤٠٥هـ.

الإمام البخاري وصحيحه: للدكتور عبد الغني عبد الخالق (ت١٤٠٣هـ)، دار المنارة، جدة، ط: (١)، ١٩٨٥م.

إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق: حسن الحبشي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ.

الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: لمجير الدين العليمي (ت٩٢٨هـ)، تحقيق: عدنان نباتة، مكتبة دنديس، عمان.

الأنساب: للسمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط: (١)، ١٣٨٢هـ.

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت.

البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: للسيوطي (ت٩١١هـ). تحقيق: أنيس الأندونيسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط: (١)، ١٤٢٠هـ.

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.

البدر المنيرفي تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: لابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، دار الهجرة، الرياض، ط: (١)، ١٤١٢٥هـ.

بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة ما لها وما عليها (شرح مختصر البخاري): لابن أبي جمرة (ت٦٩٩هـ)، مطبعة الصدق الخيرية، القاهرة، ط: (١)، ١٣٤٨هـ.

التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: لمحمد صديق القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط: (١)، ١٤٢٨هـ.

تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: لابن عساكر (ت٥٧١هـ). تحقيق: محب الدين عمر بن غرامة العمري. دار الفكر، بيروت، ط: (١)، ١٩٩٥مـ.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للسيوطي (ت٩١١هـ). تحقيق: نظر الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط: (١)، ١٤١٥هـ.

تذكرة الحفاظ: للذهبي: (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (١)، ١٤١٩هـ.

التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ت١٤١٧هـ). دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: (٣)، ١٤١٤هـ.

تغليق التعليق على صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)

تحقيق: سعيد القزقي. المكتب الإسلامي، بيروت، ط: (١)، ١٤٠٥هـ.

التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: لمحيي الدين النووي (ت٦٧٦هـ). تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: (١)، ١٤٠٥هـ.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: لزين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيٌ: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط: (١)، ١٩٨٩هـ.

التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري: للنووي (ت٦٧٦هـ). تحقيق: نظر الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط: (١)، ١٤٢٩هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ). تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري. وزارة الأوقاف، المغرب، ط: (١)، ١٣٨٧هـ.

تهذيب الأسماء واللغات: للنووي (ت٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح: لابن الملقن (ت٨٠٥هـ)، دار النوادر، دمشق، ط: (١)، ١٤٢٩هـ.

جامع الأصول في أحاديث الرسول: لابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة الملاح، دمشقـ ط: (١)، ١٣٨٩هـ.

جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للعلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيٌ: حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط: (٢)، ١٤٠٧هـ.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله r (صحيح مسلم): للإمام مسلم (ت٢٦١هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله r وسننه وأيامه (صحيح البخاري): للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ). تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط: (١)، ١٤٢٢هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ). تحقيق: الدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف، الرياض، ط: (١)، ١٤٠٣هـ.

جزء فيه ترجمة البخاري: للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: إبراهيم بن منصور الهاشمي، مؤسسة الريان، بيروت، ط: (١)، ١٤٢٣هـ.

الجمع بين الصحيحين: للحميدي (ت٢١٩هـ)، تحقيق: الدكتور علي البواب. دار ابن حزم، بيروت، ط: (١)، ١٤١٩هـ.

الحطة في ذكر صحاح الستة: للقنوجي (ت١٣٠٧هـ)، المطبعة العلمية، لاهور، باكستان، ط: (١)، ١٣٩٧هـ.

حياة البخاري: لجمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار النفائس، بيروت، ط: (١)، ١٤١٢هـ.

الدارس في تاريخ المدارس: للنُّعيمي (ت٩٧٨هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (١)، ١٤١٠هـ.

الرسالة: للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) تحقيق: الشيخ أحمد شاكر القاهرة، ١٣٥٨هـ.

رسوم التحديث في علوم الحديث: للجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: ياسين الخطيب، دار البشائر، دمشق، ط: (١)، ١٤٢٠هـ.

روايات الجامع الصحيح ونسخه، دراسة نظرية تطبيقية: للدكتور جمعة فتحي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط: (١)، ١٤٣٤هـ.

سير أعلام النبلاء: للذهبي (ت٧٤٨هـ). تحقيق: شعيب الأرناؤوط ونعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: (٩)، ١٤٠٥هـ.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ). تحقيق محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير، دمشق، ط: (١)، ١٤١٢هـ.

شرح التبصرة والتذكرة: لزين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: دكتور ماهر الفحل وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (١)، ١٤٢٣هـ.

شرح صحيح مسلم= (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج).

شرح علل الترمذي: لابن رجب (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: دكتور نور الدين عتر، دار الملاح، دمشق، ط: (١)، ١٣٩٨هـ.

الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: لعصام الدين طاشكبري زاده (ت٩٦٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ). تحقيق: موفق عبد القادر. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: (٢)، ١٤٠٨هـ.

الضعفاء والمتروكون: للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط: (١)، ١٤٠٤هـ.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للسخاوي (ت٩٠٢هـ). دار الجيل، بيروت، ط: (١)، ١٤١٢هـ.

طبقات الحفاظ: للسيوطي (ت٩١١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (١)، ١٤٠٣هـ.

طبقات المفسرين: للأدنهْ وي (تالقرن الحادي عشر)، تحقيق: سليمان الخزي،

مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: (١)، ١٤١٧هـ.

عدد جميع حديث الجامع الصحيح للبخاري: لأبي محمد الحمُّويي (ت٣٨١هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد السلوم، مكتبة المعارف، الرياض، ط: (١)، ١٤٣١هـ.

علوم الحديث: لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ). تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر، دمشق، ط: (٣)، ١٤١٨هـ.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لبدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

غاية النهاية: لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة،، ط: (١)، ١٣٥١هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ. وطبعة دار الفيحاء، دمشق.

فتح الباقي على ألفية العراقي: لزكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، تحقيق: دكتور ماهر الفحل، وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (١)، ١٤٢٢هـ.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: لشمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين، مكتبة السنة، مصر، ط: (١)، ١٤٢٤هـ.

الفهرسة: لابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (١)، ١٤١٩هـ.

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: لجمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ). تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: (١)، ١٤٢٥هـ.

القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق الشيخ محمد عوامة، مؤسسة الريان، المدينة المنورة، ط: (١)، ١٤٢٢هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي (ت٣٦٥هـ) تحقيق: يحيى غزاوي. دار الفكر، بيروت، ط: (٣)، ١٤٠٩هـ.

الكفاية في علم الرواية: لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ). تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني. المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

المجموع شرح المهذب: للنووي (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت.

محاسن الاصطلاح: لسراج الدين البلقيني (ت٨٠٥هـ)، تحقيق: دكتور عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف.

المدخل إلى السنن الكبرى: للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

المستصفى: للغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيٌ: محمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (١)، ١٤١٣هـ.

معجم البلدان: لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ). دار الفكر، بيروت.

معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: لعمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: (١)، ١٤١٤هـ.

معرفة السنن والآثار: للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيٌ: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ). تحقيق: السيد معظم حسين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (٢)، ١٣٩٧هـ.

المعين على تفهم الأربعين: لابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: رياض العيسى، دار ابن كثير، دمشق، ط: (٢)، ١٤٣٦هـ.

المقنع في علوم الحديث: لابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله الجديع،

دار فواز، الرياض، ط: (١)، ١٤١٣هـ.

المنتخب في علوم الحديث: لابن التركماني المارديني (ت٧٥٠هـ)، تحقيق: دكتور عواد الخلف، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: (١)، ١٤٢٩هـ.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي (ت٦٧٦هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: (٢)، ١٣٩٢هـ.

منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط: (٣)، ١٤١٨هـ.

المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: لابن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق: دكتور محيي الدين رمضان، دار الفكر، دمشق، ط: (٢)، ١٤٠٦هـ.

الموقظة: للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط: (٤)، ١٤٢٠هـ.

نزهة الألباب في الألقاب: للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط: (١)، ١٤٠٩هـ.

نقد أوهام صديق حسن خان المسمى (إبراز الغي الواقع في شفاء العي): للكنوي (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق: صلاح محمد أبو الحاج، دار الفتح، عمان، ط: (١)، ١٤٢١هـ.

النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: (١)، ١٤٠٤هـ.

النكت على مقدمة ابن الصلاح: للزركشي (ت٧٩٤هـ). تحقيق: دكتور زين العابدين بلا فريج. أضواء السلف، الرياض، ط: (١)، ١٤١٩هـ.

هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي

(ت١٣٣٩هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت.

اليواقيت والدرر في شرح نخبة فكر ابن حجر: لزين الدين المناوي (ت١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط: (١)، ١٩٩٩م.

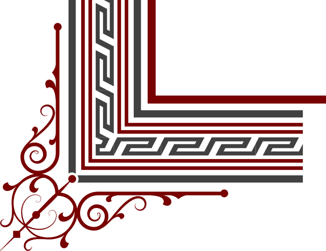




تصحيح عنوان كتاب
«اختلاف رواة البخاري عن الفربري»
ونسبته للكُفَيْرِيِّ دون ابن عبد الهادي
المعروف بابن المبرد

صلاح فتحي هَلَل[1]

(١) ١٥/ ٢/ ١٤٤١هـ.



الحمد لله حقّ حمده، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعده، صلِّ اللهمَّ وسلِّم وبارك عليه، وارضَ اللهمَّ عن آله وصحبه، ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد مضى زمنٌ طويلٌ بيني وبين أول مرةٍ التقيت فيها كتاب «اختلاف رواة البخاري عن الفربري»، حين قُدِّم لي قبل ٢٢ عامًا مع ترجمة ابن عبد الهادي، لتهيئته للنشر، فنُشِرَ قبل ٢٠ عامًا سنة ١٤٢٠.

وكم كانت الفرحة برؤية نسخته الخطية آنذاك؟ فلم يكن العثور على بعض النسخ الخطية حينئذٍ بالأمر الهيّن، وكم أقمتُ مع مشايخي وزملائي مِن أفراحٍ في تلك الأيام، طربًا بحصولنا على مصورةٍ لكتابٍ لا يتجاوز عشرة أوراق؟ إذْ كان الحصول على نسخةٍ خطّية آنذاك يُشبه الحصول على فرصة اللقاء بالإمام الشافعي الآن، فإنْ لقيتَه فربما تحصل على نسختك التي تريد، فكلاهما محالٌ على كل حال.

ومِن ثَمَّ بقيتْ كثيرٌ مِن المسائل مُعَلَّقةً على ما عُثِرَ عليه، ناقصةً بقدْر ما فيه مِن نقصٍ.

ثم تبدَّلَت الأحوال، فإذا بنا الآن نتقَلَّب في نِعَمِ الله تعالى التي لا تُعَدُّ ولا تُحصى، بعدما يسَّر الله ظهور الأصول الخطّية للعيان، بهذا الشكل الذي نعيشه في أيامنا هذه، فاللهم لك الحمد لا نحصي ثناءً عليك أنتَ كما أثنيتَ على نفسك، فلك الحمد.

وقد كان مِن نِعَمِ الله على المسلمين: العثور على النسخة الخطّية المحفوظة بالخزانة الظاهرية، لأصل كتاب «اختلاف رواة البخاري عن الفربري».

وللكتاب قصة، مِن طرائف القصص، رأيتُ أن لا أحرم نفسي وغيري مِن

حكايتها؛ لعل الله ينفع بها مَن شاء مِن عباده.

فالمعلوم مِن نسخ الكتاب الخطّية الآن: واحدة مصرية وأخرى ظاهرية، وهذه الظاهرية يتداول الناس صورتين عنها.

فأما النسخة المصرية: فتحتفظ بها دار الكتب المصرية، منسوبةً لابن عبد الهادي، وذَكَرَ ناسخُها في آخرها أنَّها صورة طبق الأصل مِن نسخةٍ أخرى تحتفظ بها الخزانة الظاهرية.

الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري وروايات عن ابراهيم بن معقل النسفي

تأليف

الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الهادي الحنبلي المعروف بابن المبرد

المتوفى سنة ٩٠٩

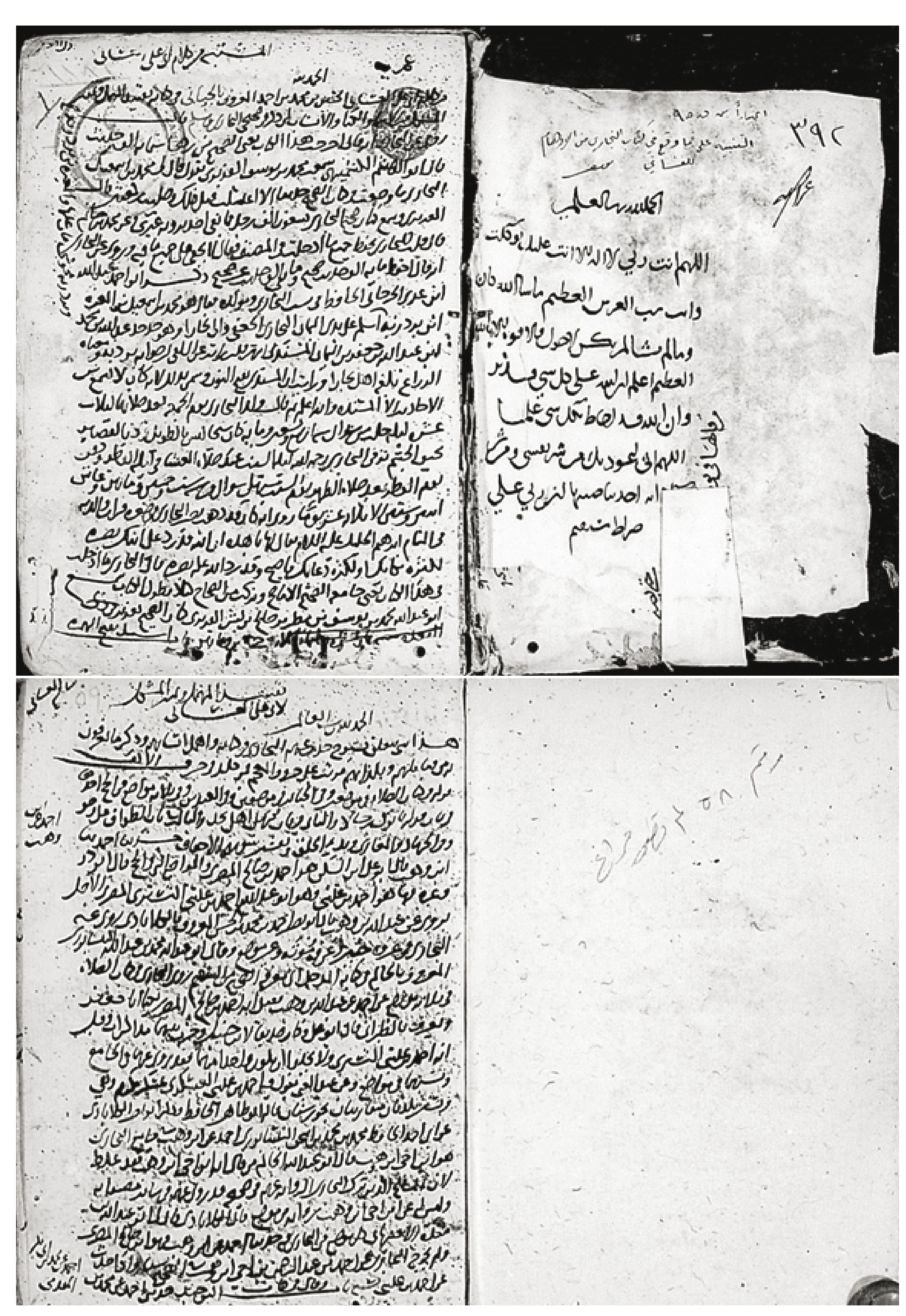
نسخة طبق الأصل المحفوظ بالخزانة الظاهرية بدمشق

وأما الصورة الأولى للنسخة الظاهرية: فهي صورة منها تتضمَّن متن الكتاب، عاريةً عن العنوان واسم المؤلِّف، مصورةً عن نسخة الخزانة الظاهرية، وتداولها بعضُ أهلِ العلم، حتى وقعتْ إلى فضيلة الشيخ نظر الفريابي، وصل الله حِفْظه وسلامته، ومِن ثَمَّ تكرَّم بها عَلَيَّ، فله الشكر والعرفان.



وأما الصورة الثانية للنسخة الظاهرية: فهي صورة تتضمَّن الصورة التي قبلها للنسخة الظاهرية، مع زيادة صورة بابَيْن آخرَيْن عليها، وقد اكتشف هذه النسخة وأعلن عنها هذه الآونة: فضيلة الشيخ عبد الرحيم يوسفان، وصل الله حِفْظه

وسلامته، ومِن ثَمَّ تكرَّم بها عَلَيَّ، فله الشكر والعرفان.



وكانت النسخة المصرية عمدة لجميع مَن نشر الكتاب، وعليها نشرتُه كما أسلفتُ، وعليها تم نشره أيضًا في «برنامج جوامع الكلم»، ثم في «موسوعة صحيح البخاري» الصادرة عن دار الكمال، لكن تم حذفه في الإصدار الأخير مِن هذه «الموسوعة».

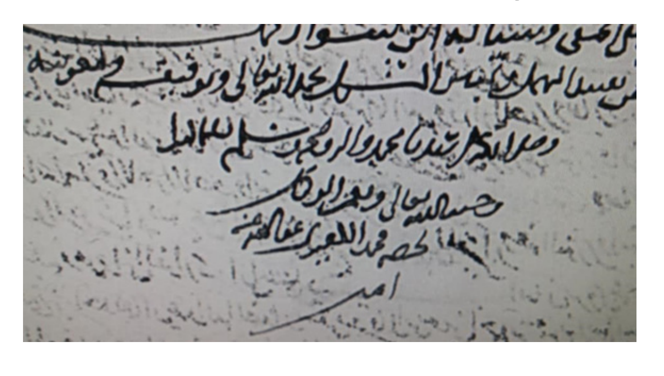
وهي عمدة الزركلي إذْ ذَكَرَهُ مِن قبلُ في «الأعلام» (٨/ ٢٢٦) بنفس العنوان، منسوبًا لابن عبد الهادي.

ومِن ثَمَّ تَوَارَدَ الباحثون على استعمال هذا العنوان وهذه النسبة، تبعًا لمخطوطة دار الكتب المصرية، لم يخرج عن طريقتهم أحدٌ علمته.

ومضتْ السنوات على ذلك، حتى اطَّلَع فضيلة الشيخ عبد الرحيم يوسفان، أجزل الله عطاءه، على المخطوطة الكائنة بالمكتبة الظاهرية (رقم ١١٨٣) فرأى أنها هي الأصل المشار إليه في ختام نسخة دار الكتب المصرية، وذهبَ - فيما نشره وكشف عنه هذه الأيام - إلى أنَّ «نسخة دار الكتب المصرية منسوخة بخط ناسخ المكتبة الظاهرية محمد صادق فهمي المالح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو الذي نسبها إلى ابن المبرد في نسخته هذه» اهـ. ومِن ثَمَّ ذهب الشيخ إلى «أَنَّ هذه الرسالة استلها الناسخ مِن مخطوطٍ كامل هو اختصار لكتاب أبي علي الجياني: تقييد المهمل وتمييز المشكل».

ورأى الشيخ «أنَّ صاحب هذا الاختصار: شمس الدين الكُفَيْرِي محمد بن أحمد العجلوني (ت: ٨٣١) لا ابن المبرد؛ بدلالة أمرين:

❋ ما جاء في آخر نوع من الأنواع التي تناولها المصنف في هذا الكتاب (٥٦ب) إذ قال: لخصه محمد الكُفَيْرِي عفى الله عنه.



* المطابقة التامة بين خط الكُفَيْري هنا وخطّه في الكوكب الساري شرح صحيح البخاري ونسخة المجتبى في معرفة ما في صحيح البخاري من أصحاب الأنساب... إذْ عمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في محور جمع شرحه للبخاري التلويح إلى اختصار مصادره، فاختصر الكواكب الدراري بالكوكب الساري، واختصر توضيح ابن الملقن، وأشار إليهما في مقدمة شرحه التلويح، واختصر تقييد المهمل كما يظهر لنا في هذا الأصل الخطي... وعُذْر الباحثين في ذلك أنَّ الرسالة عزاها ناسخُها في أصلها الخطي إلى ابن المبرد. وأنَّ ابن المبرد موسوعي مكثر يستساغ مثل هذه الرسالة منه. وعذر الناسخ التباس الخط عليه» اهـ.

وسببُ ما ذهبَ إليه فضيلة الشيخ عبد الرحيم، أسبغ الله عليه رضوانه: وقوفه على نسخةِ الخزانة «الظاهرية»، فإذا بها تحتوي على ٣ أبواب مستلة مِن أبواب «تقييد المهمل» للغساني، وقع في نهاية الباب الأول منها - كما ذَكَرَ الشيخ - ما صورته:

ورأيتُ في نهاية الباب الثاني منها ما صورته كذلك:

وتلاهما الباب الثالث، ويحتوي على المتن المنسوب لابن عبد الهادي، بترقيمٍ متتابعٍ للأبواب الثلاثة في النسخة نفسها.

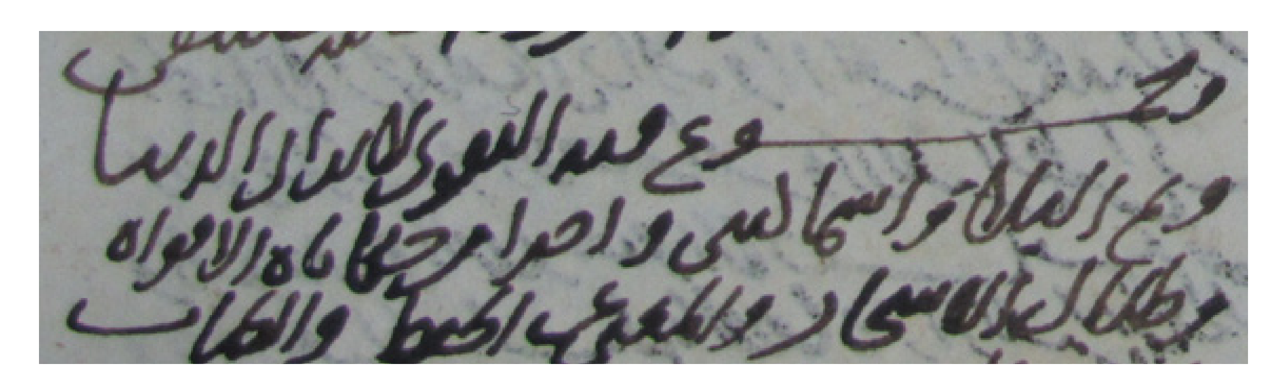
فأَبَى ذلك فضيلة الشيخ نظر الفريابي، أسبغ الله عليه رضوانه، بناءً على ما وصلَه مِن صورةٍ ناقصةٍ عن نسخة «الظاهرية»، ليس فيها أي إشارة للكُفَيْرِيِّ،

ومِن ثَمَّ ذهب فضيلته إلى التفريق بين نسخة الظاهرية المنسوبة للكُفَيْرِيِّ، وقطعة الظاهرية الأخرى المتفقة في المتن مع نسخة دار الكتب المصرية المنسوبة - كما سبق - لابن عبد الهادي.

وبناءً عليه: ذهبَ فضيلته إلى التفريق بين كتاب الكُفَيْرِيِّ وكتاب ابن عبد الهادي، وقال مُعَقِّبًا على ما ذهب إليه فضيلة الشيخ عبد الرحيم: «فالنسخة التي أشرتم إلى تعقيباتكم هي من تأليف محمد الكُفَيْرِيِّ ووجودها في الظاهرية ليس معناه أنها هي النسخة نفسها التي نشرت منسوبة لابن المبرد؛ نعم مصدرهما واحد لكن الرسالتين مختلفتان تمامًا» اهـ.

ومكثتُ ساعةً لم أقنع بما ذَكَرَهُ فضيلة الشيخ عبد الرحيم اعتمادًا على النسخة الخطية فقط.

فحاولتُ الوصول إلى شيءٍ قاطعٍ في هذا الباب مِن خلال «فهرست الكتب التي وقفها ابنُ عبد الهادي» فتصفحته مخطوطًا (مكتبة الأسد ٣١٩٠) ومطبوعًا (دار البيروتي ١٤١٧) فلم أظفر فيه بشيءٍ، لكنه أشار في كتابه هذا [ق/ ١٦/ ب مخطوطًا] (رقم ٧٠٤ مطبوعًا) إلى كتابٍ آخر له خاصٌّ بأسماء كتبه.



بَيْدَ أَنَّ فهرست الكتب التي وقفها ابن عبد الهادي ليس جامعًا لكل ميراثه الذي تركه، مِن كتبه، أو مِن كتب غيره؛ فقد فاته ما لا يمكن تصوُّر عدم وجوده عند ابن عبد الهادي، وهو الذي ملأ كتبَه بالنَّقْل عنه، مثل «صحيح البخاري» نفسه،

ولذا لم يَرِد ذِكْره في فهرس الكتب الذي أَعَدَّه محقِّق الفهرست المطبوع في آخره (ص/ ١٩٨).

وتَأَبَّتْ (امتنعت) عَلَيَّ الحقيقة الجازمة المانعة مِن المنازعة؛ اعتمادًا على النسخة الظاهرية فقط؛ وذلك لما يلي:

أولًا: وجود اسم الكتاب مع اسم المؤلف في نسخة دار الكتب المصرية، فرضنا أخطأ الناسخ في اسم المؤلف، ونسبة الكتاب، فمِن أين جاء بهذا الاسم؟ إلَّا إذا اعتبرناه قد تصرَّف في اسم الكتاب ونسْبَتِه لمؤلِّفه في وقتٍ واحدٍ، أخذًا لاسمه مِن مقدمته أو موضوعه كما جرت العادة.

ويُعَكِّر على هذا: قول ناسخ دار الكتب المصرية في آخرها:

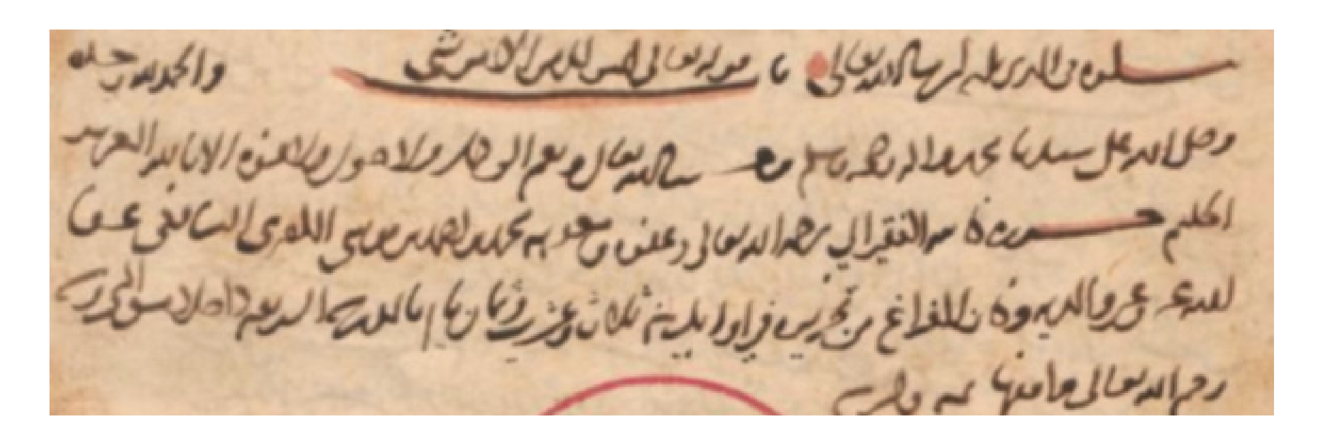
فالمفهوم منه أنَّ النسخة المحفوظة بالخزانة الظاهرية؛ قد تضمَّنت اسم المؤلِّف والكتاب معًا؛ وأنَّه لم يتصرَّف فيها بشيءٍ أثناء الكتابة، لا في اسم المؤلِّف، ولا في اسم الكتاب، وعندئذٍ فيُحتمل وجود نسخة أخرى بالظاهرية، جرى كتابة نسخة دار الكتب المصرية عنها؛ لأنَّه لا يُتَصَوَّر كتابة بابٍ واحدٍ هو الثالث في هذه النسخة الظاهرية التي اكتشفها الشيخ عبد الرحيم يوسفان، حفظه الله، ثم تسميته بعد إفراده، فضلًا عن تسمية مؤلِّفٍ له كذلك. فلا يُتَصَوَّر هذا إلَّا إذا وقفَ الناسخ على القطعة الخاصة بالباب الثالث مفردةً عن بقية نسخة الظاهرية، مثلما وقفَ عليها فضيلة الشيخ نظر الفريابي، حفظه الله، مفردةً كذلك.

فحينئذٍ يمكن تصوُّر الخطأ في نسبة الكتاب لابن المبرد بناءً على الاشتباه في خطِّ النسخة، مع خطِّ ابن المبرد، وتسمية الكتاب بعد ذلك بناءً على موضوعه.

ومهما يكن مِن أمرٍ فسيبقى قول الناسخ بأنها نسخة طبق الأصل عن النسخة الظاهرية على غصّته.

ثانيًا: وجود الإشارة لقضية التلخيص في البابين الأول والثاني مِن النسخة الظاهرية، دون الباب الثالث والأخير، والمشهور مِن عادة العلماء والنُّسَّاخ بيان المؤلِّف أو صاحب العمل في أول الكتاب وآخره.

وقد رأيتُ الكفيري جرى على هذه العادة فكتب اسمه كذلك في نهاية الجزء الثاني مِن كتابه الآخر «الكوكب الساري»:

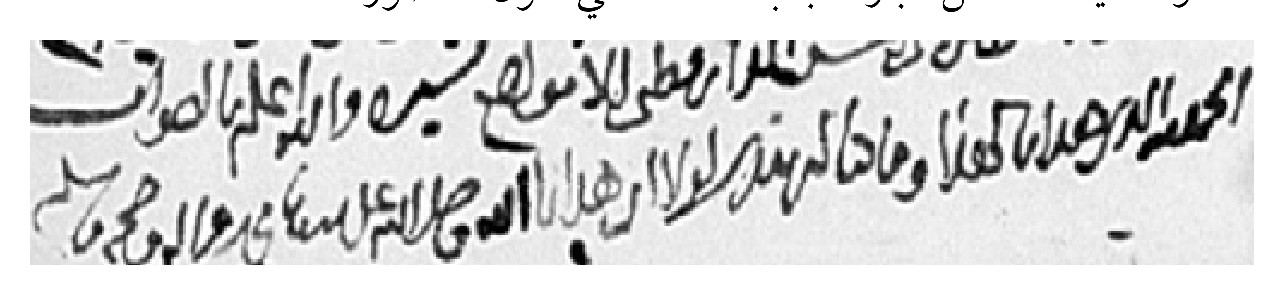


فيظهر أنَّه قد اعتاد بيان اسمه في آخر أعماله.

ثالثًا: اختلاف عادة الكُفَيْرِيِّ وعبارته في ختام كلامه والصلاة على النبي ﷺ، في البابين الأول والثاني، عن العبارة في الباب الثالث المنسوب متنه لابن عبد الهادي.

ففي نهاية البابين الأول والثاني نجده يقول ما أسلفنا صورته، وفيه الصلاة على النبي وآله ثم يقول: «وسلِّم تسليمًا كثيرًا»، وقد كرَّرَ هذا في البابين.

وهذا يختلف عن عبارة الباب الثالث التي تقول ما صورته:



وقد نظرتُ خواتيم مطبوعات بعضَ كتب ابن عبد الهادي فلم أجده استخدم تعبير الكُفَيْرِيِّ: «وسلِّم تسليمًا كثيرًا».

منها كتابه في «مناقب عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»:

وسلم ، فرغ منه ... [٤]مؤلفه يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي ، وذلك في شهر رمضان المعظم ، من شهور سنة ست وستين وثمان مئة بصالحية دمشق المحروسة ، بمنزله بالسهم الأعلى ، والحمد للَّه وحده وصلى اللَّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . [١٥٢ / ب] .

وكتابه في «مناقب سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»:

فَرَغَ منه يوم الثلاثاء
ثالث عشر شهر شعبان، سنة تسع وستين وثمانمائة
على يد مُؤلفه يوسف بن حسن بن عبد الهادي
بصالحية دمشق؛ بمدرسة شيخ الإسلام أبـي عُمر
والحمد لله وحده.

وصلَّى الله على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسَلَّم

وكتابه في «شرح غاية السول إلى علم الأصول»:

والحمد[١] لله وحده
وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم
وافق الفراغ منه في شهر رجب في يوم الاثنين من شهور سنة ٨٦٥هـ
على يد جامعه يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي
المقدسي الحنبلي عفا الله عنه وعن جميع المسلمين آمين/

رابعًا: اختلاف خط المخطوطة الظاهرية، عن الخطّ المعروف للكُفَيْرِيِّ، ويظهر ذلك مِن المقارنة بين الخطَّين، وقد قارنتُ بينهما في مواضع عديدة، كما عرضتُهما على بعض السادة المشايخ العالمين بالخطوط فأقرُّوا بالاختلاف.

ثم عرضتُ الخطَّين على أحد خبراء الخطوط الذين أفنوا أعمارهم في دراسة الخطوط، وتخصَّصوا في ذلك، في مدارس الخطوط النِّظامية وخارجها، فجزمَ بوجود اختلافٍ بين الخطَّين، وتردَّدَ: هل كتبتهما يدٌ واحدة في زمانين مختلفين؟ أم لا؟ وذلك للتشابه الكبير بين الخطَّين في مواضع.

ولبيان المقام أضع هنا صورةً مِن خطِّ الكُفَيْرِيِّ مع ما يقابلها في مخطوطة الظاهرية:

صورة مِن «الكوكب الساري» للكُفَيْري بخطِّه:

صورة ما يقابل ذلك مِن باطن مخطوطة الظاهرية المستلّة مِن «تقييد المهمل»:

ويظهر مِن هذه الصور والتي قبلها: اختلاف الخطَّين بين نسخة «الظاهرية» ونسخة «الكوكب».

على أنَّ اختلاف النسختين في الخطِّ؛ لا يمنع مِن إثبات نسبة الكتاب للكُفَيْرِيِّ أو غيره، وهذا معروف.

وبناءً على ما سبق: لم أجد فيما مضى ما ينفي نسبة الكتاب لابن عبد الهادي بشكلٍ جازم لا منازعة فيه، وظلَّ الباب عندي مفتوحًا على جواز النسبة للكُفَيْرِيِّ أو ابن عبد الهادي، لا يقين عندي بهذا أو ذاك، إلى أنْ قام القائمون على «موسوعة صحيح البخاري» أدام الله النفع بها وأجزل للقائمين عليها العطاء والمثوبة، بنشر كتاب الكُفَيْرِيِّ «التلويح إلى معرفة ما في الجامع الصحيح»[1]، فكان كما قال المَثَل السائر: قطعتْ جهينةُ قولَ كلِّ خطيبٍ.

فإذا به يقول في أوله: «وأودعتُه فوائد (مشارق الأنوار) للقاضي عياض، وجملة ما وقفتُ عليه مِن (مبهمات) الخطيب البغدادي والنوَّوي وابن بَشْكُوال وابن طاهر وغيرهم في المواضع الواقعة في البخاري، وما ذكره الشيخ أبو عليٍّ الغَسَّاني في كتابه (تقييد المهمَل وتمييز المشكِل) وما ذكره في عِلَل البخاري[2] وجملة كثيرة مما ذكره في المشتبه».

(١) تم نشره أمس في موقع «موسوعة صحيح البخاري» جزى الله القائمين عليها خير الجزاء.

(٢) كذا قال الكفيري وكرر هذا في مواضع، منها قوله في باب «الصلاة من الإيمان» في كلامٍ له: «قاله أبو عليٍّ الغساني في (علله)».

وقد رأيتُ في باطنه ما يقطع بنسبة متن الباب الثالث في النسخة الظاهرية للكُفَيْرِيِّ مثل البابين قبله، وهو المتن المنشور منسوبًا لابن عبد الهادي باسم «اختلاف رواة البخاري عن الفربري» إلخ.

وبغض النظر عن وجود عددٍ مِن الأسئلة ستظلّ بحاجةٍ إلى أجوبةٍ حول مسيرة هذا المتن إلى أنْ وصل منسوبًا لابن عبد الهادي بهذا العنوان الكائن في نسخة دار الكتب المصرية؛ إلَّا أنَّ وجود عبارات هذا المتن بعينها في كتاب «التلويح» للكُفَيْرِيِّ المُتَقَدِّم على ابن عبد الهادي المعروف بابن المبرد؛ يقطع بنسبته للكُفَيْرِيِّ دون ابن عبد الهادي.

ويمكن الوقوف على ذلك بمقارنة الأبواب في المتن المنسوب لابن عبد الهادي مع ما وردَ في «التلويح»، وأذكر منها هنا:

الباب الأول:

في «التقييد» (٢/ ٥٩٣): ومِن كتاب العيدين، في «باب مَن خالف الطريقَ إذا رجعَ يومَ عيدٍ».

وقع في «التقييد»: «قال أبو عليٍّ[(١)]: وهذا صريحٌ[(٢)] منه في الردِّ على البخاريِّ، وقولُ البخاري صحيحٌ، وذكَرَهُ أبو مسعودٍ أيضًا في (مسند أبي هريرة) قال: قال البخاري في (كتاب العيدين): وقال محمد بن الصلت: عن فُلَيْح، عن سعيد، عن أبي هريرة، بنحوه، يعني نحو حديث جابرٍ (أنَّ النبي ﷺ كان إذا خرجَ يومَ عيدٍ؛ خَالَفَ الطريقَ). ثم قال أبو مسعودٍ مِن قِبَل نفسِه: وكذلك قال يونس بن محمدٍ» إلخ.

(١) وفي بعض النسخ - كما أفاد محقِّقه في هامشه -: «قال الشيخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».
(٢) وقعتْ في مطبوع «التقييد»: «تصريح» والتصويب مِن «الكُفَيْرِيِّ».

/ قال أبو علي[٢]: وهذا تصريح منه في الرد على البخاري[٣].

وقول البخاري صحيح، ومتابعة يونس بن محمد لأبي تُمَيلة صحيحة.

وذكره أبو مسعود ـ أيضًا ـ في مسند أبي هريرة قال: قال البخاري في (كتاب العيدين): وقال محمد بن الصلت، عن فُلَيح، عن سعيد، عن أبي هريرة بنحوه، يعني نحو حديث جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا خرج يومَ عيدٍ خالفَ الطريق.

ثم قال أبو مسعود من قِبَلِ نَفْسِه: وكذلك قال يونس بن محمد، والهيثم بن جميل.

---

(١) ما بينهما ساقط من الأصل، والاستدراك من (ح).

(٢) (ح): «الشيخ ـ رضي الله عنه ـ».

فقد وقعَ في تلخيص هذا الكتاب المنسوب لابن عبد الهادي ما صورته:

قال أبو علي الغسَّاني : وهذا صريحٌ منه في الردِّ على البخاريِّ ، وقولُ البخاريِّ صحيحٌ ، ومتابعةُ يونس لأبي [تميلة](٢) صحيحةٌ .

وذكرَ أبو مسعودٍ في مسند أبي هريرة : قال البخاري في « كتاب العيدين » : قال محمد بن الصلت ، عن فليح ، عن سعيد ، عن أبي هريرة بنحوه ـ يعني : بنحو جابر .

قال أبو مسعود : وكذلك قال يونسُ بن محمد والهيثم بن جميل .

وقال الغسَّانيُّ : وروايةُ يونس بن محمدٍ لهذا الحديث من طريق جابر محفوظةٌ صحيحةٌ .

ولم يقع في « الجامع » لنا حديثُ محمدِ بن الصلت إلاَّ من طريق أبي مسعود ، ولا غِنًى في الباب عنه؛ لقولِ البخاري: « وحديثُ جابرٍ أصحُّ ».

وفيه: «قال أبو عليٍّ الغساني»، ولم ترد نسبة «الغساني» في كتاب أبي عليٍّ.

وفيه: «وذَكَرَ أبو مسعودٍ في مسند أبي هريرة» ولم يقل «وذَكَرَهُ.. أيضًا».

ولم يذكر كذلك متنَ حديثِ جابرٍ «أنَّ النبي ﷺ كان إذا خرجَ يومَ عيدٍ؛ خَالَفَ الطريقَ)». وقد سبق المتن عند أبي عليٍّ.

وقال بعده: «قال أبو مسعود: وكذلك قال يونس» إلخ، ولم يقل: «مِن قِبَل نفسه» كما وقع عند أبي عليٍّ.

وفي نفس الباب عند أبي عليٍّ: «ولم يقع لنا في (الجامع)» والذي في تلخيصه: «ولم يقع في (الجامع) لنا».

وقد رأيتُ جميعَ هذا الذي وقعَ فيما نُسِبَ لابن عبد الهادي: قد وقع بنصِّه في «التلويح» للكُفَيْرِيِّ، وهو أسبق مِن ابن عبد الهادي. فالكلام له.

٤٢٩

تابعه يونس بن محمد عن فليح قال وقال محمد بن الصلت عن فليح عن سعيد عن
أبي هريرة قال البخاري وحديث جابر أصح قال أبو مسعود الدمشقي وإنما
رواه يونس عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة عن جابر وكذلك رواه الهيثم
بن جميل ومحمد بن الصلت قال أبو علي الغساني وهذا صريح منه في الرد على
البخاري وقول البخاري صحيح ومتابعة يونس لأبي تميلة صحيحة وذكر أبو مسعود
في مسند أبي هريرة قال البخاري في كتاب العيدين قال محمد بن الصلت عن فليح
عن سعيد عن أبي هريرة بنحوه يعني بنحو حديث جابر قال أبو مسعود وكذلك قاله يونس
بن محمد والهيثم بن جميل قال الغساني ورواية يونس بن محمد لهذا الحديث
من طريق جابر محفوظة صحيحة ولم يقع في الجامع لها حديث محمد بن الصلت من
طريق أبي مسعود ولا غنى في الباب عنه لقول البخاري وحديث جابر أصح ورواه
أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي عن علي بن عبد العزيز عن محمد بن الصلت الكوفي عن
فليح عن سعيد عن أبي هريرة وكذلك رواه أبو عيسى الترمذي من رواية فليح إلى
أبي هريرة ثم قال وحديث أبي هريرة غريب ثم ذكر من طريق يونس بن محمد
عن فليح عن سعيد عن جابر قال الغساني وما ذكرناه أول الباب من رواية أبي علي
ابن السكن في الجامع فيريب أنه من إصلاحه إنني ورأيته عن الجمع بين الصحيحين
حذف الواسطة بين فليح وأبي هريرة وذلك وهم ولا بد من سعيد في اتصاله وقوله كان
إذا كان يوم عيد هو بالرفع وكان تامة وقوله خالف بين الطريق جواب الشرط

وفي «باب من نام عند السحور»[١]

الباب الثاني:

في «التقييد» لأبي عليٍّ (٢/ ٥٩٩): باب مَن نام عند السحور.

قال البخاري[٢]: حدثنا عبدان، أنا أبي، عن شعبة، عن أشعث، سمعت أبي، سمعتُ مسروقًا: سألت عائشةَ: أيُّ العمل كان أحبّ إلى رسول الله ﷺ؟ قالت: الدائم.

ثم قال: حدثنا محمد، نا أبو الأحوص، عن الأشعث، مثله.

هكذا قال البخاري: حدثنا محمد غير منسوب.

ونَسَبه ابنُ السكن وغيره، فقال: نا ابنُ سلام.

وفي نُسْخة أبي ذرّ عن أبي محمد الحمُّوييّ: محمد بن سالم.

قال أبو عليٍّ[٣]: قال لي أبو الوليد: سألت أبا ذرٍّ عنه؛ فقال: أُراه ابن سَلام، وسَهَا فيه أبو محمد الحمُّوييّ[٤].

فالذي وقع في المنسوب لابن عبد الهادي: في آخر الباب:

كتاب العيدين ـ باب : من نام بعد السحور ٤٥

قال أبو الوليد(١) : سألت أبا ذرٍّ عنه ؛ فقال : هو فيما أراه : محمد بن سلام ، وسها فيه أبو محمد [الحَمُّويي](٢) .

قلت : لم أرَ في شيوخِ البخاري « محمد بن سالم » . والله أعلم .

وهذ الكلام الأخير: هو للكُفَيْرِي في «التلويح».

الباب الثالث:

في كتاب «الوصايا» نجد هذا الكلام فيما نُسِبَ لابن عبد الهادي (ص/ ٦٨):

قلت : عمرو بن زرارة بن واقد الكلابي النيسابوري : روى عنه أيضاً : مسلم ، والنسائي وقال : هو ثقة .

مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين . والله أعلم(١) .

والكلام للكُفَيْرِيِّ في «التلويح» أيضًا:

من الاول انه لم يوص بما يتعلق بالمال قوله حدثنا عمرو بن زرارة
بزاي مضمومة وراء بينهما الف هو ابو محمد الكلابي النيسابوري يروي
عنه مسلم والنسائي روى له وثقه مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين

والخلاصة: صحَّة ما ذهب إليه فضيلة الشيخ عبد الرحيم، أدام الله حِفْظه وسلامته، لكن مِن غير الطريق الذي سلكَه ابتداءً اعتمادًا على نسخة الظاهرية فقط، فقطع كتاب «التلويح» قولَ كلِّ خطيبٍ. فجزى الله القائمين على نشره خير الجزاء وأجزل لهم العطاء.

وظهر مِمَّا سبق:

أولا: خطأ نسبة الكتاب لابن عبد الهادي المعروف بابن المبرد، وصحة نسبته إلى الكُفَيْرِيِّ.

ثانيًا: خطأ تسميته بهذا الاسم كذلك؛ فالذي في كلام الكُفيري آنفًا - اتباعًا كما أفاد للغسّاني - تسمية هذا الباب بـ «علل البخاري».

ولو سمّاه بما يدل على مضمونه الخاص بالبحث في اختلاف رواة الكتاب بعد البخاري؛ لكان خيرًا وأحسن تأويلًا؛ لكن هكذا رأيتُ الكفيري يُسَمِّيه في مواضع مِن «التلويح».

فأناشد مَن وقفَ على نشرتي للقطعة المشار إليها مِن الكتاب أنْ يعيد تسميتها بـ: «عِلَل البخاري» ونسبتها للكفيري دون ابن عبد الهادي.

ونعوذ بالله أنْ نحيد عن حقٍّ رأيناه، أو ننصر باطلًا اطّلعنا عليه، والواجب على مَن مَلَّكَهُ اللهُ ناصيةَ قلمٍ أنْ يرجعَ للحقِّ متى لاحتْ له أنواره.

والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وآله وصحبه أجمعين.



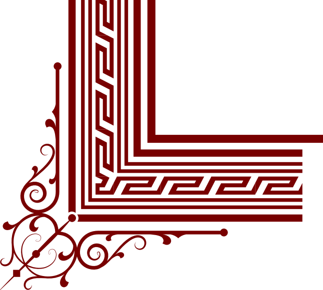


فوائد من مجالس إقراء كتاب "الأدب المفرد" للإمام البخاري

أ. د. عبد السميع بن محمد الأنيس

أستاذ الحديث النبوي الشريف وعلومه

كلية الشريعة – جامعة الشارقة





الحلقة الأولى

على بركة الله بدأنا بقراءة كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري، في المجالس العلمية التي تعقد في مسجد الجامعة القاسمية، بتنفيذ وإدارة المنتدى الإسلامي التابع لحكومة الشارقة.

وكان المجلس العلمي الأول يوم السبت (٢٩) من ربيع الأول سنة (١٤٤٠) وموضوعه: مدخل عام عن الكتاب ومصنفه الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

وقد كتبت بعض الملاحظات حول الكتاب، هذه أهمها:

- هو كتاب: «حوى من الآداب الفاضلة، والأخلاق الكاملة؛ ما ورد عن سيد الأنبياء، وعن خيرة أصحابه العظماء، ومن تبعهم من العلماء الأتقياء.

فهو من أحسن ما أُلِّف، وألطف ما صنِّف، وأحكم ما رصف، وأجمل ما يرغب فيه ويحرص عليه. لكن الطالب لا يعرف قدره ببداهة النظر، وإن كان فطنًا ذكيًّا، وقلَّ مَنْ يلتقط ما فيه من حِكَم عالية، ودرر غالية...». كما قال الشيخ فضل الله الجيلاني.

- لاحظت خلو عدد من طبعات الكتاب – مما اطلعت عليه – من دراسة جادة عن الكتاب.

- وقد سموه بالمفرد، تمييزًا عن كتاب الأدب في الجامع الصحيح.

ولعل استعمال الحافظ الزيلعي يدل على ذلك، حيث يقول – مثلًا –: رواه البخاري في كتابه المفرد في "الأدب".

• وعدد أحاديثه: (١٣٢٢)، بينما عدد أحاديث كتاب الأدب في الصحيح (٢٥٦) حديثًا، يضاف إليها: ما يقرب من (١٥٠) حديثًا وجدتها مخرجة في كتاب الاستئذان، واللباس، والأطعمة، والأدعية، والمرضى، والنفقات وغير ذلك.

وقد بلغ عدد الآثار فيه (٣٨٤) من أصل (١٣٢٢).

وفيه الصحيح والحسن والضعيف المنجبر بالشواهد، وهي قليلة.

- **مَنْ ألَّف في الأدب من المحدّثين؟**

١. سبق الإمامَ في التصنيف في الأدب استقلالًا: شيخه الحافظ حميد بن زنجويه النسائي (ت٢٥١)، وهو حسب علمي مفقود.

٢. وسبقه في التأليف ضمن كتاب: شيخه ابن أبي شيبة في مصنفه.

وقد اشتمل كتاب الأدب فيه على (١٤٦٢) حديثًا وأثرًا عن الصحابة والتابعين.

وعليه فإنَّ كتاب «الأدب المفرد» يشبه المصنفات الحديثية من حيث التأليف.

وهو بهذا متأثر كثيرًا بشيخه ابن أبي شيبة في مصنفه.

٣. ولا بدَّ من الإشارة إلى كتاب الجامع في آخر الموطأ للإمام مالك، وفيه (٣٧٦) حديثًا وأثرًا في الآداب النبوية، وهو الأصل الأصيل في هذا الباب، ويُعَدُّ الإمام مالك هو المبتكر لهذا الفن المهم من التصنيف.

• لاحظت من خلال دراستي لكتاب «الأدب المفرد» أنه اشتمل على أنواع الآداب والأخلاق النبوية التي ينبغي على المسلم أن يتحلى بها في كل شؤونه.

• وعدد أبوابه (٦٤٤)، مما يعني أنه احتوى على هذا العدد من العناوين المهمة التي تتصل بحياة المسلم في إدارة ذاته، وإدارة حياته - باللغة المعاصرة -، ومن ذلك فقه البناء والعمارة.

ومن المعلوم أن تراجم الأبواب عند المحدثين هي بمثابة شروح مختصرة للحديث.

ومن المحدثين الذين برعوا في فن التراجم: الإمام البخاري، حتى قالوا: فقه البخاري في تراجمه.

وظهر هذا الإبداع في كتابه «الأدب المفرد» أيضًا.

ومن الأمثلة على ذلك أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أورد في باب عقوق الوالدين حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن كثرة السؤال، وإضاعة المال، وعن قيل وقال».

وقد سألني أحد الطلبة ما وجه إخراج هذا الحديث في باب العقوق؟

فقلت له: هذا من دقائق البخاري في تراجمه، كأنه يقول: إن كثرة سؤال الوالدين، وكثرة القيل والقال معهم، وجدالهم مما يؤدي إلى إضجارهم، بابٌ من أبواب العقوق.

- **شروحه:**

لم نطلع على شرح لكتاب «الأدب المفرد» عند المتقدمين!

وكأنَّ شمس كتاب «الجامع الصحيح»، قد غطت عليه، لا سيما أنَّ فيه كتاب الأدب، بصورة مختصرة.

ولعل الله ادخر هذا الفضل لعالم من شبه القارة الهندية هو العلامة الأستاذ الشيخ فضل الله الجيلاني (ت١٣٩٩) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقام بالمهمة خير قيام. والرجل عالم محقق متقن، شهد له الكبار من علماء العصر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، لكنه كان من المغمورين.

ثم علمت أنَّ العلامة المحدث محمد بن محمد الحجوجي الحسني (ت١٣٧٠)

قام بشرحه، وسماه: «رشحات الأقلام التي تحمد وتسرد في شرح كتاب الأدب المفرد». وما يزال في عداد المخطوط، وهو في أربعة مجلدات.

وهناك بعض التعليقات لعدد من الباحثين، من ذلك:

- «**رشُّ البَرَد شرح الأدب المفرد**»، لمحمد لقمان السلفي.
- و«**شرح صحيح الأدب المفرد**» للإمام البخاري، لحسين بن عودة العوايشة.
- و«**المقصد الأرشد إلى صحيح الأدب المفرد**»، لعصام موسى هادي.
- و«**شرح الأدب المفرد**»، لمحمد بن سعيد رسلان.

• وللحافظ ابن حجر عناية بكتاب «الأدب المفرد» للبخاري، فقد قرأه على الشرف أبي بكر ابن العز ابن جماعة، بسماعه له من جده الإمام البدر ابن جماعة، كما ذكر ذلك في المعجم المفهرس.

وقد قام بتجريد زوائده على الكتب الستة وحققه صالح إسماعيل، في رسالة علمية في جامعة أم القرى في مكة المكرمة.

- وللإمام السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى «مختصر الأدب المفرد»، ولا أعلم عنه شيئًا.

وذكر الأستاذ نجم عبد الرحمن خلف أنَّ له نسخة بدار الكتب المصرية، رقم (١٤٣٤) في (٨) ورقات، كتبت سنة (١٠٧٩) كما في «استدراكات على تاريخ التراث العربي» (٤/ ١٦٩).

لكن كتب إليَّ أحد الإخوة يقول:

لعل في هذه النسبة وهمًا، فإنَّ النسخة التي في دار الكتب المصرية ليست من انتقاء الإمام السيوطي، بل من انتقاء الإمام السخاوي، وهي عبارة عن أربعين حديثًا من «الأدب المفرد». يسر الله إخراجهما.

قلت: الأمر يحتاج إلى تثبت.

وقد قال الشيخ عيسى الثعالبي في «منتخب الأسانيد» التي يرويها عن شيخه البابلي: «قرأت عليه الأربعين حديثًا انتقاء السخاوي منه، وأجاز سائره». (ص٦٣).

ثم رأيت الأخ الباحث الكريم الشيخ عبد الله بن محمد سعيد الحسيني - من البحرين -، قد كتب في حسابه "التويتري":

فرغتُ - ولله الحمد والمنَّة - من تحقيق جزءٍ حديثيٍّ لطيفٍ وهو:

«أربعون حديثًا من كتاب الأدب المُفرد للبخاري انتقاء الحافظ السَّخاوي»، يسَّر الله تعالى نشره.

- وقد اختصره الشيخ إلياس الكاندهلوي، وكان يرغِّب في قراءته.

- «زوائد الأدب المفرد على الصحيحين»، لمحمد بن محمود بن مصطفى الإسكندري، طبع في دار ابن حزم.

وللأخ الكريم الدكتور خالد بن مرغوب بحث بعنوان: كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري، تعريفه، وجهود العلماء نحوه، نشر في العدد التاسع من مجلة الحديث الصادرة في ماليزيا، سنة (١٤٣٦).

- **الحكم على أحاديثه:**

وقفت على كلمة عالية في منزلة أحاديث هذا الكتاب:

«قال الوراق: سألني (الدارمي) عن كتاب (الأدب) فقال: احمله لأنظر فيه، فأخذ الكتاب مني، وحبسه ثلاثة أشهر، فلما أخذت منه، قلت: هل رأيت فيه حشوًا، أو حديثًا ضعيفًا؟ فقال: ابن إسماعيل لا يقرأ على الناس إلا الحديث الصحيح، وهل ينكر عليه؟!» «سير أعلام النبلاء».

وهي كلمة مهمة ينبغي الوقوف عندها طويلًا، ودراستها.

- ومن المعاصرين قام الشيخ ناصر الألباني بالحكم على أحاديثه.
- كما قام محققا طبعة الخانجي بالحكم عليها، وهذا يحتاج إلى دراسة.

وينبغي مراجعة أحكام الشيخ شعيب الأرنؤوط على الأحاديث التي تشترك مع أحاديث «الأدب المفرد» في الإسناد، من خلال أعماله.

- **«الأدب المفرد الجامع للآداب النبوية»:**

هذا العنوان جاء في كتاب الأوائل الحديثية المئة الذي صنفه الأخ الشيخ عبد الله الأرمكي أحد طلابي في الدراسات العليا في جامعة الشارقة بإشرافي.

وهو عنوان لم يذكر في أوثق نسخة خطية، ولم يذكر في أفضل طبعاته!

ثم رأيت هذا العنوان على طبعة «الأدب المفرد» بتحقيق وتعليق الشيخ محمد إلياس الباره بنكوي، وقد طبع في المنتدى الإسلامي سنة (١٤٢٤).

وقد استمد شرحه من شرح الشيخ فضل الله الجيلاني، والحكم على أحاديثه من أحكام الشيخ ناصر الألباني كما صرح بذلك في مقدمة كتابه.

- راجعت عددًا من الكتب المصنفة في الأوائل الحديثية، وهو فن شاع في القرن الثاني عشر، فلم أجد ذكرًا لكتاب «الأدب المفرد»! ربما اكتفوا بالجامع الصحيح، وفيه كتاب الأدب، والله أعلم.

- **ما أفضل طبعات كتاب «الأدب المفرد» للبخاري؟**

طبع في:

- الهند (١٣٠٦) وإسطنبول (١٣٠٩)، ولم أطلع عليهما.

- طبعة الشيخ الجيلاني مع شرحه «فضل الله الصمد» جيدة، لكنه أطال في الشرح، مع قصور في التخريج.

- طبعة الخانجي، جيدة لكن فيها تطويل في التخريج، مع قصور في ضبط النص، وشرح الكلمات الغريبة.

وهناك طبعات أخرى، لا يتسع المقام للحديث عنها.

• لم يعتمد طابعو كتاب «الأدب المفرد» على نسخة خطية نفيسة، قرئت على الإمام العز بن جماعة (ت٧٦٧)، فيكون عمرها (٧٠٠) سنة تقريبا، وهي نسخة الإمام زكريا الأنصاري، أحد رجال سند الكتاب، يرويه عن شيخه ابن حجر بسنده.

وكل الشكر والدعاء للأخ المفضال الشيخ عبد العاطي الشرقاوي الذي أسعفني بها.

- ولكتاب «الأدب المفرد» مخطوطات كثيرة، عدا ما ذكر، ولكنها متأخرة، منها: نسخة فيض الله، وهي نسخة جيدة، وهي من نوبة شرف الدين ابن شيخ الإسلام زكريا، وفيها سماعات كثيرة لعدد من الأئمة.

وقد تفضل بإرسالها لي الأخ الكريم الشيخ عادل العوضي، فجزاه الله خير الجزاء، وهي بحاجة لدراستها، والاعتماد عليها عند تحقيق الكتاب.

- ومنها: نسخة الحرم المكي[١].

- ومنها: نسخة مكتبة دار الإفتاء السعودية[٢].

(١) وهذا رابط لتحميلها: https://t.co/qc36tdNXtI

(٢) وهذا رابط لتحميلها:

- وقد تكرم فضيلة الشيخ الدكتور محمد التركي حفظه الله بإرسالهما لي، فجزاه الله خيرا.

- ومنها: نسخة المسجد الأقصى، وهي متأخرة، وهي من تملك الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٣٣) وعليها خطه، وقد تفضل بإرسالها لي الأخ المفضال يوسف الأوزبكي بارك الله في جهوده.

- وكتب الدكتور عامر صبري قائلًا:

"كتاب «الأدب المفرد» لا نعلم له نسخة متقدمة، وجل النسخ متأخرة وقد رواه ابن الجوزي في كثير من كتبه، وعلى رأسها صفة الصفوة، رواه بإسناده إلى البخاري".

- وكتب إليَّ الأخ الشيخ عبد الرحيم يوسفان:

جزاكم الله كل خير وتقبل منكم وأحسن إليكم، بقي سيدي الحبيب:

- مَنْ أول مَنْ سمَّاه بـ«الأدب المفرد»؟
- ذِكْرُ من روى الكتاب عن الإمام البخاري.
- عدد الأحاديث المشتركة بين «الأدب المفرد» والصحيح.
- الأبواب المشتركة بين الكتابين.
- ما حجم التقاطعات بينه وبين بر الوالدين؟
- حظ الكتاب من الرواية إلى عصرنا الحاضر. أقصد: هل وصلنا مسلسلًا بالسماع أم بسماع أوله وإجازة باقيه.
- حجم اهتمام البخاري برواية الكتاب من خلال تتبع من رواه عن البخاري.

---

https://archive.org/download/M – eftaa01/387 – 86,zip

- بيان الفرق بين الكتابين من حيث درجة الحديث ونوعه من حيث القائل.

- هل لتراجم الأدب ما لتراجم الصحيح من الجزالة؟

- ما سر افتتاح كتاب الأدب بـ"بر الوالدين" وختمه بـ"باب: لا يكن بغضك تلفًا"، وما مناسبة ذلك؟

- ما سر افتتاحه بحديث أبي الوليد، وهو من المعمَّرين، واختتامه بحديث سعيد بن أبي مريم، وهو كذلك؟

- وكلامه ممن وصف بأنه من أعقل أهل بلده، وهل هي إشارة أراد أن يوصلها لنا أبو عبد الله: أنَّ التزام البر، وصلة الرحم، والأدب، من علامة رجحان العقل، ومن أسباب طول العمر.

نكات من الجميل فتقها.

- يستحق هذا الكتاب أن يكتب عنه رسالة علمية؛ إذ بينه وبين الصحيح من الصلة كما بين الصحيح والتاريخ الكبير.

فأجبته:

هذه أمور مهمة ينبغي التنبه لها عند دراسة الكتاب.

وقد لاحظت من خلال بعض كتب الأثبات أنه نقل في القرون الأخيرة عن طريق الإجازة غالبا.

وهذا يحتاج إلى بحث عن أسبابه؟

- تجدون في هذا الملف، عدة شروح ومقالات حول «الأدب المفرد»[1].

---

(١) ينظر هذه الروابط:

https://t.co/tYzLxtljd7

سندي إلى كتاب «الأدب المفرد»
مع الإجازة لمن حضر مجالس القراءة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

على بركة الله سبحانه قرأنا ما يسَّره الله لنا، من كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري، في المجالس العلمية المباركة التي عقدت في مسجد الجامعة القاسمية، بتنفيذ وإدارة المنتدى الإسلامي التابع لحكومة الشارقة جزاهم الله خيرا.

وكان المجلس العلمي الأول يوم السبت (١) من ربيع الثاني سنة (١٤٤٠)، وامتدت أسبوعين.

وقد توقفنا عند الحديث رقم (٥٥٠).

وإحياءً لسنن أهل الحديث النبوي الشريف الذي عبَّر عنه الإمام عبد الله بن المبارك بقوله: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء».

أقول: قد أجزت للأخ الكريم: ....

أن يروي عني ما حضره عليَّ من أحاديث كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

---

https://t.co/UBFVRwKuWo

- **سندي في الكتاب:**

أرويه عن عدد من شيوخي وسأقتصر على إيراده من طريق:

١. شيخنا المسند الشيخ محمد ياسين الفاداني المكي (١٣٣٥ - ١٤١٠).

٢. عن محدث الحرمين الشريفين عُمَرَ بنِ حَمْدَانَ المَحْرَسِيِّ (١٢٩١ - ١٣٦٨هـ).

٣. عن أبي النَّصْرِ محمَّدِ بنِ عبدِ القادِرِ الدِّمِشْقِيِّ الخطِيْبِ (١٣٢٤هـ).

٤. عن الإمام المحدث عبد الرحمن الكُزبَري الحفيد الدمشقي (١١٨٤ - ١٢٦٢هـ).

٥. عن مصطفى الرَّحْمَتِيِّ الدمشقيِّ ثم المدني(١١٣٥ - ١٢٠٥هـ).

٦. عن الشيخ عبد الغني النابلسي (١٠٥٠ - ١١٤٣هـ).

٧. عن الإمام نجم الدين الغَزِّي (٩٧٧ - ١٠٦١هـ).

٨. عن والده بدر الدين الغَزِّي (٩٠٤ - ٩٨٤هـ).

٩. عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)

١٠. عن الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢) قال قرأته على:

١١. الشرف أبي بكر (٧٢٨ - ٨٠٣) بسماعه من جده:

١٢. البدر محمد بن إبراهيم ابن جماعة (ت٧٣٣).

١٣. أخبرنا به مكِّي بن المُسَلَّم بن عَلاّن إجازة (٥٩٣ - ٦٨٠هـ).

١٤. عن الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفِيّ (ت٥٧٦).

١٥. أَخْبَرَنا به أبو غالب محمد بن الحسن بن أحمد الباقِلاّني البغدادي

(ت٥٠٠).

١٦. أَخْبَرَنا به القاضي أبو العلاء محمد بن علي بن أحمد الواسِطيّ (ت٤٣١).

١٧. أَخْبَرَنا به أبو نصر أحمد بن الحسن بن النِيَازِكي (ت٣٧٩) قال:

١٨. حَدَّثَنَا أبو الخير أحمد بن محمد بن الجليل العَبْقَسِي البخاري سنة (٣٢٢).

١٩. حَدَّثَنَا الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري بأسانيده المتصلة إلى رسول الله ﷺ.

وأوصيه ونفسي أولًا بتقوى الله في السر والعلن، والتزام طاعة الله تعالى وطاعة رسوله الكريم ﷺ، وأذكِّرهم بالتثبت التام في ضبط الألفاظ النبوية، ومراجعة الشروح المعتمدة عند الإشكال، والاعتماد على الطبعات المتقنة من كتب الحديث النبوي الشريف.

وأرجو ألّا ينسوني ووالدي وشيوخي من دعوة صالحة في ظهر الغيب، والحمد لله رب العالمين.





الحلقة الثانية

عشر فوائد من مجالس إقراء «الأدب المفرد» للإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

- لاحظت من خلال قراءتي لكتاب «فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد» للعلامة الجيلاني، أنه شرحٌ ينبض بالحياة، تشعر أنه كتبه بروحه، ومشاعره، وأفرغ فيه جهده حسب المتوفر في عصره من أدوات ووسائل. وليس عملًا تجاريًا تفوح منه روائح فاسدة من آثار حب الدنيا والتطلع للربح والمال! والله المستعان.

- وقد أعجبني فيه:

- أنه يترجم لرجال إسناد البخاري، ويذكر بعض فضائلهم.

فقد ترجم للإمام الحافظ حيوة بن شريح (ت١٥٨) وذكر أنه كان مجاب الدعوة، وذكر أمثلة جميلة على ذلك، تنظر في ترجمته.

ولما ذكرتها في مجلس الإقراء كان لها أثر طيب.

- ولما ترجم للإمام الحافظ وكيع بن الجرَّاح: نقل كلمة الحافظ إسحاق بن راهويه فيه: «حفظ وكيع طبع، وحفظنا تكلف».

- توارث العقل أيضًا:

ولما ذكر الإمام مالك بن أنس، نقل كلمة عبد الرحمن بن مهدي: «ما رأيت أحدًا أتم عقلًا ولا أشد تقوى منه».

وقد ذكرت في مجلس الإقراء أن هذا العقل ورثه منه الشافعي، ثم ورثه عنه تلميذه أحمد بن حنبل، ثم ورثه عنه تلميذاه البخاري، وأبو داود، ثم ورثه عن

البخاري تلميذه الترمذي. وهكذا، والسلسلة طويلة، وعندي أمثلة أخرى على ذلك.

- **الحديث المكرَّر في كتاب «الأدب المفرد».**

صدق من قال:

قالوا: لمسلم فضلٌ قلت: البخاري أعلى
قالوا: المكرر فيه قلت: المكرَّر أحلى

وقد لاحظت أن الإمام البخاري يكرِّر الحديث في كتابه «الأدب المفرد» أيضًا، وهذا بحث مهم ينبغي العناية به لكشف أسرار هذا التكرار، والأحكام التي يمكن أن تستنبط من ذلك.

- **تُعَدُّ تراجم الأبواب شرحًا مختصرًا للأحاديث النبوية** التي أوردها البخاري في أبواب كتابه «الأدب المفرد».

والمحدثون اقتدوا بالنبي ﷺ في ذلك، أليس قد قال: «أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارًا».

وليت باحثًا نابهًا كتب رسالة توضِّح منهج البخاري في ذلك.

- **فكرة بحثية:**

ليت باحثًا كتب رسالة بعنوان: فقه الإمام البخاري من خلال تراجم الأبواب في كتابه «الأدب المفرد».

- **نموذج من فقه البخاري في تراجم الأبواب:**

أورد في كتابه «الأدب المفرد»: (باب صلة الرحم تزيد في العمر)، ثم ذكر قول النبي ﷺ: «من أحبَّ أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه».

ومعنى ينسأ: يزاد.

وهل الزيادة معنوية أم حقيقية؟

قولان لأهل العلم، لكن البخاري يرجِّح أنها حقيقية، وقد صرح بذلك في ترجمة الباب.

- **من نماذج فقه البناء والعمارة في الحديث النبوي:**

قرأنا هذه الليلة في المجلس الرابع من مجالس قراءة كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري، حديث نافع بن عبد الحارث رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «مِنْ سعادة المرء المسلم: المسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنيء»، رقم (١١٦).

وقد رأيت فيه توجيهًا نبويًا مهمًا في فقه البناء والعمارة، وإرشادًا للقائمين على شؤون البناء من المالكين والمهندسين أن يوسِّعوا الغرف، ومرافق البيوت على الناس، ليسعدوهم بذلك، ولا يدفعهم حب المال إلى التضييق على الناس في مساكنهم.

ودعوت المسؤولين على التعليم في المعاهد والكليات الشرعية تدريس مساق بعنوان: فقه البناء والعمارة. فإنَّ في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكتب الفقه، لا سيما كتب الفتاوى والنوازل، الكثيرَ الطيب في هذا الباب.

وأن يدرَّس هذا المساق في كليات الهندسة أيضًا، لا سيما هندسة العمارة منها.

- **كتاب «الأدب المفرد»، ومشكلة الضبط.**

في المجلس الرابع من مجالس قراءة كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري اليوم، مرَّ معنا حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، رقم (١١٣): «أوصاني خليلي ﷺ بثلاث:

اسْمَعْ وأَطِعِ، ولو لعبد...». هكذا جاء الضبط على الصواب في نسخة الشيخ زكريا الأنصاري الخطية.

بينما جاء في طبعة الجيلاني: «أَسمَعُ وأطيعُ...».

وهو مخالف لسياق الحديث؛ لأن فيه: «فأَكْثِر ماءها... وصلِّ الصلاة لوقتها...».

بينما جاء في طبعة الخانجي: «أَسْمِع، وأطعْ...».

وأَسمِع بكسر الميم تأتي بمعنى التعجب، وهو مخالف للصواب قطعًا.

وطبعة الخانجي من أفضل طبعات الكتاب، لكن أهملوا الضبط، وإذا ضبطوا وقع منهم أحيانًا الخطأ، وهذا مثال من الأمثلة على ذلك[1].



(١) وهذا رابط النسخة الإلكترونية من الكتاب:
https://t.co/JBz4d49l7U



الحلقة الثالثة

من فوائد المجلس الخامس من مجالس إقراء كتاب «الأدب المفرد» للبخاري:

- أورد البخاري تحت باب: من مات له سقط، قول النبي ﷺ: «ما تعدون فيكم الصُرَعَة؟ قالوا: هو الذي لا تصْرَعُهُ الرجال، فقال: لا، ولكن الصُرَعَة الذي يملك نفسه عند الغضب» رقم (١٥٤).

- سئلت ما وجه المناسبة في إيراد الحديث هنا؟

فقلت: كأنه يشير إلى أنَّ أجر من مات له سقط يتحقق إذا ملك المصاب نفسه وصبر، فلم يتكلم بكلمة تغضب ربه، وتذهب أجره.

- صورة من جود النبي ﷺ في بيته.

في حديث لقيط بن صبرة، قال: قال النبي ﷺ: «...إنَّ لنا غنمًا مئة لا نريد أن تزيد، فإذا جاء الراعي بسخلة، ذبحنا مكانها شاة».

رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٦).

والسخلة: ولد الشاة.

فإن قيل: كيف نوفِّق بين هذا الحديث، وبين حديث السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إن كنا لننظر إلى الهلال، ثم الهلال، ثلاثة أهلة في شهرين، وما أوقدت في أبيات رسول الله ﷺ نار...». رواه البخاري.

قلت: لا معارضة بينهما، فقد كان الضيق في بداية الأمر ثم وسَّع الله عليه.

وكان النبي ﷺ أجود الناس، وإذا وجد جاد؛ ليكون شاكرًا، وإذا لم يجد صبر.

فكان ﷺ بذلك قدوة للشاكرين، وقدوة للصابرين.

- **شهادة رفيعة صادقة.**

الإمام صفوان بن سُليم أحد شيوخ الإمام سفيان بن عيينة المكي. قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: «ثقة من خيار عباد الله الصالحين، يستسقى بحديثه، وينزل القطر من السماء بذكره». من كتاب: «فضل الله الصمد» للشيخ الجيلاني.

- **رسالة إلى رجال الأعمال.**

اشترى التابعي الجليل محمد بن سيرين طعامًا بأربعين ألفًا، فأخبر عن أصله بشيء كرهه، فتصدق به، وبقي المال عليه، فحبس من أجله.

من كتاب: «فضل الله الصمد» للشيخ الجيلاني.

قلت: فليحذر التاجر من الحرام. وقد كنت أسمع والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى يقول: إنَّ الحلال يذهب، ولكن الحرام يذهب هو وأهله!

وهذا مشاهد معروف لمن تأمل حال الناس، نسأل الله السلامة والعافية.





الحلقة الرابعة

من فوائد المجلس السادس من مجالس إقراء كتاب «الأدب المفرد» للبخاري:

- تحقيق العدالة المطلقة يوم القيامة في كل شيء.

- قال رسول الله ﷺ: «لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة، حتى يقاد للشاة الجماء، من الشاة القرناء». رواه مسلم، والبخاري في «الأدب المفرد».

ومعنى يقاد: يقتصّ، ولكن كيف يقتصّ من الحيوانات، وهي غير مكلفة؟

قال العلماء: هو قصاص مقابلة لا قصاص تكليف.

وفيه تنبيه المسلم أنَّ الحقوق لا تضيع، بل يؤخذ حق المظلوم من الظالم.

ومصداقه قوله تعالى: {ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئًا}.

- أهل المروءة في الآخرة.

- قال ﷺ: «أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة...». رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٢١).

قال ابن عباس: «يأتي أصحاب المعروف في الدنيا يوم القيامة فيغفر لهم بمعروفهم، وتبقى حسناتهم جامّة، فيعطونها لمن زادت سيئاته، فيجتمع لهم الإحسان في الدنيا والآخرة.

- قال النبي ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته...».

كرره البخاري في صحيحه أربع مرات، وفي «الأدب المفرد» ثلاث مرات؛ ليستنبط الأحكام منه.

وهذا الحديث أصل في علم الإدارة، ووسّع من نطاق مفهوم الإدارة ليشمل كل فرد. وأسس لمبدأ تلازم السلطة والمسؤولية، وهو من أحدث المفاهيم الإدارية المعاصرة.

- تراجم الأبواب في «الجامع الصحيح»، و«الأدب المفرد» دراسة مقارنة.

من الأمثلة على ذلك:

بوَّب في «الأدب المفرد»، لحديث: «لا يقل أحدكم عبدي...»: باب لا يقول عبد ي.

بينما بوَّب له في الصحيح: كراهية التطاول على الرقيق. وهو أدلُّ على المقصود بالنهي.

- من المواضيع الجميلة في مصنفات الحديث النبوي الشريف:

«مطلع البدرين فيمن يؤتى أجره مرتين» للحافظ السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، وقد أوصل عددهم إلى أربعين. والكتاب مطبوع، وله في الإنترنت نسخة إلكترونية.

- فإنَّ عامل الله لا يَخيب.

كلمة قالها الصحابي الجليل أبو هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. «الأدب المفرد» (١٩١).

أي: من يعمل لله سبحانه أي عمل كان فإنَّ الله لا يخيبه.

- «أما علمت أنَّ الصورة محرَّمة»؟

كلمة قالها الصحابي سويد بن مُقرِّن، وقد رأى رجلًا يلطم غلامه. رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٧٩).

ويعني بالصورة الوجه؛ سمي بذلك لأنه أجمل شيء في الإنسان، وأكرمه.

وقد جاء النهي الشديد عن ضرب الوجه في الحديث النبوي الشريف.

- من فقه التراجم في «الأدب المفرد»:

قال ابن حجر: «كثيرًا ما يترجم البخاري بأمر ظاهره قليل الجدوى لكنه إذا حققه المتأمل أجدى». انظر «هدي الساري» (١/ ٢٣).

قال هذا في تراجم الصحيح، وهذه القاعدة تنطبق على تراجم أبواب كتابه «الأدب المفرد»، ومن الأمثلة على ذلك: باب هل يقول سيدي؟

فقد أورد في هذا الباب حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يقولن أحدكم: عبدي وأمتي، ولا يقولن المملوك: ربي وربتي، وليقل: فتاي وفتاتي، وسيدي وسيدتي، كلكم مملوكون، والرب الله عز وجل».

وفيه دليل على الجواز؛ والسيِّد، من أسماء الله الحسنى، لكنه غير مختص بالله سبحانه.

ويؤيده الحديث الصحيح: «أنا سيِّد ولد آدم ولا فخر...».

ثم أورد حديث مطرِّف قال: «قال أبي: انطلقت في وفد بني عامر إلى النبي ﷺ فقالوا: أنت سيدنا، قال: السيد الله. قالوا: وأفضلنا فضلًا، وأعظمنا طولًا، قال: فقال: قولوا بقولكم، ولا يستجرينكم الشيطان».

لعله أراد أن يقول: قول النبي ﷺ: «السيد الله» وارد في سياق خاص؛ لأنَّ خطاب هذا الوفد له كان خطاب الرؤساء، لا خطاب الأنبياء، فأراد أن يعلمهم.

- روائع نبوية في تعظيم اسم الله تعالى، وحسن التعامل معه سبحانه.

قال النبي ﷺ: «مَنِ استعاذ بالله فأعيذوه، ومَنْ سأل بالله فأعطوه، ومَنْ أتى

إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا، فادعوا له حتى يعلم أن قد كافأتموه». رواه البخاري في «الأدب المفرد»، وغيره.

- ما زلت أبحث:

هل صنف الإمام البخاري كتابه «الأدب المفرد» قبل كتابه الجامع الصحيح أم بعده؟

والكتاب إذا لم تقرأه كله لا يعطيك سره.

- عشرة من علماء هذا العصر أثنوا على كتاب «فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد»، للعلامة فضل الله الجيلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت١٣٩٩).

منهم: يوسف البنوري، وسليمان الندوي، ومناظر حسن الكيلاني، وعبد العزيز الميمني، وأبو الحسن الندوي، وعبد الرحمن المعلمي، وأبو غدة، وحليم عطا وغيرهم.

وقد قال المعلمي: «ولكن الأمة قصرت، في حق هذا الكتاب، فنسخه المخطوطة عزيزة جدًا، وقد طبع مرارًا ولكن قريبًا من العدم. وقد قيَّض الله لخدمة هذا الكتاب صديقي العالم الفاضل فضل الله، فصرف في العناية سنين عديدة، حقق كلماته، وقام بوضع شرح عليه...». (باختصار).





الحلقة الخامسة

من فوائد مجلس إقراء «الأدب المفرد» للإمام البخاري:

- يبدو لي:

أن كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري، جزء من كتابه «الجامع الكبير» المفقود.

كما أميل إلى أنَّه قد صنَّفه قبل الجامع الصحيح المختصر.

وعندي قرائن عديدة على ذلك.

وعليه فإنَّ دراسة كتاب «الأدب المفرد» ستلقي الضوء على منهج البخاري في تصنيف الجامع الصحيح المختصر. والله أعلم.

- حديث ابن عمر، رقم (٤١٦):

جاء في إسناده: حدثنا مفضَّل بن مُبشِّر، هكذا جاء اسم هذا الراوي في شرح الجيلاني!

والصحيح: الفضل بن مبشر، كما في نسخة الشيخ زكريا، وطبعة الخانجي.

- حديث يعلى بن مرة (٣٦٤) وفيه:

«فجعل يمر مرة هاهنا، ومرة هاهنا يضاحكه...» هكذا في نسخة الشيخ زكريا المخطوطة.

وجاءت في طبعة الخانجي: «فجعل الغلام يمر مرة هاهنا، ومرة هاهنا ويضاحكه...».

بينما جاء في طبعة الشيخ فضل الله الجيلاني: «فجعل الغلام يفِرّ هاهنا، وهاهنا ويضاحكه»!

وسقطت كلمة: فقبَّله من الطبعتين، وأثبتت في نسخة الشيخ زكريا المخطوطة.

- حوار رائع في مجلس النبي ﷺ.

عن عبيدة بن عبد الحي: «أنَّ رسول الله ﷺ خرج عليهم وعليه أثرُ غُسلٍ، وهو طيِّب النفس، فظننا أنه ألمَّ بأهله.

فقلنا: يا رسول الله!

نراك طيِّب النفس!

قال: "أجل، والحمد لله".

ثم ذُكر الغنى، وعند ابن ماجه: (ثم أفاض الناس في الغنى).

فقال رسول الله ﷺ: "إنه لا بأس بالغنى لمن اتقى، والصحة لمن اتقى خير من الغنى، وطِيْبُ النفس من النعم".

رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٠١) باب طيب النفس[١].

- قال النبي ﷺ: «إنَّ الود يُتوارث»:

رواه البخاري في «الأدب المفرد».

وفي رواية: «والعداوة كذلك».

من الأمور الجميلة في الأسرة: إخبار الأبناء عن الذكريات الجميلة المشتركة مع الأهل والأقارب!

(١) ينظر هذا الرابط:

https://t.co/GnqL6O3QeZ

ولا تذكر أمامهم الذكريات السيئة؛ لكيلا يرثها الأبناء عن الآباء، ولا تمحى من الذاكرة، وتستمر في الأجيال.

- ملامح من منهج البخاري في التصنيف:

ذكر في كتابه «الأدب المفرد»، بابين: باب التبسم، وباب الضحك.

ولكنه جمع بين هذين البابين في كتابه الجامع الصحيح المختصر، فقال: باب التبسم والضحك.

وذكر أحاديث أخرى لم يذكرها في «الأدب المفرد».

- ينبغي عقد مقارنة بين كتاب الأدب المختصر في الجامع الصحيح للبخاري، وبين كتاب «الأدب المفرد» للتأكد من أن الاقتصار على الأدب المختصر هل يحقق المقصود؟

حديث عائشة: «استأذن رجل على رسول الله ﷺ فقال: بئس ابن العشيرة، فلما دخل هش له، وانبسط إليه...».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، باب من أثنى على صاحبه إن كان آمنًا به (٣٣٨)، ومناسبته للباب بعيدة.

لكن أخرجه في الجامع الصحيح في باب المداراة مع الناس (٦١٣١)، وهو أليق به، وأكثر مناسبة.

وكرره في باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب (٦٠٥٤)، وفي باب لم يكن النبي ﷺ فاحشًا ولا متفحشًا. ومناسبة الحديث للبابين واضحة، بل تراجم الأبواب الثلاثة شروح مختصرة لهذا الحديث النبوي الشريف.

- جاء في «الأدب المفرد»: باب من قال لآخر: يا منافق في تأويلٍ تأوَّله.

وأورد حديثًا فقط.

بينما ترجم له في الصحيح: باب ما جاء في المتأولين، وأورد أربعة أحاديث.

- جاء في «الأدب المفرد»: باب مَنْ قال لأخيه: يا كافر.

بينما أورده في الصحيح بصيغة الجزم، فقال: باب مَنْ كفّر أخاه بغير تأويل فهو كما قال.

وهو أدلّ على المراد وأوضح.

- حديث أبي هريرة: «كان يتعوذ من سوء القضاء، وشماتة الأعداء...».

أخرجه في باب شماتة الأعداء من كتاب «الأدب المفرد».

بينما أورده في الصحيح في ثلاثة مواضع، بحسب جمل الدعاء النبوي.

وبمجموع الأبواب في الكتابين يكون قد استكمل استنباط كل الأحكام من الحديث.

- **درس في الاقتصاد في بيت النبوة.**

دخل كثير بن عبيد رضيع عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا عليها، فرآها تخيط نقبة - موضعا في ثيابها فيه نقب - فقال: «لو خرجت فأخبرتهم لعدّوه منك بخلًا! فقالت: أبصر شأنك، إنه لا جديد لمن لا يلبس الخَلَقَ». رواه البخاري في «الأدب المفرد».

أي: من يلبس الجديد في كل مرة فهو مسرف، والإسراف عاقبته الإفلاس.

مع الإشارة إلى أني أوردته مختصرا، والشرح مني.

وفي رواية ابن أبي الدنيا: «أليس قد أوسع الله عليك؟».





الحلقة السادسة

اختتام المجالس العلمية الحديثية الليلة في مسجد الجامعة القاسمية في إمارة الشارقة.

وقد وفق الله سبحانه فقرأنا (٥٥٠) حديثًا في اثني عشر مجلسًا من كتاب «الأدب المفرد».

بمنهجٍ جمعَ بين الرواية والدراية.

ما أجملها من مجالس! وما أكرمها من دروس!

وقد شاهدنا عبقرية الإمام البخاري في كتابه «الأدب المفرد»، كما هي تمامًا في جامعه الصحيح.

كانت رحلة ممتعة، كنا نشعر كأننا في رياض الجنة، ونعيش روحها وريحانها ونعيمها.

والحمد لله الذي وفق وأعان، ونسأله سبحانه القبول والرضى.

- **الدراسة الجادة لكتاب «الأدب المفرد» للبخاري ينبغي أن تشمل خمسة أمور:**

١. استشهاده بالآيات في تراجم أبوابه. وهو جانب تفسيري مهم.

٢. الصناعة الحديثية، وإيراده المتابعات.

٣. مقارنة أبوابه مع أبواب الصحيح.

٤. مصادره وتأثره بمن سبقه من المصنفين، كابن أبي شيبة.

٥. التكرار، واستنباط الأحكام منه.

- لاحظت أنَّ بعض الأبواب في كتاب «الأدب المفرد» حوَّلها البخاري إلى كتاب في جامعه الصحيح، وأضاف إليها أحاديث كثيرة، مثل: كتاب اللباس، والأطعمة، والاستئذان، والمرضى، والأدعية، والرقاق.. وغيرها

ويلاحظ أنه أضاف إليها أحاديث الأحكام، ولم يقتصر على الآداب كما فعل في كتابه «الأدب المفرد».

لاحظت أنَّ من مصادر البخاري في «الأدب المفرد»، مصنف ابن أبي شيبة، وكتاب الزهد لابن المبارك.

والدراسة الجادة ستكشف كثيرًا من مصادره.

- من روائع النبوة.. (حبسوا بقنطرة..).

عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خَلَصَ المؤمنون من النار، حُبِسوا بقنطرةٍ بين الجنة والنار، فيتقاصُّون مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا نُقُّوا وهُذِّبوا أذن لهم بدخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة بمنزله كان في الدنيا». رواه البخاري صحيحه، وفي «الأدب المفرد».

المقاصَّة، أي: المحاسبة لكل مَنْ له على أخيه مظلمة من الصغائر، ومحقِّرات الأعمال والأقوال والذنوب مما يتسامح الناس بها في مجالسهم!

إنَّ محاسبة النفس وتهذيبها في الدنيا أهون عليك من الآخرة وأيسر.

- كل الشكر والدعاء للإخوة الفضلاء في مجموعة المخطوطات الإسلامية الذين أمدوني بنسخ قيمة من مخطوطات كتاب «الأدب المفرد»، وأخص بالشكر والدعاء تلميذي بالأمس، وزميلي اليوم خبير المخطوطات الأستاذ عبد العاطي

الشرقاوي الذي أمدني بأقدم نسخة للكتاب، وأدقها..

كما أشكر الأستاذ الدكتور محمد التركي الذي أرسل لي نسخة نفيسة من كتاب «الأدب المفرد»، وهي من مخطوطات مكتبة محب الله شاه الراشدي في باكستان، ويقدَّر تاريخ نسخها في القرن التاسع الهجري(١).

اكتشفت أنَّ كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري يتضمن ثلثي كتاب «بر الوالدين» له. ويوجد عدد من أحاديث الثلث المتبقي في الجامع الصحيح. ويوجد أحاديث أخرى لا علاقة لها ببر الوالدين.

وعليه فإن الأحاديث التي انفرد بها قليلة جدًا.

كما أنَّ البخاري لم يترجم لأبوابه، ولا نعلم السبب!

- **تعليق الأساتذة الأجلاء، والإخوة الفضلاء على مجلس ختم «الأدب المفرد»:**

- كتب الأستاذ الدكتور جمال عزون حفظه الله معلقًا على اختتام المجالس العلمية الحديثية التي قرئ فيها كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري يقول:

الإمام البخاري كان فردًا من أفراد العالم تديّنًا، وتخلّقًا، وتسنّنًا، وحفظًا، وتأليفًا، واستنباطًا، وتوجيهًا، ونصحًا، وغير ذلك من صفات الأئمّة المنفردين..

باختصار: كان أمّة وحده، وقد كتب الله لصحيحه القبول في شتّى الأمصار والأقطار، وما حدث من بعض سفهاء الأحلام من تشويه للبخاري وتنقيص من مقدار صحيحه فضلًا عن سائر كتبه؛ أمرٌ هو - فيما نحسب - رفعة لمقام هذا الإمام الجليل، وتجديد لحسن ذِكْره في الآخرين، سبحان الله! انظر إلى عدد المجالس

(١) وهذا رابط تحميلها:

https://t.co/MWGtENAfW5
https://t.co/2yCKxi7xNC

التي عقدت لسماع صحيحه وسائر كتبه، وهذه المجالس الأنيسيّة لسماع كتابه «الأدب المفرد» نموذج آخر من سلسلة طويلة من كرم الله على الإمام البخاري، فعلًا؛ أدب مُفْرَدٌ لحافظ فَرْدٍ.

وتمنيّاتي من الدّكتور عبد السّميع الأنيس رعاه الله أن يستغلّ جميع ما قال وقرّر في هذه المجالس المباركة لتأليف (مدخل لكتاب «الأدب المفرد») بصيغة عميقة كما جرت بذلك أبحاثه ودراساته.

- وكتب إلي أحد الإخوة:

أفدتنا يا شيخنا نفع الله بك، هل تنصح بحفظ «الأدب المفرد»؟

فأجبته:

أنصح بحفظه لمن تيسر له ذلك، وبقراءته في المساجد والمجالس.. فهو مهم جدًا في إشاعة الآداب النبوية في الأسر والمجتمعات.

- وكتب الأخ الشيخ منير الهدوي من الهند:

شكرا لكم على هذه الإفادة، وبارك الله في علمكم، وتقبل خدماتكم للسنة النبوية.

وأفيدونا لو سمحتم بمكانة كتاب «الأدب المفرد» في الصحة من بين سائر كتب الحديث.

وكذا ما معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة بمنزله كان في الدنيا» في الحديث الذي ذكرتم؟

فأجبته:

أما مكانة كتاب «الأدب المفرد» في الصحة من بين سائر كتب الحديث؛ فإن فيه

الصحيح والحسن والضعيف، وهو قليل، لكن له شواهد.

وأما معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة بمنزله كان في الدنيا» في الحديث الذي ذكر؛ فإن المسلم يهتدي إلى منزله في الجنة، ويعرف الطريق إليه كما يعرف أحدنا منزله في الدنيا.

- **ما معنى الأدب؟**

مما شاع عند الناس أن الأدب، هو: المهارة في أساليب اللغة العربية شعرًا ونثرًا.

لكن الأدب مفهوم يشمل جميع الأخلاق، والآداب الإسلامية.

قال الإمام عبد الله بن المبارك: «كاد الأدب أن يكون ثلثي الدين». صفة الصفوة لابن الجوزي (٤/ ١٤٥).

وللبخاري كتاب عظيم، هو: «الأدب المفرد».

- كتب إلي الأستاذ المهدي السعيدي من المملكة المغربية قائلًا:

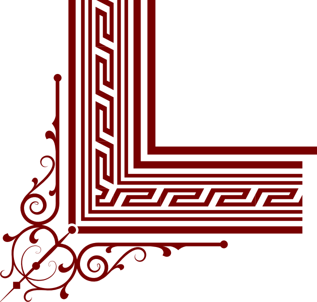
الأدب من الكلمات التي تطور معناها الخاص وتحوّل بمرور الزمن من عصور الجاهلية إلى العصر الحديث. أما معناه العام فظلّ دالًا على كل ما يعني كمال الخلق وجمال الخصال.





جَمْعٌ لبعضِ النُّقُولِ التي وَصَلَتْنَا
مِن بعضِ الكُتُبِ المَفْقُودَةِ
للإِمَامِ البُخَارِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

محمد مختار



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛ فهذه كتابة جمعت فيها بعض ما وقفت عليه من نقول عن بعض الكتب المفقودة للإمام الحافظ المصنِّف الـمُتقن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، جعلت لكل كتاب ترقيمًا خاصًا به، وترقيمًا عامًا للروايات، ووثقت النصوص المنقولة من كتب الإمام البخاري نفسه إن أمكن، والحمد لله.

- **أَوَّلًا: «كِتَابُ العِلَلِ».**

يرويه ابن حجر في «المعجم المفهرس»، وغيره، من طريق أبي القاسم ابن الحافظ ابن منده، عن أبي سعيد محمد بن عبد الله ابن حمدون النيسابوري، عن أبي محمد عبد الله ابن الشرقي[1]، عن الإمام البخاري.

١. [١] قال أبو عثمان سعيد بن محمد البحيري كما في «الثاني من الفوائد المستخرجة من أصول مسموعاته بتخريج أبي سعد الشعبي» / مخطوط في المكتبة الظاهرية:

– أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون التاجر الشيخ الصالح، أنبا أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسن، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري:

ثنا خلاد بن يحيى بن صفوان، ثنا سفيان، عن محمد بن عمرو، ثنا أبو سلمة، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام». اهـ.

٢. [٢] وقال البحيري كما في «الثاني من الفوائد»:

– أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون العدل، ثنا عبد الله بن محمد بن الحسن، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري:

ثنا قبيصة، ثنا سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «جدال في القرآن كفر». اهـ.

٣. [٣] وقال البحيري كما في «الثالث من الفوائد»:

– أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون التاجر، ثنا عبد الله بن

(١) أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسن الشرقي، صدوق لكن عيب عليه الشراب، وهو الأخ الأكبر للحافظ المعروف أبي حامد أحمد بن محمد بن الشرقي.

محمد بن الحسن، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري:

ثنا أحمد بن خالد الوهبي، نا محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، قال: وقد رأيت زيد بن خالد وإن سواكه لعلى أذنه بمنزلة القلم من أذن الكاتب، ما تقام من صلاة إلا استاك ثم رده إلى موضعه.

- وأخبرنا أبو سعيد بن حمدون، نا عبد الله بن محمد الشرقي، ثنا محمد بن إسماعيل:

نا عثمان بن أبي شيبة، نا يحيى بن اليمان، عن سفيان، عن محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر، عن جابر، قال: كان السواك من النبي ﷺ بمنزلة القلم من الكاتب. اهـ[1].

٤. [٤] وقال البحيري كما في «السابع من الفوائد»:

- أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون التاجر، أنا عبد الله بن محمد بن الحسن، نا محمد بن إسماعيل البخاري:

ثنا سليمان بن حرب، نا شعبة، عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت حجرا أبا العنبس، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، قال: صليت مع النبي ﷺ، فلما قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، قال: «آمين». يخفي بها صوته، ووضع يمينه على يساره، وسلم عن يمينه

(١) أشار البخاري في «صحيحه» إلى هذين الحديثين، بل استدل بالعموم الوارد فيهما، فقال:
- باب سواك الرطب واليابس للصائم.
- ويُذكر عن عامر بن ربيعة، قال: رأيت النبي ﷺ يستاك وهو صائم ما لا أحصي أو أعد.
- وقال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء».
- ويُروى نحوه عن جابر، وزيد بن خالد، عن النبي ﷺ، ولم يخص الصائم من غيره. اهـ.

وعن يساره. اهـ[1].

٥. [٥] وقال البحيري كما في «السابع من الفوائد»:

- أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون التاجر، أنا أبو محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري:

ثنا عمرو بن مرزوق، أنبا شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن الأشتر، قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عمار كلام، فشكاه خالد إلى النبي ﷺ، فقال: «من يعادِ عمّارًا يعاده الله عز وجل، ومن يبغض عمّارًا يبغضه الله، ومن يسب عمّارًا يسبه الله عز وجل».

قال سلمة: ونحو هذا من الكلام. اهـ[2].

---

(١) كذا قال شعبة، عن سلمة بن كهيل، في هذه الرواية: (حجر، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، مرفوعا)، وفي رواية سفيان، عن سلمة بن كهيل: (حجر، عن وائل بن حجر، مرفوعا)! قال البخاري في «القراءة خلف الإمام»:

- حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر، قال: سمعت النبي ﷺ يمد بها صوته «{آمين}»، إذا قال: «﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾».

- حدثنا محمد بن كثير، وقبيصة، قالا: حدثنا سفيان، عن سلمة، عن حجر، عن وائل بن حجر، عن النبي ﷺ نحوه. وقال ابن كثير: رفع بها صوته. اهـ.

(٢) رواه عن الأشتر: مخرمة بن ربيعة النخعي، وعبد الرحمن بن يزيد النخعي، وعن عبد الرحمن بن يزيد: رواه ابنه محمد، ومحمد بن شداد الكوفي.

وقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» ط. الناشر المتميز، في ترجمة خالد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال:

- وقال عمرو بن مرزوق، ومحمد بن جعفر: عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن الأشتر: كان بين خالد بن الوليد وعمار كلام، فشكاه خالد إلى النبي ﷺ، فقال: «من يسب عمارًا يسبه الله».

قال سلمة: أو نحو هذا من الكلام.

- وقال مالك بن إسماعيل: حدثنا مسعود بن سعد، عن الحسن بن عبيد الله، عن محمد بن شداد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأشتر، عن خالد، قال: بعثني النبي ﷺ في سرية، فقال: «يا خالد، لا تسب عمارًا». اهـ.

وقال البخاري في «التاريخ» أيضا:

- مخرمة بن ربيعة النخعي، يعد في الكوفيين، سمع الأشتر، حدثني خالد بن الوليد، قال النبي ﷺ:

٦. [٦] وقال البحيري في «السابع من الفوائد»:

- أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون، ثنا عبد الله الشرقي، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري:

ثنا حفص بن عمر، ثنا شعبة، عن سليمان، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، قال: «لكل غادر لواء يوم القيامة، يقال: هذه غدرة فلان».

قال البخاري: تابعه غندر، وابن أبي عدي، عن شعبة. اهـ[(١)].

٧. [٧] وقال أبو القاسم ابن عساكر في «تاريخ دمشق»:

- أخبرنا أبو المظفر بن القشيري، أنا أبو عثمان سعيد بن محمد، أنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون، نا أبو محمد عبد الله بن محمد بن الشرقي، نا محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله:

نا موسى بن إسماعيل، عن عيسى بن منهال، نا غالب، عن محمد بن سيرين، قال: كنت أطوف بالكعبة، فإذا رجل يقول: اللهم اغفر لي وما أظن أن تغفر لي.

قلت: يا عبد الله ما سمعت أحدا يقول ما تقول!

قال: كنتُ أعطيتُ الله عهدًا إن قدرتُ أن ألطم وجه عثمان إلا لطمته، فلما قُتل وضع على سريره في البيت والناس يجيئون فيصلون عليه، فدخلت كأني أصلي عليه فوجدت خلوة فرفعت الثوب عن وجهه فلطمت وجهه وسجيته؛ وقد يبست

«من سبَّ عمّارًا سبَّه الله». اهـ.

وقد جاء إسناد البخاري إلى مخرمة في نسخة (ث) كما ذكروا في الحاشية، قال البخاري:

- قال عفان: حدثني عمرو بن أبي المقدام، حدثني عبد الرحمن بن عابس، عن عمه مخرمة بن ربيعة، حدثني ابن الأشتر، حدثني خالد بن الوليد، قال لي النبي ﷺ: «من سبَّ عمّارًا سبَّه الله». اهـ.

(١) وأخرجه البخاري في «الصحيح»، من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن شعبة: (عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود)، و(عن ثابت، عن أنس بن مالك).

يميني.

رأيتها يابسة كأنها عود. اهـ[1].



(١) القائل: «رأيتها يابسة...»، هو ابن سيرين.
وهذه الحكاية رواها كذلك ابن عساكر في موضع آخر، لكن من طريق: عبد الرحمن بن إبراهيم المزكى، عن ابن الشرقي، عن البخاري، وهو إسناد «الجزء» الذي انتقاه أهلُ بغداد على البخاري كما سيأتي.
وقد نسبها ابن كثير في «البداية والنهاية» لتاريخ البخاري!، فقال: وقال البخاري في «التاريخ»: حدثنا موسى بن إسماعيل،.... إلخ.
وليست هذه الحكاية في «التاريخ» المطبوع، ولم أجد من نصّ على أن ابن الشرقي من رواة «التاريخ»، لكن ليس هناك ما يمنع ذلك، وليس هناك ما يمنع أن يكون حدّث بالحكاية في أكثر من كتاب، والله أعلم.

• ثَانِيًا: «الجُزْءُ الَّذِي انْتَقَاهُ عَلَيْهِ أَهْلُ بَغْدَاد» في الحكَايَة المَشْهُورَة[1] لَمَّا قَلَبُوا لَهُ الأَسَانِيدَ والمتُون.

يروي هذا الجزء ابنُ حجر وغيره، من طريق أبي الحسن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد المزكى، عن أبي محمد ابن الشرقي، عن البخاري، به.

قال ابن حجر: قال ابن بشكوال: يقال إن هذه هي الأحاديث التي قلبها أهل

(١) قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»:
- ذِكْرُ عقد البخاري مجلس التحديث ببغداد وامتحان البغداديين له.
- حدثني محمد بن أبي الحسن الساحلي، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن الرازي، قال: سمعت أبا أحمد بن عدي، يقول: سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقبلوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس، إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس.
فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه.
فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه.
فما زال يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه.
فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم، ومن كان منهم غير ذلك يقضى على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم.
ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه.
فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه.
فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه.
فلم يزل يلقي عليه واحدا بعد آخر حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه.
ثم انتدب له الثالث، والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على «لا أعرفه».
فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه.
وفعل بالآخرين مثل ذلك، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها؛ فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل. اهـ.

بغداد على البخاري لما امتحنوا حفظه والله أعلم. اهـ.

وقال محمد بن طاهر المقدسي، - كما سيأتي -: أخبرناه عثمان بن محمد، قال: أنا عبد الرحمن بن إبراهيم العدل، قال: أنا عبد الله بن الشرقي، نا محمد بن إسماعيل البخاري، فيما انتقى أهل بغداد عليه. اهـ.

٨. [١] قال أبو عثمان البحيري كما في «الرابع من الفوائد»:

- أخبرنا أبو الحسن عبد الرحمن بن إبراهيم المزكي، أنا عبد الله بن محمد بن الحسن، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري:

نا عبد الله بن عثمان، أنا أبي، عن شعبة، أنا سماك، عن جابر بن سمرة، قال: «كان النبي ﷺ ضليع الفم، أشكل العينين، منهوس العقب».

قلت لسماك: ما أشكل العينين؟

قال: باذام جشم[(١)]. اهـ.

٩. [٢] وقال عبد الخالق بن أسد في «معجمه»:

- أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن القاسم بن المظفر الشهرزوري بقراءتي عليه في منزله ببغداد، قلت له: أخبركم الرئيس أبو عمرو عثمان بن محمد بن عبيد الله المحمي النيسابوري بها، قال: أخبرنا أبو الحسن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن يحيى الزاهد، أخبرنا أبو محمد عبد الله، - هو ابن محمد بن الحسن الشرقي -، حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل - هو البخاري -:

(١) كذا بالفارسية في رواية عبد الله بن عثمان (عبدان)، عن أبيه، عن شعبة.
ومعنى (جشم) أي: العيون، و(باذام) أو (بادام)، تُعني: اللوز. [يراجع قاموس «فرهنگ بجدى» أو «المنجد الأبجدي» لفؤاد البستاني - ط طهران ص ٦٣٢ و٧٦٥ - أعدّه للشاملة محمود الجيزي.]
وقد جاء بالمعنى في رواية محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، - كما عند أحمد ومسلم وغيرهما -، أن شعبة قال: قلت: ما أشكل العين؟ فقال سماك: طويل شفر، - أو شق -، العين.

حدثنا خلاد بن يحيى بن صفوان، حدثنا سفيان، عن محمد بن عمرو، قال: حدثني أبو سلمة، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسمئة عام». اهـ.

١٠. [٣] وقال محمد بن طاهر المقدسي في «صفة التصوف»:

- أخبرناه عثمان بن محمد، قال: أنا عبد الرحمن بن إبراهيم العدل، قال: أنا عبد الله بن الشرقي، نا محمد بن إسماعيل البخاري، فيما انتقى أهل بغداد عليه[1]، قال:

نا عبد الله بن صالح، قال: نا معاوية، عن كثير بن الحارث، عن القاسم بن عبد الرحمن، قال: سمعت أبا أمامة، يقول: قمت مقامي هذا وما أنا بخطيب ولا أريد الخطبة، ولكني سمعت رسول الله ﷺ، قال: «لا يزداد المال إلا إفاضة، ولا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الناس إلا شحا، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس». اهـ[2].

١١. [٤] وقال المقدسي في «صفة التصوف»:

- أخبرناه عثمان بن محمد المحمي، قال: أنا عبد الرحمن بن إبراهيم المزكي، قال: أنا عبد الله بن محمد الشرقي، قال: نا محمد بن إسماعيل البخاري، قال:

نا خلاد بن يحيى، قال: نا سعدان بن بشر الجهني، عن أبي مجاهد الطائي، عن أبي مدلة مولى عائشة، عن أبي هريرة، قال: قلنا: يا رسول الله، إنا إذا كنا عندك

(١) وهذا تصريح من أحد الرواة باسم الجزء، والله أعلم.

(٢) ترجم البخاري في «التاريخ الكبير / ط. الناشر المتميز» لكثير ابن الحارث، فقال:
- كثير بن الحارث.
- عن القاسم مولى معاوية.
- روى عنه معاوية بن صالح. اهـ.
ووقع في النسخة (ث): «عن القاسم بن أبي عبد الرحمن»، وهو خطأ، فهو «القاسم أبي عبد الرحمن» أو «القاسم بن عبد الرحمن»، الشامي مولى آل أبي سفيان، وقيل مولى معاوية.

كأنما كانت قلوبنا في الآخرة، فإذا خرجنا تشممنا الأهل والولد!

قال: «لو كنتم على الحال التي تكونون لزارتكم الملائكة في بيوتكم ولصافحتكم، ولو كنتم لا تذنبون لجاء الله بخلق جديد يذنبون فيغفر لهم». وذكر الحديث. اهـ[١].

١٢. [٥] قال المقدسي في «صفة التصوف»:

- أخبرنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن عبيد الله، قال: أنا عبد الرحمن بن إبراهيم بن يحيى، قال: نا عبد الله بن محمد بن الشرقي، قال: نا محمد بن إسماعيل البخاري، قال:

نا مكي بن إبراهيم، قال: أنا ابن جريج، قال: سمعت نافعا يحدث، أن ابن عمر كان يقول: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب. اهـ[٢].

١٣. [٦] وقال المقدسي:

- أخبرنا ابن محمد بن عبيد الله، قال: أنا عبد الرحمن بن إبراهيم المزكي، قال: نا عبد الله بن محمد الشرقي، قال: نا محمد بن إسماعيل البخاري، قال:

نا علي بن عبد الله، قال: نا محمد بن جعفر، قال: نا شعبة، قال: سمعت سماك بن

(١) قال البخاري في «التاريخ»:
- سعد أبو مجاهد الطائي، سمع أبا مدلة.
- روى عنه: إسماعيل بن أبي خالد، وزهير، وسعدان الجهني. اهـ.
وقال في الكنى:
- أبو مدله صاحب عائشة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «بنى الله الجنة لبنة من ذهب».
- قاله خلاد بن يحيى، عن سعدان الجهني، عن سعد الطائي، عن أبي مدله أخي سعيد بن يسار.
- وقال الليث بن سعد: أبو مرثد. ولا يصح. اهـ.

(٢) وأخرجه في «الصحيح» بهذا الإسناد.

حرب، قال: سمعت عباد بن زاهر أبا رواع، قال: سمعت عثمان بن عفان، يقول: إنا والله صحبنا رسول الله ﷺ في السفر والحضر، فكان يعود مرضانا، ويتبع جنائزنا، ويواسينا بالقليل والكثير، وإن ناسًا يعلّموني به، وعسى أن لا يكون أحدهم رآه قط! اهـ[1].

١٤. [٧] وقال ابن عساكر في «تاريخ دمشق»:

- أخبرنا أبو الفتح محمد بن علي بن عبد الله المُضَري بجويان، أنبأنا عثمان بن محمد بن عبيد الله المحمي، أنبأنا عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن يحيى، أنبأنا عبد الله بن محمد بن الحسن، أنبأنا محمد بن إسماعيل البخاري:

أنبأنا إبراهيم بن المنذر، حدثني عبد الله بن موسى، عن أسامة بن زيد مولى الليثيين، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، قال: قلت للربيع بنت معوذ بن عفراء: صِفِي لي رسولَ الله ﷺ.

قالت: يا بني لو رأيتَه لرأيتَ الشمسَ طالعةً. اهـ

١٥. [٨] قال ابن عساكر:

---

(١) وقول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا في معرض ردّه على سفهاء الأحلام الطاعنين فيه الذين يتهمونه بأنه ترك السنة وبدّل وغيّر، والواحد منهم لم ير النبي ﷺ ولم يتّبع أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
والأثر أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط»، قال:
- حدثنا علي، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، قال: سمعت سماك بن حرب، سمعت عباد بن زاهر أبا رواع، قال: سمعت عثمان: صحبنا النبي ﷺ في السفر والحضر.
- وحدثني ابن بشار، عن غندر، قال: أبو رواع. اهـ.
وقال في «التاريخ الكبير»:
- عباد بن زاهر أبو رواع، سمع عثمان.
- قاله علي، سمع غندرا، قال: حدثنا شعبة، عن سماك، سمع عبادا.
- وقال ابن يسار: هو أبو رواع.
- في الكوفيين.
- وقال النفيلي: ثنا مسكين، قال: ثنا شعبة، عن سماك، عن أبي الرواع. اهـ.

- أخبرنا أبو الفتح محمد بن علي بن عبد الله المضري، أنبأ أبو عمر عثمان بن محمد بن عبيد الله المحمي بنيسابور، أنبأ أبو الحسن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي، أنبأ أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسن بن الشرقي، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري:

ثنا عبد الله بن أبي الأسود، ثنا يحيى بن سعيد، قال: سمعت الأعمش، يقول: [كنت آتي] شقيق بن سلمة، فيقول: سمعتُ عبد الله بن مسعود يقول، وسمعتُ أسامة.

وبنو عمه يلعبون ما [يعلمون] ما نحن فيه! اهـ(١).

١٦. [٩] قال ابن عساكر:

- أخبرنا أبو الفتح محمد بن علي بن عبد الله المضري، أنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن عبيد الله المحمي، أنا أبو الحسين عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي، أنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسن بن الشرقي، نا محمد بن إسماعيل البخاري:

نا علي بن عبد الله، نا محمد بن جعفر، نا شعبة، عن سماك بن حرب، قال: سمعت عياض الأشعري، قال: شهدت اليرموك وعلينا خمسة أمراء: أبو عبيدة بن الجراح، ويزيد بن أبي سفيان، وابن حسنة، وخالد بن الوليد، وعياض.

وليس عياض صاحب الحصين. اهـ(٢).

---

(١) يعني أن بني عمه لاهين يلعبون النرد وما أشبهه، ولا يعرفون شيئا عن العلم والفقه وأقاويل الصحابة.

(٢) قال في «التاريخ الأوسط»:

- حدثنا علي بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن سماك بن حرب قال: سمعت عياضًا الأشعري، قال: شهدت اليرموك وعلينا خمسة أمراء: أبو عبيدة بن الجراح، ويزيد بن أبي سفيان، وابن حسنة، وخالد بن الوليد، وعياض، - وليس عياض صاحب سماك -، قال: قال عمر: إذا كان قتال فعليكم أبو عبيدة، فقتلناهم أربعة فراسخ وأصبنا أموالا. اهـ.

١٧. [١٠] وقال ابن عساكر:

- أخبرنا أبو الفتح محمد بن علي المضري، أنا عثمان بن محمد المحمي، أنبأ عبد الرحمن بن إبراهيم [المزكى]، نا عبد الله بن الشرقي، نا محمد بن إسماعيل البخاري.

- وأنا أبو علي الحسن بن أحمد، - وحدثنا أبو مسعود عبد الرحيم بن علي عنه -، أنا أبو نعيم الحافظ، نا سليمان بن أحمد الطبراني، نا بكر بن سهل.

قالا: نا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، أن ربيعة بن يزيد حدثه، عن مسلم بن قرظة الأشجعي، - وفي حديث الطبراني: الأنصاري -، عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: قال رسول الله ﷺ: «خياركم وخيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشراركم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم».

قالوا: أفلا ننابذهم يا رسول الله؟

قال: «لا ما أقاموا الصلوات الخمس». انتهى حديث الطبراني.

وزاد البخاري: «ألا من وليه وال فرأى معصية فليكره ما أتى من معصية الله، ألا ولا تنزعوا يدا من طاعة».

- هذا الحديث جليل. اهـ[١].

---

(١) هو حقًّا حديث جليل.
وقال البخاري في «التاريخ الكبير»:
- مسلم بن قرظة، الأشجعي، ابن عم عوف بن مالك لَحًّا، الشامي.
- روى عنه: يزيد بن يزيد بن جابر.
- قال عبد الله: حدثني معاوية، أن ربيعة بن يزيد حدثه، عن مسلم بن قرظة الأشجعي، عن عوف بن مالك الأشجعي، عن النبي ﷺ «خياركم، وخيار أئمتكم، الذين تحبونهم ويحبونكم».
- وقال الحميدي: نا الوليد، قال: حدثني ابن جابر، سمع زريقًا، سمع مسلم بن قرظة، سمع عوفًا،

١٨. [١١] وقال ابن عساكر:

- أخبرنا أبو الفتح محمد بن علي بن عبد الله، أنا عثمان بن محمد بن عبد الله المحمي، أنا عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن يحيى، أنا عبد الله بن محمد بن الشرقي، نا محمد بن إسماعيل البخاري:

حدثنا عبد الرحمن بن المبارك، ثنا حزم، قال: سمعت الحسن، يقول: كان أبو هريرة إذا مرت به جنازة، قال: اغدوا فإنا رائحون، أو رَوِّحوا فإنا غادون. اهـ[1].



عن النبي ﷺ... مثله. اهـ.

(١) يعني كقولنا: «أنتم السابقون ونحن اللاحقون»، أي كأنه يقول للميت: أنت روّحت ليلًا فلعلنا غادون نلحق بك نهارًا، أو أنت غدوت نهارًا فلعلنا رائحون نلحق بك ليلًا.

- **ثَالِثًا: «كِتَابُ المَبْسُوط».**

يرويه عن البخاري: أبو حسان مهيب بن سليم البخاري، قال الخليلي في «الإرشاد»: بخاريٌ [ثقةٌ] متفقٌ عليه، مُكثرٌ عن محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه «المبسوط»، وكتبًا أخرى لم يروها غيره. اهـ.

وهو كتاب حافل كبير جمع جميع مرويات البخاري، قال ابن حجر في «تغليق التعليق»:

- وقال أبو الفضل ابن طاهر الحافظ: كان البخاري عَمِل قبل كتاب «الصحيح» كتابًا يقال له «المبسوط»، وجمع فيه جميع حديثه على الأبواب. اهـ. المراد.

١٩. [١] قال أبو العباس المستغفري في «فضائل القرآن»:

- أخبرنا الحاجبي، أخبرنا مهيب بن سليم، حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل:

حدثنا آدم، حدثنا ابن أبي ذئب، حدثنا سعيد المقبري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمُّ القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم». اهـ[١].

٢٠. [٢] وقال المستغفري:

- أخبرنا أبو علي إسماعيل بن محمد الحاجبي، أخبرنا مهيب بن سليم، حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل:

حدثنا يعقوب بن حميد، حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه، عن عبد الله بن شرحبيل[٢]، عن عبد الرحمن بن الأزهر، قال: سمعت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(١) أخرجه في «الصحيح».

(٢) عبد الله بن شرحبيل بن حسنة، ذكره البخاري في «التاريخ»، قال:
- عبد الله بن شرحبيل بن حسنة القرشي.

يقول: اللهم لا يدركني أبناءُ الهمدانيات، ولا الإصطخريات، فَعَدَّ قُرًى من قرى فارس الذين لهم قلوب الأعاجم وألسنة العرب. اهـ[1].

٢١. [٣] وقال الحاكم في «علوم الحديث»:

– حدثني أبو سعيد أحمد بن محمد النسوي، قال: حدثني أبو حسان مهيب بن سليم، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، يقول:

اعتللتُ بنيسابور علةً خفيفة، وذلك في شهر رمضان، فعادني إسحاقُ بن راهويه في نفرٍ من أصحابه، فقال لي: أفطرتَ يا أبا عبد الله؟

فقلت: نعم.

قال: خشيتُ أن تضعُفَ عن قبولِ الرخصة.

فقلتُ: أخبرنا عبدان، عن ابن المبارك، عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: من أي المرض أُفطِر؟ قال: من أيِّ مَرَضٍ كان، كما قال الله عز وجل: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾.

قال البخاري: ولم يكن هذا عند إسحاق[2]. اهـ.

– قال: ثنا عثمان بن عفان، وعن: عبد الرحمن بن أزهر.

– روى عنه: الزهري، وسعد بن إبراهيم. اهـ.

وهذا يدلّك على قول البخاري «قلّ اسمٌ في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب». ويدلّك كذلك على طرف من طريقة تصنيفه للكتاب؛ فهو صنّف الأسماء التي تُذكر في الأسانيد التي تقع إليه، ويترجم لهم من خلال هذه الأسانيد مما يُذكر فيها من كُنى الرواة ومساكنهم وأحوالهم ومواليدهم ووفياتهم، مكانًا وزمانًا.

(١) قال محقق «فضائل القرآن» د. أحمد بن فارس السلوم وفقه الله: وإنما قال ذلك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأنهم كانوا يكرهون أن يتعلم القرآن من لا يحسن فقهه من العجم، وهذا مروي عن طائفة من السلف، وذكره ابن وهبان في أحاسن الأخبار في ترجمة عاصم بن أبي النجود، فراجعه هناك. اهـ.

(٢) علّقه البخاري في «صحيحه»، قال:

– باب قوله: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ

٢٢. [٤] وقال أبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعي في «المسلسلات من الأحاديث والآثار»:

- أخبرنا أبو عبد الله محمد ابن أبي الطيب الفقيه، إذنا، عن أبي عبد الله أحمد بن محمد، عن أبيه، وأبي عمر الطلمنكي، عن أبي إسحاق، وأبي جعفر، قالا: أملى علينا أبو عمرو محمد بن أحمد البجيري بمكة، سمعت أحمد بن محمد بن رميح، يقول: سمعت مهيب بن سليم، يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري: سمعت أعرابيا يقول وهو يطوف بالبيت: اللهم إنك تعلم أني لم أتقدم على الذنوب استخفافا بك، ولكن حسن ظني بك، فلا تخيب ظني. اهـ.



فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾.

- وقال عطاء: يُفطر من المرض كله، كما قال الله تعالى. اهـ.

الحافظ أبو جعفر محمد بن الحسن الهمذاني
روايته لصحيح البخاري وعنايته به
من خلال نسخة همذانية عتيقة قُرئت عليه

بقلم

شبيب بن محمد العطية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد..

فقد كانت همذان في القرن السادس وما قبله، إحدى المدن السنية السلفية التي أخرجت لنا عدداً كبيراً من رجال الحديث وحفظته، وقد أفرد الحافظ شيرويه بن شهردار الديلمي الهمذاني (ت٥٠٩هـ) في تاريخهم كتاباً بعنوان «طبقات الهمذانيين».

وفيها يقول الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى[(١)]:

«دار السنة، لها «تاريخ» لصالح بن أحمد الحافظ، ولشيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي، وصار بها علماء من سنة ٢٥٥، وهلم جرا. وخُتمت بالحافظ أبي العلاء العطار وأولاده[(٢)]. ثم استباحها التتار والجنكيزخانية».

وهمذان هو أحد مدن إقليم الجبال، أو عراق العجم، الذي يمتد من سهول العراق والجزيرة في الغرب إلى مفازة فارس الملحية الكبرى في الشرق.

وقد وصف المقدسي همذان، فقال[(٣)]:

(١) «الأمصار ذوات الآثار» (ص٦٢).

(٢) جمعهم العلامة عبد الرحمن العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في ترجمة أبي العلاء العطار الهمذاني من كتاب «الذيل على طبقات الحنابلة» للحافظ ابن رجب، (٢/ ٢٧٠).

(٣) «أحسن التقاسيم» (ص٣٩٢).

«هو مصر الإقليم، كبير حسن قديم، بارد الماء، كثير العيون، به جامع رشيق، وبنيان عتيق، وهم قوم فيهم ملق، يحبون الغرباء، قد أحدقت به البساتين، وتفجرت منه المياه، طيب في الصيف، رفيق في الشتاء، والجامع في السوق، شديدة العمارة، وأسواقهم ثلاثة صفوف، والمدينة وسط البلد خربة، يدور الربض حولها، فهمذان بلد نفيس، والخبز به رخيص، جيد الحلواء، كثير اللحوم، له خصائص ومنازه».

ووصفها بعده ابن حوقل، فقال[1]:

«مدينة كبيرة حسنة، جليلة المقدار، ولها أنهار وأشجار، وعمل واسع وغلات من سائر الغلات، وبها أهل تناية فيهم أدب وفضل ومروءة، وهي على مر الأيام والأوقات رخيصة الأسعار، كثيرة الأغنام والألبان والأجبان، وضروب التجارة من الزعفران المتخذ بالروذراورد.. مقدارها فرسخ في مثله، محدثة إسلامية، ولها سور وربض. وللمدينة أربعة أبواب، كثيرة التجارات والمير، ولها مياه وبساتين كثيرة، وزروع خصبة».

في هذه المدينة ولد الحافظ محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن جعفر، أبو جعفر بن أبي علي الهمذاني، بعد الأربعين وأربع مئة[2].

وبعد أن شب رحل رحلة واسعة في طلب الحديث، قال السمعاني[3]:

«سافر الكثير إلى البلدان الشاسعة، وسمع، ونسخ بخط يده، وكان له خط رديء، وما أعرف أن في شيوخ عصره سمع أحد أكثر مما سمع هو، أقام في الغربة سنين».

(١) «صورة الأرض» (ص٣٠٦ و٣٠٨).

(٢) ترجم له: ابن نقطة في «التقييد» (١/ ١٨٧)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (١١/ ٥٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٠١)، و«العبر» (٤/ ٨٥)، وابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة» (٥/ ٢٦٠)، وابن ناصر الدين الدمشقي في «التبيان لبديعة البيان» (ص١٢٤٧)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٦/ ١٦٠).

(٣) «التقييد» (١/ ١٨٨).

رحل إلى بغداد سنة ٤٦٠هـ، فسمع بها، ولكن لم يكن معتنياً حينئذ بالسماع، وذلك لأنه لم يكن يتقن العربية، وقد حكى لنا حكايته فقال[١]:

«دخلت بغداد سنة ستين، فكنت أحضر عند الشيوخ، وأسمع، ولا أدعهم يكتبون اسمي؛ لأني كنت لا أعرف العربية، حتى دخلت البادية فلم أزل أدور مع الظاعنين من العرب حتى رجعت إلى بغداد، فقال لي الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: رجعت إلينا أعرابياً.

وكان يسميني: «الخثعمي»، لإقامتي في بني خثعم في البادية».

ثم سمع بعد ذلك من أبي الحسين ابن النقور، وأبي القاسم ابن البسري، وأبي نصر الزينبي، وهذه الطبقة ببغداد.

ورحل إلى نيسابور فسمع الفضل بن المحب، وأبا صالح المؤذن، وأصحاب العلوي، وأبي نعيم الإسفراييني.

وحج، فسمع أبا علي الشافعي، وسعد بن علي الزنجاني شيخ الحرم.

وسمع بهراة من شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري، ومحمود بن القاسم الأزدي، وبجرجان من إسماعيل بن مسعدة الإسماعيلي.

ورحل إلى مرو فسمع بها صحيح البخاري من أبي الخير بن أبي عمران، وسيأتي الحديث عن روايته عند حديثنا عن النسخة الهمذانية إن شاء الله تعالى.

وحدث بجامع الترمذي، عن أبي عامر الأزدي، وأبي عبد الله محمد بن محمد بن العلاء، وثابت بن سهلك القاضي، عن الجراحي.

قال الذهبي: «الشيخ الإمام الحافظ الرحال الزاهد، بقية السلف والأثبات».

(١) «تاريخ الإسلام» (١١/ ٥٥٤).

وقال: «شيخ صالح، ثقة مأمون، معمر».

وقال: «وكان من أئمة أهل الأثر، ومن كبراء الصوفية».

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: «وكان حافظاً من المكثرين، وأحد الرحالين من المحدثين».

ويظهر لي أنه كان شافعي المذهب، لأخذه عن أبي إسحاق الشيرازي، وإمام الحرمين الجويني، وكان أثرياً منافراً للأشعرية، وقد ذكر غير واحد مناظرته لإمام الحرمين، وهي مناظرة تدل على رجاحة عقله، وعلمه وفضله.

قال أبو منصور بن الوليد الحافظ في رسالة إلى الزنجاني[1]: أنا عبد القادر -هو الرهاوي- الحافظ بحران، أنا الحافظ أبو العلاء -هو العطار الهمذاني-، أنا أبو جعفر بن أبي علي الحافظ، قال: سمعت أبا المعالي الجويني، وقد سئل عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقال: كان الله ولا عرش، وجعل يتخبط في الكلام، فقلت: قد علمنا ما أشرت إليه، فهل عندك للضرورات من حيلة؟

فقال: ما تريد بهذا القول، وما تعني بهذه الإشارة؟

فقلت: ما قال عارف قط: يا رباه، إلا قبل أن يتحرك لسانه قام من باطنه قصدٌ لا يلتفت يمنةً ولا يسرةً يقصد الفوق، فهل لهذا القصد الضروري عندك من حيلة؟ فنبئنا نتخلص من الفوق والتحت. وبكيت وبكى الخلق، فضرب الأستاذ بكمه على السرير وصاح بالحيرة، وخرق ما كان عليه وانخلع، وصارت قيامة في المسجد، ونزل ولم يجبني إلا: يا حبيبي؛ الحيرة الحيرة، والدهشة الدهشة. فسمعت بعد ذلك أصحابه يقولون: سمعناه يقول: حيرني الهمذاني.

حدث عنه خلق، منهم: ابن طاهر المقدسي، وأبو العلاء العطار الهمذاني،

(١) «كتاب العلو للعلي العظيم»، للذهبي، (٢/ ١٣٤٧).

وعبدالرحمن بن عبد الوهاب بن المعزم، وعلي بن محمد بن بحسول الفامي، وغيرهم.

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في نصف ذي القعدة سنة ٥٣١هـ.

- **روايته للصحيح وعنايته به من خلال النسخة الهمذانية.**

يروي الحافظ أبو جعفر الهمذاني كتاب «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» للإمام شيخ الإسلام محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، عن محمد بن موسى بن عبد الله الصفار، أبي الخير بن أبي عمران المروزي (ت ٤٧١هـ)، الذي هو آخر من روى عن أبي الهيثم الكُشميهني «صحيح البخاري»، فيما ذكره ابن طاهر المقدسي.

وروايته عن أبي الهيثم لم تنل حظها من الشهرة في الشام ومصر والمغرب، كما نالت رواية أبي ذر الهروي (ت ٤٣٤هـ)، وكريمة المروزية (ت٤٦٣هـ)، وأبي سهل الحفصي (ت ٤٦٦هـ).

ولم يكن الهمذاني وحده من سمع «الصحيح» من أبي الخير، بل خلق، آخرهم محمد بن عبد الرحمن الخطيب الكشميهني، وكان سماعه بقراءة أبي جعفر الهمذاني سنة ٤٧١هـ، وهو ابن تسع سنين.

وسمعه منه - أعني الكشميهني - جماعة، منهم: ابنه محمد، وأبو المظفر عبد الرحيم السمعاني، وأبو سعد السمعاني، وشريفة بنت أحمد المروزية، ومسعود بن محمود المنيعي، وغيرهم[(١)].

وأما صاحبنا الهمذاني، فسمع منه الصحيح:

(١) «التحبير» لأبي سعد السمعاني، (٢/ ١٥١)، و«التقييد» (١/ ٢١٦).

- أبو العلاء العطار الهمذاني، قرأه كاملاً عليه سنة ٥٢٩هـ.
- وعبدالرحمن بن عبد الوهاب بن المعزم الهمذاني.
- وعلي بن محمد ابن بحسول الفامي، قرأه كاملاً سنة ٥٢٤هـ، وغيرهم.

وكانت هذه الرواية مشتهرة في إقليم الجبال إلى أن جاء الحافظ محمد بن محمود ابن الحمامي الهمذاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، فرواه عن أبي الوقت السجزي، إذ سمع منه حضوراً، وروايته نادرة وغريبة، ولكنها تفيد في تاريخ رواية الصحيح بهمذان.



المجلدة الثانية
من كتاب الجامع الصحيح
للإمام أبي عبدالله محمد بن إسمعيل بن إبراهيم بن الأحنف البخاري رحمه الله
رواية أبي عبدالله محمد بن يوسف بن مطر الفربري رحمه الله عنه
رواية أبي محمد عبدالله بن أحمد بن حمويه السرخسي عنه
رواية أبي الحسن عبدالرحمن بن محمد بن المظفر الداودي عنه
رواية أبي الوقت عبدالأول بن عيسى بن شعيب رحمه الله عنه
رواية أبي عبدالله محمد بن محمود بن إبراهيم ابن الفرج الحمامي عنه

وكان ابن الحمامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى محدث همذان في وقته، وهو آخر حفاظها، إذ استولت التتار على همذان في جمادى الآخرة سنة ٦١٨هـ، فبرز لقتالهم بابنه عبيد الله، فاستشهدا رحمهما الله تعالى[١].

إن رواية أبي جعفر بن أبي علي الهمذاني وصلت إلينا ناقصة حسب علمي،

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ١٦١).

فالموجود منها مجلد، محفوظ بجامعة الإمام، برقم: (١٩١١)، وهو يبدأ بمناقب عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وينتهي بباب العتيرة، وهو في ٢٣٨ ورقة.

وهناك نسخة ثانية في خزانتي المتواضعة حفظها الله وزادها من فضله، وهي نسخة نفيسة قُرئت على أبي جعفر الهمذاني، وهي المعنية بالدراسة.

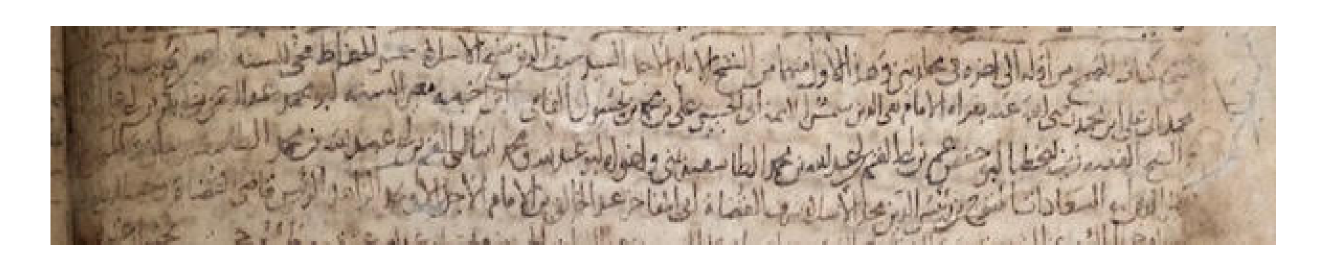
وصفة هذه النسخة: أنها نسخة همذانية عتيقة كتبت قبل سنة ٥٢٤هـ، وقُرئت على أبي جعفر الهمذاني، ورواها ناسخها عنه، وأصلها يقع في مجلدين، بقي منها أخر المجلد الأول، وأكثر المجلد الثاني، فهي تبدأ بباب قول الله عز وجل: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وتنتهي بباب فضل الفقر، في المجلد الثاني. وتقع في ١٨٠ ورقة.

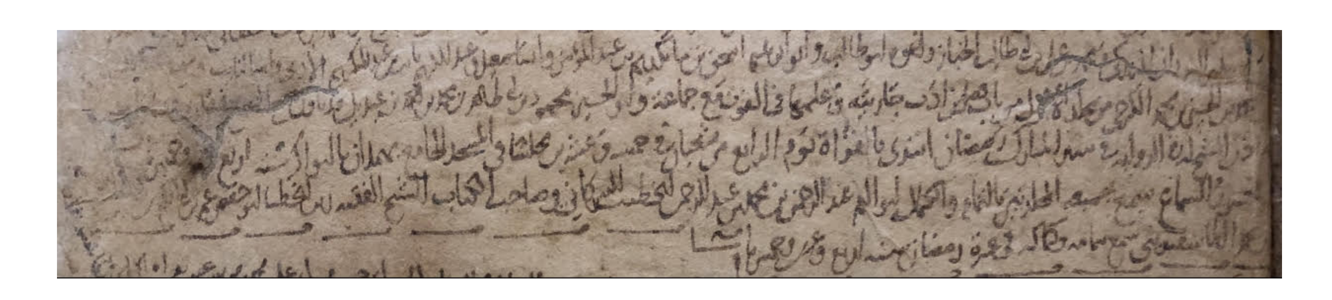
وهذه النسخة كانت لأبي حفص عمر بن أبي القاسم بن أبي عبد الله بن محمد (الطاسفنديني)، هكذا قرأتها، ولعلها نسبة إلى طاسبندا من قرى همذان، وقد وصفه كاتب السماع بـ: الشيخ الفقيه زين الخطباء.

وهي نسخة مهمة، تؤرخ لصحيح البخاري بهمذان، وعناية الهمذانيين به، إذ كانوا يقرأونه على أبي جعفر الهمذاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، في شعبان ويختمونه في رمضان.

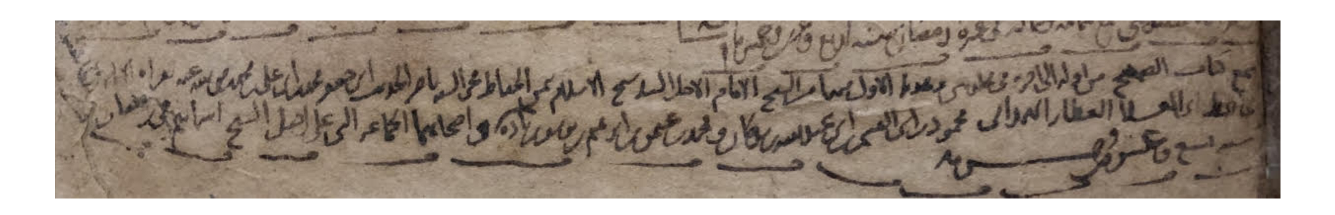
وقد قُرئت هذه النسخة عليه مرتين:

الأولى: بقراءة الإمام تقي الدين شمس الأئمة أبي الحسين علي بن محمد بن بحسول الفامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، وابتدأ القراءة يوم الرابع من شعبان في خمسة وعشرين مجلساً، في المسجد الجامع بهمذان، وانتهى في غرة رمضان سنة ٥٢٤هـ.





والثانية: بقراءة الإمام الحافظ أبي العلاء العطار الهمذاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، في رمضان سنة ٥٢٩هـ.



وفي هذه السماعات تجد أسماء العلماء، والزهاد، والتجار، والموالي، والعتقاء، رجالاً ونساءً، اجتمعوا لسماع صحيح أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري كاملاً.. فهذا عثمان بن حداد بن أحمد الخياط، وشريكه نصر، وهذا الفقيه الحسين ابن عبد الرزاق بن الحسين وعتيقه بختيار بن عبد الله.. وغيرهم ممن شغف الحديث قلبه، ولسان حالهم يقول ما قاله الحافظ عماد الدين ابن كثير: «وكتاب البخاري الصحيح يُستسقى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام».

وفي هذه السماعات تتجلى عناية الحافظ الهمذاني بالصحيح، فقد كان يقرأ عليه الصحيح في شعبان ورمضان، إلى قبل وفاته بسنتين كما هو مثبت، ولعله لم يتوقف إلى آخر عمره عليه رحمة الله.

ولك أن تتخيل معي هذه النسخة، وقد كانت في مجلس بهمذان قبل دخول التتار، يتوسطه الحافظ أبو جعفر الهمذاني، والقارئ أبو العلاء العطار (ت ٥٦٩هـ)، ولا أدري إن كان قد قرأ منها، أو لمسها، فأصافحه مصاحفة ليست على اصطلاح أهل

الأثر، بل مصافحةً روحية يعرفها العاشق، ويفهمها المتيم.

وقد أحسن ابن قلاقس عندما قال ارتجالاً في مجلس الحافظ السلفي، وكأنه يصف مجلسنا هذا[1]:

يا أيها الحافظ الذي بسنا طلعته الدهر يُطرَدُ الحَلَكُ

مجلسك الآن قد سما فلذا مجالس الغير حازها الدرَكُ

حفَّ بك الطالبون فاستمعوا لفظاً لألبابهم هو الشّرَكُ

فهم نجومٌ تلوح زاهرةٌ وأنت بدرٌ والمجلس الفلكُ

وأبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمذاني المقرئ المحدث الحافظ الأديب اللغوي الزاهد، هو الذي قال له عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي: ما دخل نيسابور مثلك.

والذي قال فيه الحافظ عبد القادر الرهاوي: شيخنا أبو العلاء أشهر من أن يُعرف، بل تعذر وجود مثله في أعصار كثيرة.

أبو العلاء الذي كان مولعاً بالكتب، وله معها حكايات، منها ما حكاه طلحة بن مظفر العثلي، قال: «بيعت كتب ابن الجواليقي في بغداد، فحضرها الحافظ أبو العلاء الهمذاني، فنادوا على قطعة منها: بستين ديناراً، فاشتراها الحافظ أبو العلاء الهمذاني، بستين ديناراً، والإنظار من يوم الخميس، إلى يوم الخميس، فخرج الحافظ، واستقبل طريق همذان، فوصل فنادى على دار له، فبلغت بستين ديناراً، فقال: بيعوا، قالوا تبلغ أكثر من ذلك، قال: بيعوا، فباعوا الدار بستين ديناراً فقبضها، ثم رجع إلى بغداد فدخلها يوم الخميس، فوفى ثمن الكتب، ولم يشعر أحد بحاله إلا بعد مدة».

(١) ديوان ابن قلاقس، (ص٢٧٢).

وقال ابن الجوزي: «وبلغني أنه رُئي في المنام في مدينة جميع جدرانها من الكتب، وحوله كتبٌ لا تُحَد، وهو مشتغل بمطالعتها، فقيل له: ما هذه الكتب؟ قال: سألت الله تعالى أن يشغلني بما كنت أشتغل به في الدنيا، فأعطاني»[1].

وقد بنى رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى داراً للكتب بهمذان، جمع فيها الأصول الكثيرة، والكتب الكبار الحسان بالخطوط المعتبرة.

وأختم، فأقول: لو أردنا أن نختصر حكاية هذه النسخة الهمذانية بكلمات قليلة نكتبها على طرتها، لكانت:

«الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، للإمام شيخ الإسلام محمد بن إسماعيل البخاري، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

رواية محمد بن يوسف الفربري عنه.

رواية أبي الهيثم محمد بن المكي الكُشميهني عنه.

رواية أبي الخير محمد بن أبي عمران الصفار عنه.

رواية أبي جعفر بن أبي علي الهمذاني عنه.

قرأه عليه أبو العلاء العطار الهمذاني.

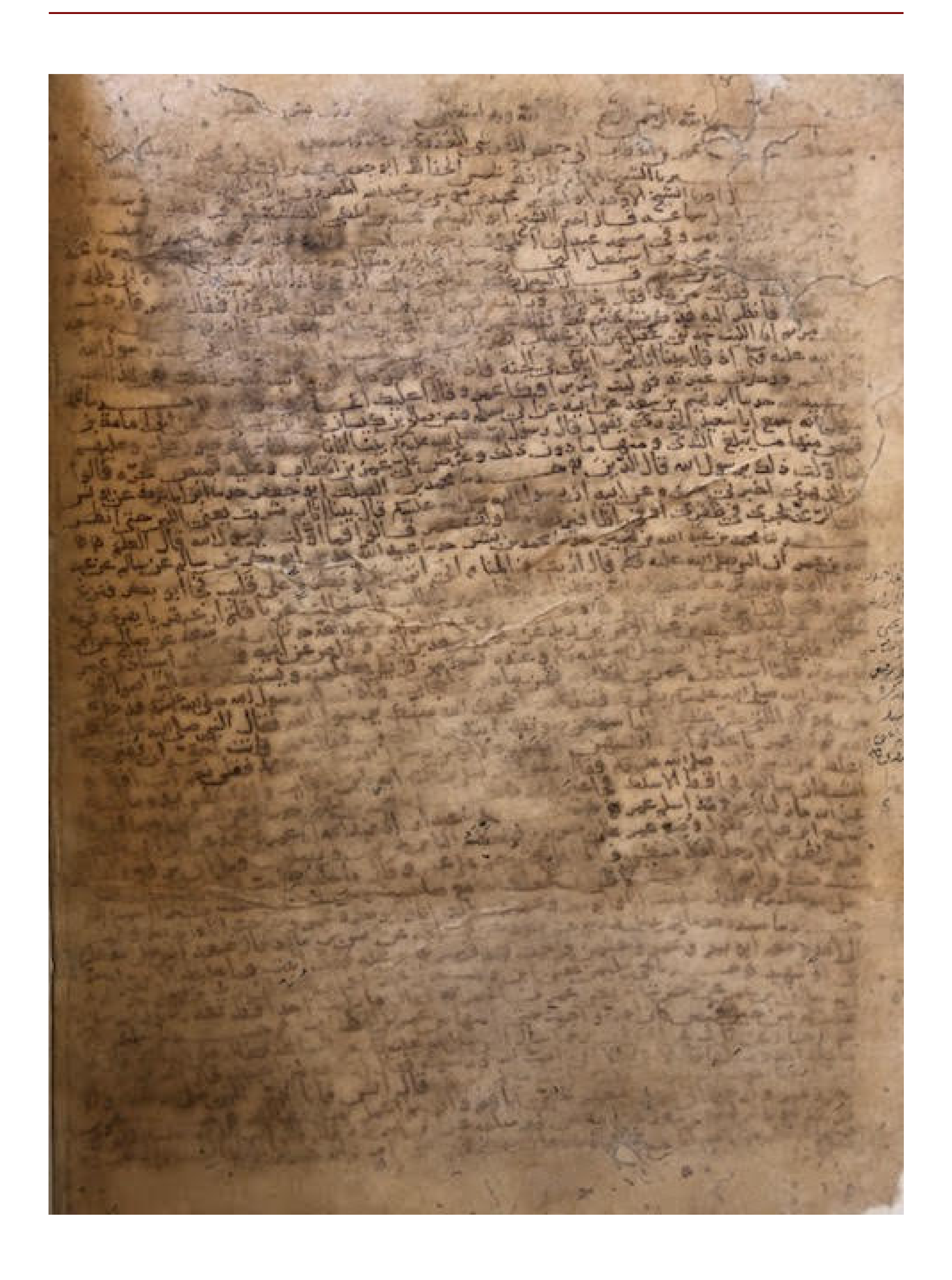
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

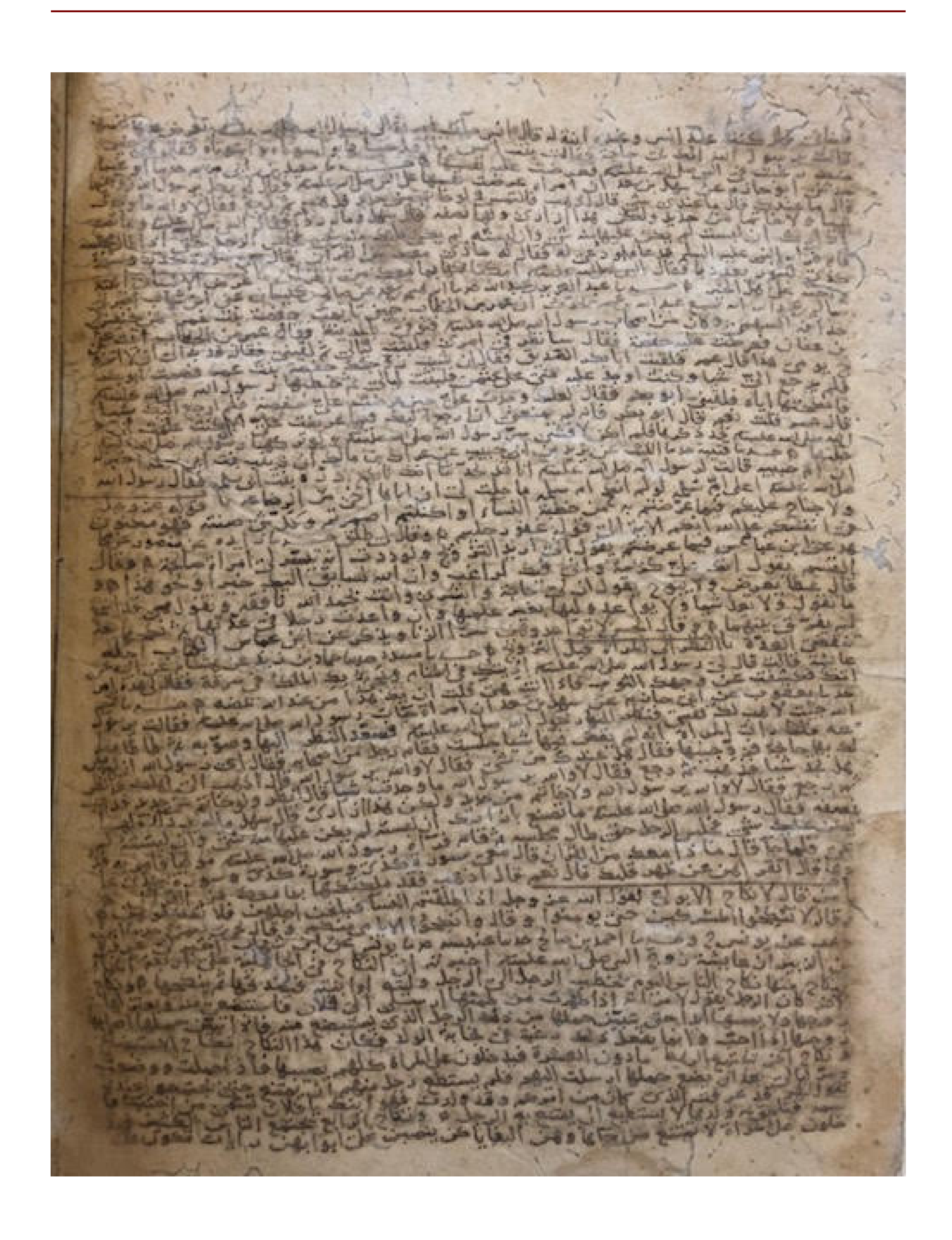


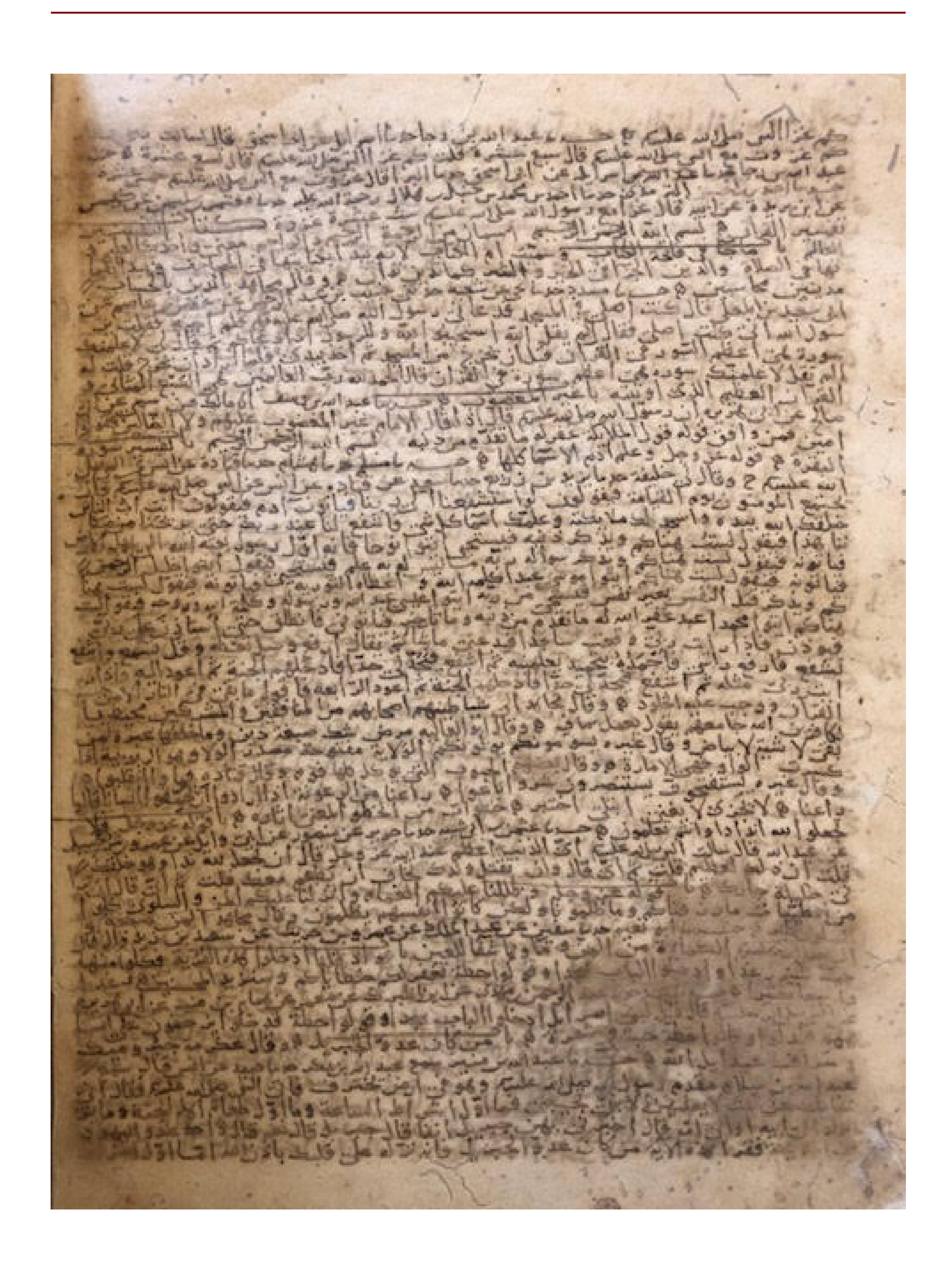
(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨).

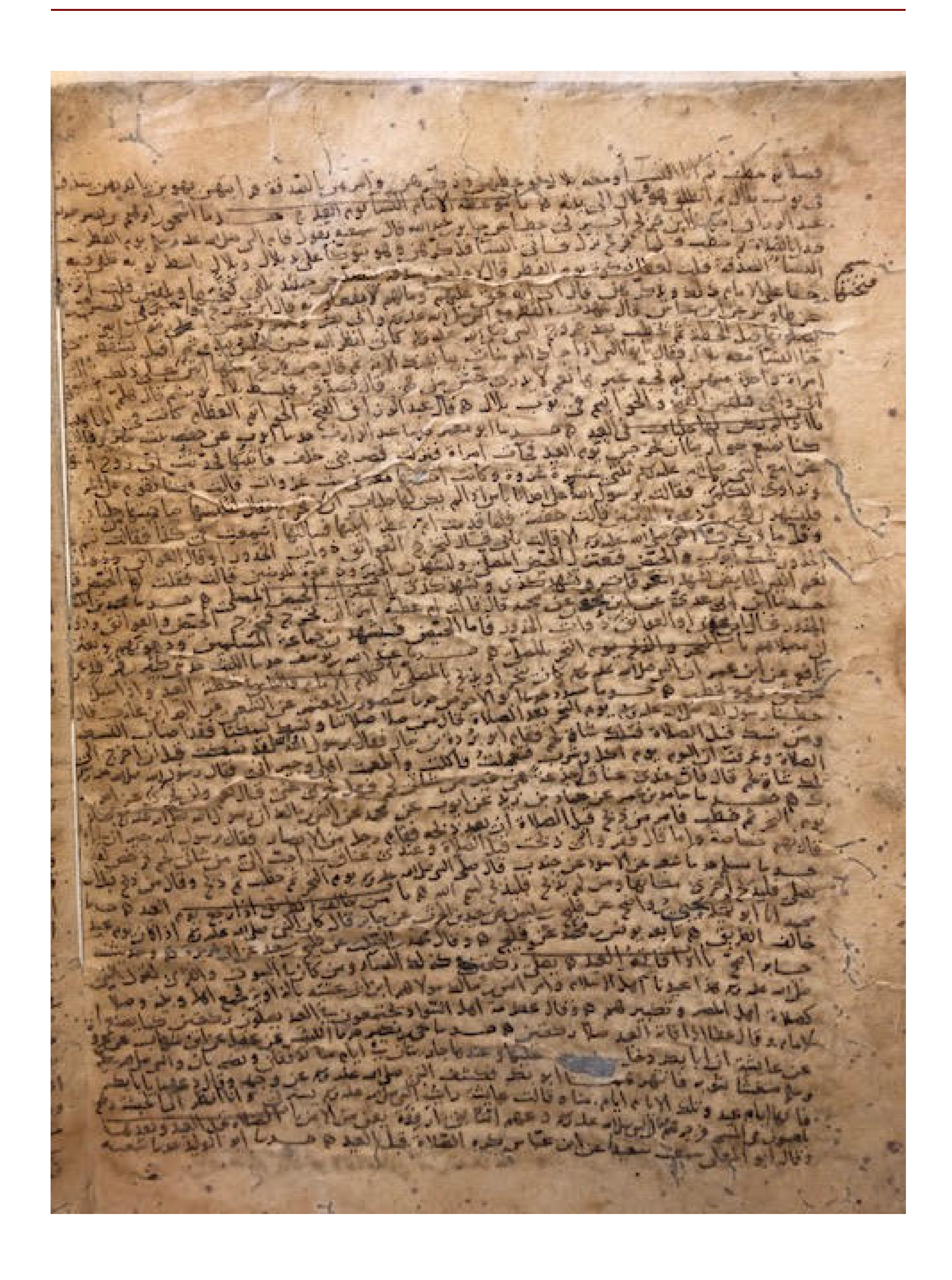


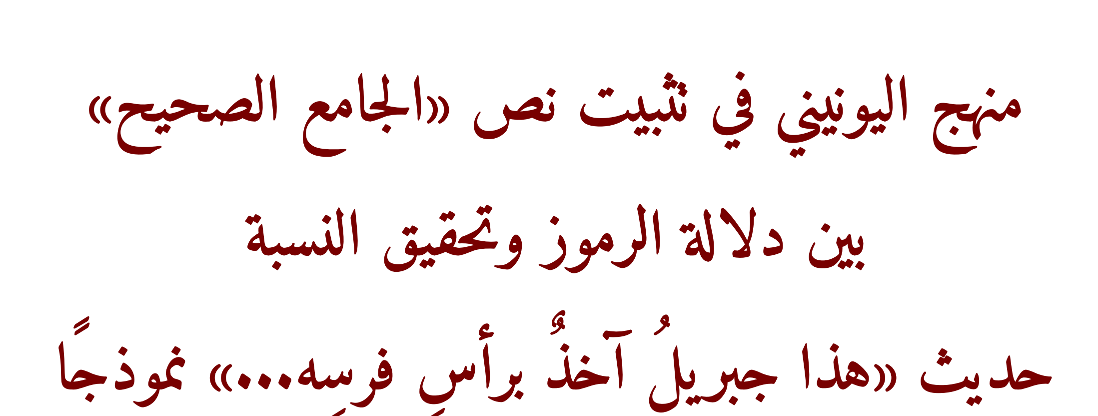
نماذج من النسخة الهمذانية











منهج اليونيني في تثبيت نص «الجامع الصحيح»
بين دلالة الرموز وتحقيق النسبة
حديث «هذا جبريلُ آخذٌ برأسِ فرسِه...» نموذجًا

بقلم

د. رياض حسين عبد اللطيف الطائي

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسّلامُ على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإنه لا يَخفَى ما للإمام اليُونينيّ من جهدٍ في تحقيق «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبد الله البخاري، وتحرير رواياته وتمييز نُسَخِه.

وقد كان من منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما ذكره في فرخته التي نثر فيها طريقتَه، وفسّر بها رموز رواياته، إذْ كان الحافظ اليُونينيّ حريصًا على تثبيت الاختلافات الواقعة في تراجم الكتاب والأحاديث والكلمات التي ترجع أسبابها إلى اختلاف التنوّع تارةً، أو إلى أوهام بعض رواة «الجامع» أو النُّسّاخ تارةً أخرى.

وكان من عظيم وظائف أهل التحقيق والدراية أن وقفوا - جيلًا فجيلاً - عند كلِّ حرفٍ من حروف هذا «الجامع» الذي يُمثّل عُصارة جهد الأمّة في تنقية الصحيح وجَمعِه وتَصنيفِه، فتناولوا هذه الاختلافات «الفنّية» بالتحرير والعناية، وتحقيق القول في إثباتها أو عدمه.

وبالنظر إلى ما ذكره الحافظ اليُونينيّ في فرخته نجد أنه بنى نسخته على الأصل الموقوف بمدرسة آقبغا آص، الذي جمع أربعة أصول هي: أصلٌ مسموعٌ على أبي ذَرٍّ الهَرَويّ (ه) وأصلٌ مسموعٌ على الأَصِيليّ (ص)، وأصلٌ مسموعٌ على ابن عَساكِر (س)، وأصلٌ مسموعٌ على أبي الوَقت، بقراءة أبي سَعد السّمعاني (ظ).

ومعلومٌ أن بعض هذه الأصول مُبتناة على رواياتٍ وأسانيدَ، فقد جَعل لكلِّ إسنادٍ منها رَمزًا؛ كما هو معلوم في موضعه.

ولمّا كانت هذه النُّسَخُ والروايات متضمّنةً لوجوهٍ محدَّدةٍ من الاختلاف المرصود، جعل الحافظُ اليُونينيُّ لتمييزها علاماتٍ ودلائلَ، فكان من ذلك أن انتهج

منهجًا في تمييز الاختلاف، وبيان الفروق وما ثُبِّت من ألفاظ النُّسَخ وما لم يُثبَّتْ.

فكان من منهجه: أنّه إن اتّفقت الأصولُ الأربعة رَقَّم لهم هكذا: ه ص ش ظ، وما سَقطَ عند الأربعة جَميعِهم زادَ معها: لا، وما سَقَط عند بعضِهم أسقطَ رقمَه من غير لا، وأثبت رموزَ الباقين، فإذا كان عند اثنين منهم رَقَّم رَسمَهما وتَرَكَ رَسْم الباقين، إلى غير ذلك مما وَضّحه في فَرخته، ونقله القَسطَلّاني وغيرُه عنه.

وبالجُملة فإنّ ما قام به الحافظ اليُونينيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُعَدُّ من روائع فنّ التحقيق، ومن الأدلّة الدالّة على سَبق علماء المُسلِمين، والمُحَدِّثين منهم على وجه الخصوص، ورِيادتِهم لفنّ تحقيق النصوص.

غير أنّ الذي ينبغي التنبيهُ عليه والإرشادُ إليه: أنّ صنيع الحافظ اليُونينيّ كان فنيًّا، يُراعي فيه شرطَه الذي ذكره.

وهذا المنهج الدَّقيق لا يلزم منه - بالضرورة - أن يكون ما أثبَته في الأصل أرجحَ - من حيث الصناعة النقديّة - ممّا حَذَفه الرواةُ، وأشار إليه برموزه، ولا هو قاطعًا باختيار الإمام البخاري في تبويبه أو ترتيبه.

وعليه، فإنّه لا مناصَ من الدراسة النقدية لهذه الروايات والتبويبات - ما أُثبِتَ منها وما أُسقِط -.

ولذلك كانت جهودُ الحُفّاظ المُتقِنين المُعتَنين بـ«الجامع الصحيح» وبخاصة الشرّاح منهم كالحافظ ابن حجر، والقَسطَلّاني، وغيرِهم، محطَّ اهتمامٍ للباحث، ولازِمًا من لوازم تحرير نسبة هذه الألفاظ إلى «الجامع الصحيح».

وربّما أدّى إغفالُ هذا الأمر إلى وقوع الخطأ والخَلل من قبل بعض الشرّاح أو الباحثين أو المُفهرِسين.

ومما يُمكن التدليلُ عليه في هذه الورقات: ما وَقَعَ في حديث ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا:

أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال يوم بدر: «**هذا جِبْرِيلُ، آخِذٌ بِرَأْسِ فَرَسِه، عَلَيهِ أداةُ الحَربِ**».

فهذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب المغازي من «جامعه الصحيح» باب شهود الملائكة بدرًا [ح (٣٩٩٥)].

وهو مما اتفقتْ على تثبيته الأصولُ الأربعة، ولا غروَ، فالحديث مطابِقٌ للباب، ولمُراد الإمام البخاري في إخراجه فيه.

إلا أنّ الحافظَ اليونينيَّ أعادَ ذِكرَ الحديث في باب غزوة أُحُد - بسنده ومتنه - إلّا في قوله: «يوم أُحُد» بدل «يوم بَدر»! مُثبتًا إيّاه في أصل «الصحيح» مع التنبيه على اختلاف الأصول في تثبيته في هذا الموضع، وذلك بوضع الرموز الدالّة على كونه في روايات دون أخرى، على النحو التالي:

لا ه س صح
حـــــدثنا إبراهيمُ بنُ مُوسَى: أنا عَبدُ الوَهّابِ: ثنا خالِدٌ، عَنْ عِكرِمةَ، عَنِ ابنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ يومَ أُحُدٍ: «هذا جِبْريلُ آخِذٌ برأسِ فَرَسِهِ، عَلَيهِ أداةُ الحَرَبِ». إلى

وهو - بذلك - يشير إلى اختلاف الأصول الأربعة في تثبيت هذا الحديث في هذا الموضع، إذْ أشار إلى أنه ليس في أصل أبي ذرّ (ه)، وابن عَساكر (س)، وأنه مُثبَت في أصلَي أبي الوَقت والأصِيلي فحَسْب.

نجد ذلك ظاهرًا في فروع اليونينية المُتقَنة، كما في الصور أدناه:

فرع اليونينية/ نسخة النويري
كوبريلي ٣٦٢ - ل ١٨٠

فرع اليونينية/ نسخة النويري
السليمية ١٠٤٢ – ل ١٦٣

فرع ابن السَّرّاج عن اليونينية/ نسخة البقاعي
كوبريلي ٣٥٥ – ل ٣٥٥

وكذلك حالُ بعض النُّسَخ التي اعتمدَتْ أصلَ أبي الوقت وروايتَه، دون التفريع عن اليونينية، فإنها أثبتتْ هذا الحديث في هذا الموضع، كما في الأمثلة أدناه:

فرع من رواية ابن اللّتّي عن أبي الوقت
نسخة رئيس الكتّاب ٢٢٧

فرع من رواية الزبيدي عن أبي الوقت

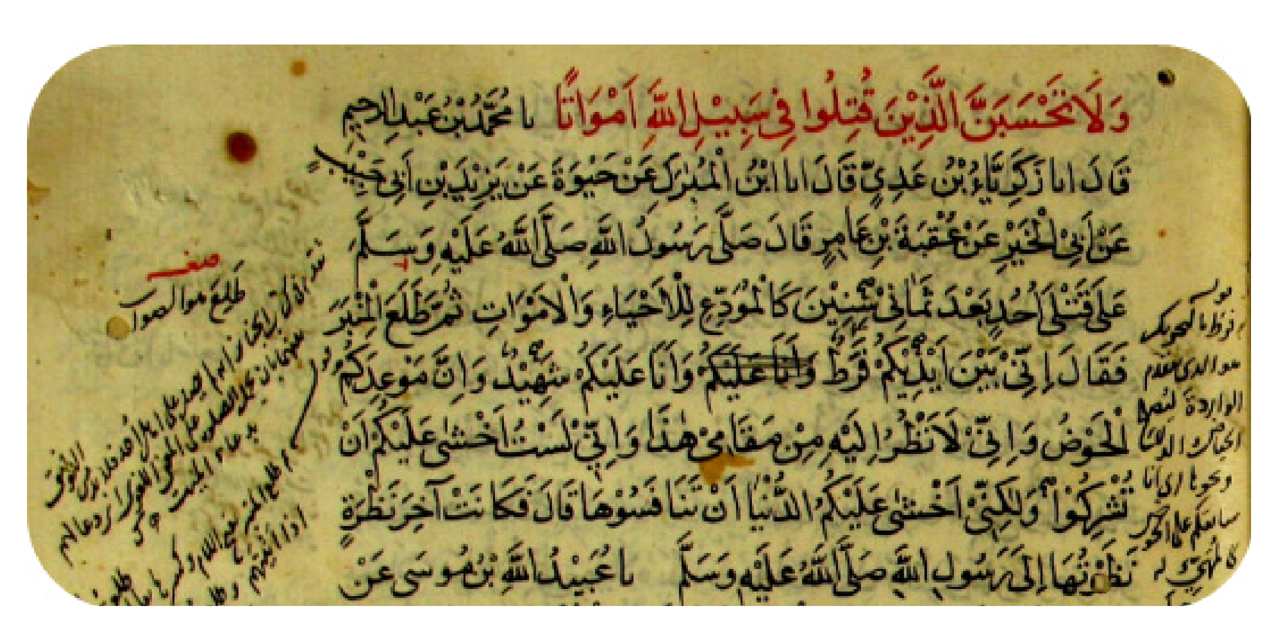
نسخة اسميخان سلطان ٩٥

فرع من رواية العمادي عن أبي الوقت

نسخة تشستربتي ٤١٧٦

وذلك بخلاف النُّسخة البغداديّة، النُّسخة التي صَحَّحَها العَلّامة الصَّغَانيُّ والتي تلقّاها عن أصحاب أبي الوقت، وقابلها على عدّة نُسَخ، بل اطّلع على نُسخة الفَرَبريّ الأصل.

فإنها خَلَتْ من ذكر الحديث في باب غزوة أحد. كما في النسخ التالية:


ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا نا محمد بن عبد الرحيم
قال انا زكريا بن عدي قال انا ابن المبارك عن حيوة عن يزيد بن أبي حبيب
عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
على قتلى أحد بعد ثماني سنين كالمودع للأحياء والأموات ثم طلع المنبر
فقال إني بين أيديكم فرط وأنا عليكم وأنا عليكم شهيد وإن موعدكم
الحوض وإني لأنظر إليه من مقامي هذا وإني لست أخشى عليكم أن
تشركوا ولكني أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوها قال فكانت آخر نظرة
نظرتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نا عبيد الله بن موسى عن

فرع الوسطاني

نسخة داماد إبراهيم ٢٦٨

امشي بابي فلبثنا فادركت اصحابي قبل ان يأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبشرونه غزوة
احد وقوله واذ غدوت من اهلك الى قوله والله سميع عليم وقوله ولا تهنوا ولا تحزنوا الى قوله
وانتم تنظرون وقوله ولقد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم تستأصلونهم قتلا باذنه الى قوله
والله ذو فضل على المؤمنين وقوله ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا نا محمد بن
عبد الرحيم انا زكريا بن عدي انا ابن المبارك عن حيوة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير
عن عقبة بن عامر قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على قتلى احد بعد ثماني سنين
كالمودع للاحياء والاموات ثم طلع المنبر فقال اني بين ايديكم فرط وانا شهيد
عليكم وان موعدكم الحوض واني لانظر اليه من مقامي هذا واني لست اخشى
عليكم ان تشركوا ولكني اخشى عليكم الدنيا ان تنافسوها قال فكانت آخر
نظرة نظرتها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نا عبيد الله بن موسى عن اسرائيل عن

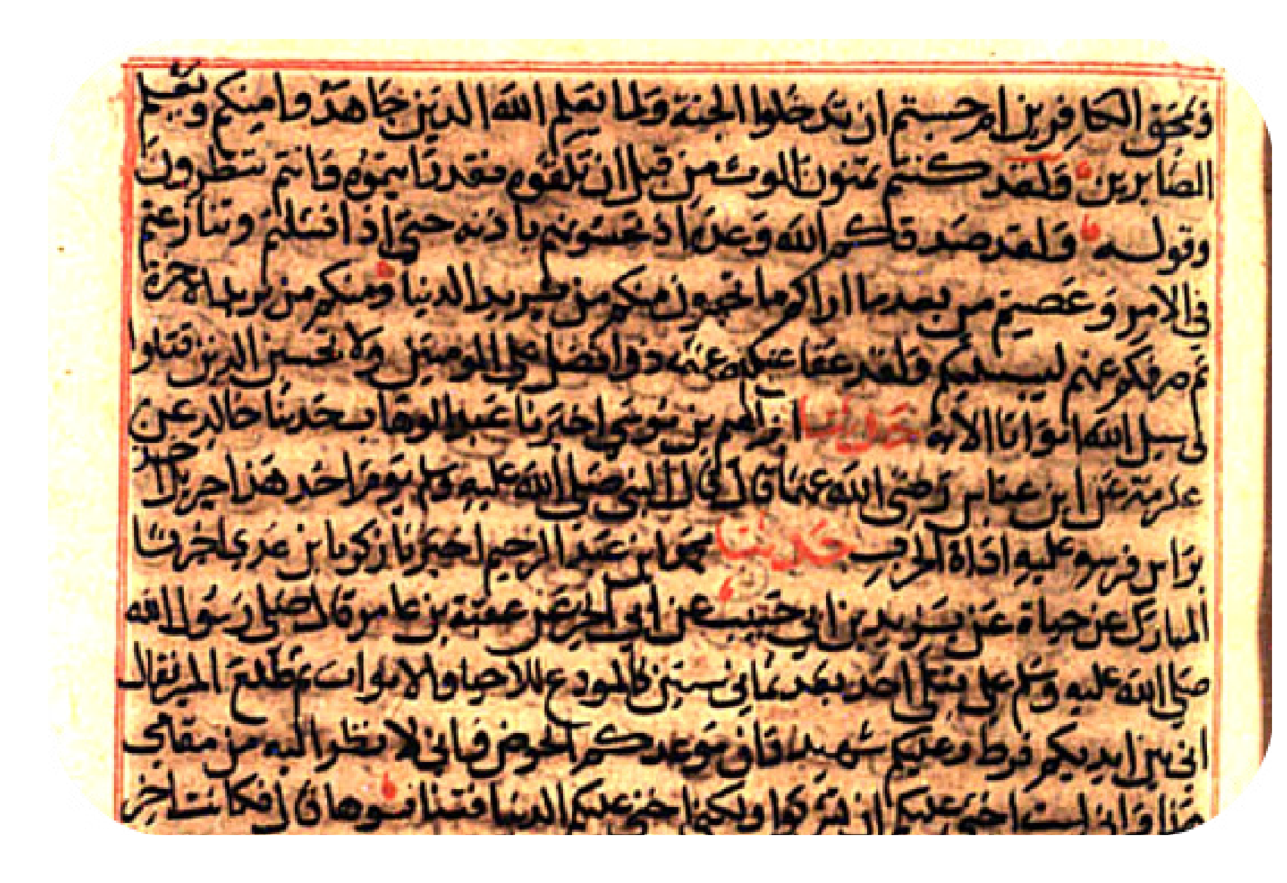
الفرع الفرّخي من أصل المستنصرية – المقروء على الحافظ ابن حجر

نسخة اسميخان سلطان ٩٣

فهذا ما يتعلّق برواية أبي الوقت.

أما رواية الأصيلي، فقد وقفتُ على فرعٍ متأخّر جيّد منها[١]، وقد أُثبِتَ فيها هذا الحديث في باب غزوة أحد، كما أشار الحافظ اليونيني.

وهذه صورتها:



ويمحق الكافرين أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
الصابرين ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون
وقوله ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسونهم بإذنه حتى إذا فشلتم وتنازعتم
في الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة
ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين ولا تحسبن الذين قتلوا
في سبيل الله أمواتا الآية حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن
عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد هذا جبريل آخذ
برأس فرسه عليه أداة الحرب حدثنا محمد بن عبد الرحيم أخبرنا زكريا بن عدي أخبرنا ابن
المبارك عن حيوة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد بعد ثماني سنين كالمودع للأحياء والأموات ثم طلع المنبر فقال
إني بين أيديكم فرط وأنا عليكم شهيد وإن موعدكم الحوض وإني لأنظر إليه من مقامي
هذا وإني لست أخشى عليكم أن تشركوا ولكني أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوها قال فكانت آخر

فرع من رواية الأصيلي
نسخة السلطان أحمد ٦٩

أما الأصلان الآخران (أصل أبي ذرّ، وأصل ابن عساكر) فقد أشار اليونيني إلى خلوِّهما من هذا الحديث في هذا الباب، والاقتصار على ذكره في باب شهود الملائكة بدرًا.

وقد اتفقتْ فروع أصل أبي ذرّ على ذلك، كما في الأمثلة أدناه:

(١) وقفتُ عليها بأخرةٍ، وهي من مرفوعات الشيخ الفاضل صلاح الشلاحي - جزاه الله خيرًا -، وقد أرشدني إليها الدكتور عبد السميع الأنيس مشكورًا.

رواية أبي مكتوم عن أبي ذرّ الهَرَويّ
نسخة الفاتح ١٠٦٢

رواية الصَّدَفيّ عن أبي ذرّ الهَرَويّ
نسخة مراد ملا ٥٧٧

فهذا هو المحفوظ - قولًا واحدًا - من رواية أبي ذرّ عن شيوخه الثلاثة، عن الفَرَبريّ.

والمعروف عند أهل التحقيق أنّ رواية أبي ذَرّ تُعَدّ من أحسن الروايات وأتقنها.

وفي ذلك قال الحافظ ابن حجر، وهو من أكثر الشرّاح احتفاءً بروايته: **أتقنُ الرواياتِ عندَنا روايةُ أبي ذَرّ؛ لضبطه لها، وتمييزه لاختلاف سياقها.**

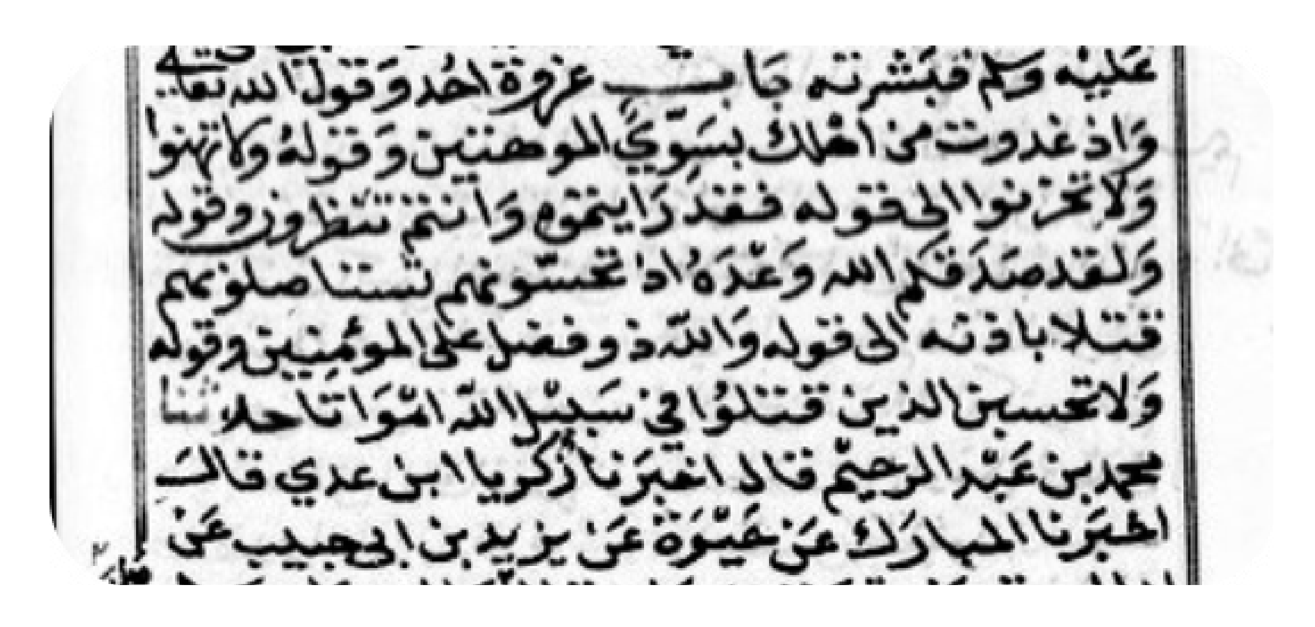
ويُضاف إلى ذلك: ما وقفتُ عليه ممّا عُزِيَ إلى رواية الكُشَاني - آخر من روى «الصحيح» عن الفَرَبريّ -، ورواية كَريمة عن الكُشميهَنيّ، كلاهما عن الفَرَبريّ.

فقد أُثبِتَ الحَديثُ فيهما في باب شهود الملائكة بدرًا فحسب، دون باب غزوة أحد.

كما في الأمثلة أدناه:

رواية الكُشَاني بخطّ العلّامة ابن الموصلي

نسخة تورهان سلطان ٦٧


عليه وسلم فبشرته جاءت غزوة احد وقول الله تعالى
واذ غدوت من اهلك تبوئ المؤمنين وقوله ولا تهنوا
ولا تحزنوا الى قوله فقد رأيتموه وانتم تنظرون وقوله
ولقد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم تستأصلونهم
قتلا باذنه الى قوله والله ذو فضل على المؤمنين وقوله
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا حدثنا
محمد بن عبد الرحيم قال اخبرنا زكريا ابن عدي قال
اخبرنا ابن المبارك عن حيوة عن يزيد بن ابي حبيب عن

نسخة متأخرة من رواية كريمة

باريس ٦٨٥

فلاختلاف النَّقَلَة لهذا الحَرف على أبي الوقت، واتفاقِ رواية أبي ذرّ، ومتابعة روايات ابن عَساكر والكُشَاني وكَريمة؛ فالمُتيقّن أنّ الحديث إنما هو في «باب شهود الملائكة بدرًا» فحسب، دون «باب غزوة أُحُد».

وقد نبّه المحقّقون من أهل العلم على هذا التفصيل، فقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقع في رواية أبي الوقت والأصيلي - هنا - قبل حديث عقبة بن عامر

حديثُ ابن عباس: قال النبي ﷺ يوم أحد: «**هذا جبريلُ آخذٌ برأسِ فَرَسِه..**» الحديث، وهو وَهَمٌ مِن وَجهَينِ:

أحدُهما: أنّ هذا الحديثَ تقدّمَ بسنده ومتنه في «باب شهود الملائكة بدرًا»، ولهذا لم يذكره هنا أبو ذَرّ ولا غيرُه من متقني رواة «**البخاري**» ولا استخرجه الإسماعيليّ، ولا أبو نُعَيم.

وثانيهما: أنّ المَعروفَ في هذا المتن «يومَ بَدرٍ» كما تقدّم لا «يومَ أُحُدٍ» والله المستعان. [فتح الباري: ٧/ ٣٤٩ - السلفية = ١٢/ ١٤٩ - الرسالة، وانظر: التوشيح للسيوطي: ٦/ ٢٥٣٢، وإرشاد الساري: ٦/ ٢٩٠، وسبل الهدى والرشاد: ٤/ ٢٤٧].

وحذا حذوَه الإمام العَينيُّ، فقال: هذا الحديث غير واقع في محلّه هنا؛ لأنه تقدم في «باب شهود الملائكة بدرًا» بسنده ومتنه، وفيه قال: «يوم بدر»، ولهذا لم يذكره هنا أبو ذَرّ ولا غيرُه من مُتقِني رواة البخاري، ولا استخرجَه الإسماعيليّ، ولا أبو نعيم، ولم يقع هذا إلّا في رواية أبي الوقت والأصِيلي، وهو وَهَم. [عمدة القاري: ١٧/ ١٤١].

أما فيما يتعلق بالحديث من حيث الصناعة النقدية، فإن متن هذا الحديث محفوظ بذكر «بدر» فيه. أخرجه الإمام البخاري (٣٩٩٥) - ومن طريقه: البغوي في «شرح السنة» وفي «معالم التنزيل» ٣/ ٣٣٣ - والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٩٥٢)، والبيهقي في «الدلائل» ٣/ ٥٤ من طريق إبراهيم بن موسى الفرّاء، عن عبد الوهاب الثقفيّ، عن خالد الحذّاء، عن عكرمة، عن ابن عبّاس: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال يومَ بدرٍ: «**هذا جِبْرِيلُ، آخِذٌ بِرَأْسِ فَرَسِه، عَلَيهِ أداةُ الحَربِ**».

فهذا الحَرفُ هو المَحفوظُ من الحديث، وعليه بنى الحُفّاظ المتقِنون مصنّفاتهم.

كالإمام المهلّب بن أبي صُفرة في «المختصر النصيح» ٤/ ١٤٨، والحُميديّ في «الجمع بين الصحيحين» ٢/ ١١١، وابن هُبيرة في «الإفصاح» ٣/ ٢٠٢، والإشبيليّ

في «الجمع بين الصحيحين» ٣/ ٥٥، وابن الجَوزيّ في «جامع المسانيد» ٤/ ٢٤٢، وابن الأثير في «جامع الأصول» ٨/ ١٨٧، وأحمد بن عمر القُرطبي في «اختصار صحيح البخاري» ٣/ ٢٩٧، والمِزّي في «تحفة الأشراف» ٥/ ١٢٨، والزّبيدي في «التجريد الصريح» (١٦٣١)، وابن حجر في «هداية الرواة» (٥٨١٤)، والألباني في «مختصر صحيح البخاري» ٣/ ١٩، وغيرِهم.

وعليه، فمن بنى على هذا الوهم تخريجَ الحديث وعزوَه إلى الموضعين فقد فاته التنبّه لهذا الخطأ، وقد وقع في مثل ذلك عدد من الشراح والباحثين والمحققين، والله المستعان.

أما سبب تثبيت الحافظ اليونينيّ للحديث في هذا الموضع مع الإشارة إلى الاختلاف فيه؛ فلأنه اعتمد أصل أبي الوقت في إثبات المتن، ثم بيّن اختلافَ النسخ والروايات عليها.

وليس في صنيعه هذا ترجيحُ ما أثبته في أصل الكتاب دون سواه، أو التلفيق بين النُّسَخ باختيار النص المختار - بحسب اجتهاده وترجيحه -، بل كان - بطريقته هذه - قد بلغ الغايةَ في الأمانة والإتقان، وعدم الاضطراب والتشوّش.

فأشار إلى تفرد أبي الوقت والأصيلي بهذه الزيادة - بحسب الأصول التي اعتمدها -، ونبّه إلى الخطأ الذي وقع في هذا الموضع بالرموز التي اصطلح عليها.

والحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قيّده سائلاً المولى الكريم القبولَ والتوفيقَ: رياض حسين عبد اللطيف الطائي/ إسطنبول، الجمعة ٢٢ رمضان ١٤٤١هـ - ١٥/ ٥/ ٢٠٢٠م.



تحقيق نسبة النص المصاحب
(العنوان أنموذجاً، «هدى الساري لمقدمة فتح البخاري»)

د. محمد بن حميد العوفي

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فهذا بحث لطيف في تحقيق نسبة النص المصاحب لنص الكتاب[1]؛ كورود العنوان على ظهر الكتاب دون أن يرد في نصه؛ ومن ذلك اسم «هدى الساري لمقدمة فتح البخاري» للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) ليكون أنموذجاً، وقد جاء المقصود في أربعة مباحث وخاتمة.



(١) سبق نشر أكثر من نسخة من هذا البحث، وأقدمها الموسومة (تأصيل نقد نسبة النصوص).

المبحث الأول

اسم الكتاب عند ابن حجر

جاء في صدر الكتاب[١] وفي الخاتمة[٢] قوله: «المقدمة»؛ كذا فيما وقفت عليه من النسخ، وأرفعها نسختا البقاعي وابن الخيضري. كما أحال في كتبه الأخرى إلى «المقدمة»[٣]، و - أحياناً - إلى «مقدمة شرح البخاري»[٤]. ولم يَجرِ قلمُ ابن حجر بذكر «هدى الساري لمقدمة فتح الباري» في شيء مما وقفت عليه من مصنفاته.

 المبحث الثاني: منزلة نسختي البقاعي وابن الخيضري:

- **المطلب الأول: منزلة نسخة البقاعي:**

تميزت النسخة - الظاهرية - بمزايا تجعلها في أرفع مراتب نسخ الكتاب إن لم تكن أرفعها، وذلك للآتي:

١. صاحبها هو برهان الدين البقاعي (ت٨٨٥هـ)، وهو من تلاميذ ابن حجر الملازمين[٥]، بل رافقه في بعض رحلاته العلمية[٦].

٢. أن النسخة من أواخر ما قرئ على المؤلف، بل ربما تكون هي آخر عرضة تامة للكتاب؛ إذ سبقت وفاة ابن حجر بنحو تسعة أشهر، وتم الفراغ من قراءتها عليه في شهر ربيع الأول من سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة.

---

(١) المقدمة (ص٢).
(٢) السابق (ص٤٧٧).
(٣) النكت (١/ ٣٨٣).
(٤) النكت (١/ ٤١٩)، شرح النخبة (ص١٢١)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٧٣).
(٥) عنوان الزمان (١/ ١٣٨).
(٦) الضوء اللامع (٩/ ١١٧).

٣. توقيع المؤلف عليها عقب قيد فراغ النسخة؛ وفيه: «... أما بعد؛ فقد قرأ عليَّ جميع هذا الكتاب صاحبه الهمام العلامة... الحافظ برهان الدين البقاعي من أوله إلى آخره، وأذنت له أن يرويه عني ويفيده لمن شاء وجميع ما يجوز عني روايته. قاله كاتبه: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي العسقلاني الأصل الشافعي، الشهير بابن حجر، حامداً مصلِّياً مسلِّماً» اهـ.

وقد جمع كلام ابن حجر أموراً؛ منها: نسبة النسخة إلى البقاعي وأنه قرأها عليه تامة وأذن له برواية الكتاب عنه، بل وجميع ما يجوز عنه روايته؛ بعد أن صدّر توقيعه بعبارات التفخيم العلية، والاعتراف بمنزلة البقاعي العلمية.

وثمة تنصيص من المؤلف على أنه كتاب مستقل؛ فقال: «جميع هذا الكتاب».

- **المطلب الثاني: منزلة نسخة ابن الخيضري:**

هذه النسخة - العائدة إلى مكتبة خاصة - تُعَدُّ دون سابقتها، غير أنها تميزت عما دونها بمزايا، ومنها:

١. صاحبها: هو محمد بن محمد الخيضري؛ ويعرف بابن الخيضري (ت٨٩٤هـ)، لازم ابن حجر أتم ملازمة وأخذ عنه جملة من تصانيفه، وهو أحد العشرة الذين ذكرهم ابن حجر في وصيته[١].

٢. أن النسخة منقولة عن نسخة بخط ابن حجر.

٣. أن النسخة قد لقيت عناية في تصحيحها والتعليق عليها.

وعليه فإن «المقدمة» هي التسمية الثابتة في جميع النسخ، وبخاصة نسختي البقاعي وابن الخيضري، وهما نسختان نفيستان، وبخاصة نسخة البقاعي والتي

(١) السابق (٩/ ١٢٤).

تعددت وجوه الثقة بها، بل هي آخر نسخ الكتاب المقروءة على المؤلف - على غلبة الظن -، والمأذون له بروايتها عنه.



المبحث الثالث

تسمية الكتاب على ظهر نسخة البقاعي

• المطلب الأول: قيمة ظهر الكتاب (صفحة العنوان) عند المحدثين:

ذكر الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) في «ألفيته» كتابه التسميع، وهي من التقييدات التوثيقية على النسخ؛ فقال:

«ويكتب اسم الشيخ بعد البسملة، والسامعين قبلها مكمَّلة مؤرّخاً، أو جنبها بالطرة، أو آخر الجزء وإلّا ظهره»[(١)].

فجعل ظهر الكتاب آخر المواضع المعتبرة للتوثيق. بل لم يعتدّ بعض الأئمة بالمرويِّ المكتوب عليه؛ فالإمام يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) ينكر على أبي سلمة التبوذكي روايته حديثاً لكونه قد جاء على ظهر الكتاب؛ وذلك قوله: «لم أجده في صدر كتابك، إنما وجدته على ظهره»[(٢)] اهـ.

وقد ظاهر أبو داود السجستاني بحديث يعقوب بن حميد بن كاسب، وجعله وقايات على ظهور كتبه، وقال: «رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها...»[(٣)].

• المطلب الثاني: ابتكار ابن حجر أسامي تصنيفه:

كان لابن حجر عناية بأصالة أسامي كتبه، فيسميها بما لم يُسْبَق إليه؛ فقد قال تلميذه الأخص السخاوي - وقد ذكر كتاب شيخه ابن حجر «نخبة الفكر»: «قلت:

---

(١) التبصرة والتذكرة (ص١٤٦ - ١٤٧).

(٢) فتح المغيث (٣/ ١١٧).

(٣) الضعفاء الكبير (٤/ ٤٤٦).

وقد سبقه ابن واصل؛ فسمّى «نخبة الفكر في علم النظر»، لكن الظن أن صاحب الترجمة ما استحضره حين التسمية به»[1]اهـ.

كذا قال في التسمية على اسم كتاب ابن واصل (ت٦٩٧هـ) وهو في علم المنطق[2]؛ فلا هو عصريّه ولا هو في بابه. ثم ذكر لشيخه مؤلَّفا قديماً؛ فقال: «هدى الساري، ويقال له: هداية الساري لسند البخاري، في كراستين، صنفها قديماً في سنة خمس وثمانمائة، وسمعها عليه حينئذ الشمس ابن القطان وغيره من شيوخه وأماثل من الفضلاء بالمدرسة البرهانية المحلية، بقراءة العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحيم المنهاجي»[3] اهـ.

وهذا الذي ذكره جازماً باسمه وحجمه وسَنته ومَن سمِعَه من شيوخ ابن حجر عليه، ومكان السماع وتسمية المسمِّع، لا يستوي معه ما قال في تسميته: «مقدمته المسمَّاة: هدى الساري»!.

• المطلب الثالث: «هدى الساري لمقدمة فتح الباري» على ظهر نسخة البقاعي؛ في الميزان:

جاء على ظهر نسخة البقاعي النص الأوحد المنسوب إلى خط الحافظ ابن حجر في تسمية الكتاب بـ «هدى الساري»، وقد أحيط العنوان بجملة من التقييدات، من بينها تملك وتوقيف وابتياع مؤرخ سنة (٨٨٧هـ)، وهو أقدم تلك التقييدات. وبالنظر إلى تاريخ الابتياع مقارنة بتوقيع ابن حجر على النسخة سنة (٨٥٢هـ) سنجد فراغاً تاريخياً (خمسة وثلاثين عاماً) منه سنتان بين وفاة صاحب النسخة (البقاعي) وبيع وريثه لها سنة (٨٨٧هـ). بالإضافة إلى ذلك لم يقيد على تلك النسخة ما

(١) الجواهر والدرر (٢/ ٦٧٧).

(٢) كشف الظنون (٢/ ١٩٣٧).

(٣) الجواهر (٢/ ٦٨٢).

يوثق التسمية بـ «هدى الساري»، وهي المخالفة لما بداخل الكتاب المقروء على المؤلف، مع ضعفها توثيقاً – عند مقارنتها بالمواضع الأخرى على النسخة –.

إنّ خلو النص المذكور من التوثيق، مع مخالفته لما في النسخة بل والنسخ الصحيحة الأخرى، ولما أحال به تلاميذ المؤلف إليه، وما تحمّلوه عنه بالقراءة عليه؛ لَيُثيرُ شكاً علمياً حول سلامة الخط من التزوير؛ فهذا علي بن محمد الأحدب (ت٣٧٠هـ) «كان يكتب على خط كل واحد، فلا يشك المكتوب عنه أنه خطه»[(١)]، وأبو عبدالله الديناري الكاتب (ق٤) «كان يزوِّر لحسن خطه... تزويراً لا يكاد يفطن له»[(٢)]، وإبراهيم بن أحمد الزرعي (ت٧٤١هـ) «كان له قدرة على حكايات الخطوط ومناسباتها، ويحمل إليه الناس الكتب ليكتب أسماءها»[(٣)].

ولم يخلُ عصر ابن حجرولا مصره ممن يروِّج الكتب وليس بعمدة؛ ومن ذلك ما ذكره السخاوي في ابن الحريري (ت٨٦٤هـ) إمام الصرغتمشية – التي تولى ابن حجر التدريس في مدرستها –، وذلك قوله: «يشتري الكتاب بالثمن اليسير ممن لا يعلمه، ثم يكتب عليه بخطه أنه خط فلان فيروج، وقد يكون ذلك غلطاً لمشابهته له، بل وربما يتعمد لأنه لم يكن بعمدة، حتى أنه يقع له الكتاب المخروم فيوالي بين أوراقه أو كراريسه بكلام يزيده من عنده أو بتكرير تلك الكلمة بحيث يتوهمه الواقف عليه قبل التأمل تاماً، وقد يكون الخرم من آخر الكتاب فيلحق ما يوهم به تمامه»[(٤)].



(١) الكامل لابن الأثير (٧/ ٣٧٨).
(٢) الوافي بالوفيات (٦/ ١٩٢).
(٣) الوافي بالوفيات (٥/ ٢٠٤).
(٤) الضوء اللامع (٩/ ١٤٨).

المبحث الرابع

تسمية الكتاب عند تلاميذ المؤلف

- **المطلب الأول: تسميتهم الكتاب «هدى الساري»:**

جاءت هذه التسمية عند ثلاثة منهم، وهم:

١. ابن فهد المكي (ت٨٧١هـ) فقال: «وسمَّاها: هدى الساري». وكان قد ترجم شيخه ابن حجر نحو سنة (٨٤٣هـ)، ثم ألحق خبر وفاته ومراثيه[١].

٢. السخاوي (ت٩٠٢هـ) فقال: «المسماة: هدى الساري». وكان قد فرغ من ترجمة شيخه ابن حجر سنة (٨٧١هـ) في مكة قبل وفاة ابن فهد بأيامٍ، وشهد الصلاة عليه ودَفْنَه[٢].

٣. السيوطي (ت٩١١هـ) فقال: «ومقدمته تسمّى: هدى الساري». وكان تأليفه متأخراً عن سابقَيه؛ فقد ترجم السخاوي وأرَّخ وفاته (سنة: ٩٠٢هـ)[٣].

وقد جاءت عباراتهم في سياق التعريف بمصنفات شيخهم، فتُذكَر المصنفات عادة في هذا السياق بشيءٍ من التوسّع لغرض الإفادة بجميع ما وقع لهم في الباب.

وعباراتهم متفاوتة؛ فنسب ابنُ فهد التسمية إلى ابن حجر، وجاءت عبارة السخاوي والسيوطي بتسمية مالم يُسمَّ فاعله. وقولهما مقدَّم على قول ابن فهد، والذي إنما أخذ بعض (المقدمة) عن شيخه ابن حجر في رحلة الشيخ إلى مكة؛

(١) لحظ الألحاظ (ص٢١٣).

(٢) الجواهر (٢/ ٦٧٦، ٣/ ١٢٧٩)، الضوء اللامع (٥/ ٢٤٩).

(٣) نظم العقيان (ص٤٦، ص١٥٣).

فقال: «وشيئاً من ترجمة البخاري من المقدمة»[1] اهـ؛ أي: أنه إنما سمع قطعة منها.

بينما اشتهر بلديُّه السخاوي بشدة الملازمة والاختصاص، وقد اجتمع له من مسموعات الحافظ ومصنفاته مالم يجتمع عند غيره، بل لم يَفتهُ من مجالسه إلا النادر[2].

أما السيوطي فهو بلديُّه وكان أبوه يتردد به إلى مجلس الحافظ، وله منه إجازة عامة؛ فهو وإن لم يدرك عن شيخه ما أدركه غيره إلا أنه عايش آثاره في بلده وأدرك كبار تلاميذه[3].

• المطلب الثاني: تسميته عندهم في سياق الإحالة والأداء:

جاءت تسمية الكتاب في سياق الإحالة والأداء عند أربعة من تلاميذه، وهم:

١. ابن فهد المكي (ت٨٧١هـ)؛ وذكر أنه أخذ عن ابن حجر ترجمة البخاري من «المقدمة»[4].

٢. ابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)؛ وذكره بقوله: «فتح الباري، وصنف له أيضاً مقدمة في مجلد»[5].

٣. برهان الدين البقاعي (ت٨٨٥هـ)؛ وذكر في كتابه «عنوان الزمان» – وهو من مؤلفاته في حياة ابن حجر، ثم لم يزل يتعهده بمزيد الأحداث والمناسبات والفوائد – ما أخذه عنه من المصنفات وسمّى «المقدمة»، ولم يذكر «هدى الساري» لا من قريب ولا من بعيد، مع ما اختصت به نسخته من الكتاب وانفرد به بين الأقران؛ بل

(١) لحظ الألحاظ (ص٢١٤).
(٢) الضوء (٨/ ٦).
(٣) ذيل طبقات الحفاظ (ص٢٥١ – ٢٥٢).
(٤) لحظ الألحاظ (ص٢١٤).
(٥) المنهل الصافي (٢/ ٢٧).

سماها وذكر حجمها وموضوعها؛ فقال: «فتح الباري في اثني عشر مجلداً كباراً، ومقدمته في مجلد ضخم يشتمل على جميع مقاصد الشرح - سوى الاستنباط». اهـ[1].

وكذا في «النكت الوفية» و«نظم الدرر»؛ فقد أحال إلى «المقدمة»[2] وإلى «مقدمة شرح البخاري»[3].

ولم يُشر إلى الكتاب - في مظنة ذكره عقب (الفتح) - في الجزء الذي كتبه سنة (٨٦٨هـ): (مصنفات شيخ الإسلام ابن حجر - نسخة ليدن)، مع تميز نسخته من (المقدمة) بالآتي:

- اختصاصها بتسمية الكتاب على ظهرها بخط ابن حجر - إن كان خطه -.
- أنها من أواخر النُّسَخ المقروءة على ابن حجر (قبل وفاته ببضعة أشهر).

ولعل عدم ذكره الكتاب في مصنفات شيخه يكون كما قال تلميذه ابن اللَّبُّودي (ت٨٩٦هـ) - عقب جزء شيخه -: «ولشيخ الإسلام - رحمه الله - أيضاً مصنفات لم تذكر هنا، لعل الشيخ - رحمه الله - سها عن ذكرها، أو كتبها بعد تعليق هذا الجزء»انتهى.

وعِدَّة ما ذكر البقاعي في جزءه نحو نصف الذي ذكر السخاوي - في (الجواهر) -، منها مصنفات دون (المقدمة)، ولعدم ذكره احتمالان؛ وهما:

١. ألَّا يكون لنسخة البقاعي من (المقدمة) اختصاص تختص به فيبعد سهوه عنها.

---

(١) عنوان الزمان (١/ ١٤١).

(٢) النكت الوفية (٢/ ٤٨).

(٣) نظم الدرر (٦/ ٢٨١). النكت الوفية (١/ ١٣١).

٢/ أن تكون (المقدمة) عند البقاعي من جملة (فتح الباري)، وقد ذكره وسمَّاه؛ فإن كانت كذلك فما قيمة تسمية ابن حجر لها تسمية مفردة: (هدى الساري لمقدمة فتح الباري) على ظهر نسخة البقاعي!.

٢. السخاوي (ت٩٠٢هـ)؛ وذكر في «الضوء اللامع» مسموعاته وما أخذه عنه وسمّى «المقدمة»(١). أما في إحالاته من بقية تصانيفه فإلى «المقدمة»(٢) و«مقدمة فتح الباري»(٣) و- أحياناً - «مقدمة شرح البخاري»(٤).

٣. السيوطي (ت٩١١هـ)؛ وقد أحال في «تدريب الراوي» إلى «مقدمة شرح البخاري»(٥).

وقد اتفقوا على الإحالة إلى «المقدمة»، أو بالإضافة إلى «الفتح» أو «الشرح». كما لم يُحِل منهم أحدٌ ولو بالإشارة إلى «هدى الساري».



(١) الضوء اللامع (٨/ ٦).
(٢) فتح المغيث (٤/ ٣٧٢)، الضوء (١/ ١٤١).
(٣) الضوء (٤/ ١١٠).
(٤) فتح المغيث (١/ ٧٤).
(٥) التدريب (٢/ ٨٥٤).

الخاتمة

وبعد؛ فهذه أهم نتائج البحث، وهي:

١. أنّ الحافظ ابن حجر سمَّى كتابه: «المقدمة»، فإذا أضافها قال: «مقدمة شرح البخاري».

٢. أنّ تلاميذه متفقون في إحالاتهم إلى «المقدمة» المعرَّفة بـ «أل» أو بالإضافة؛ كشيخهم ابن حجر. وكذا عند أدائهم ما تحمّلوه، والمحدثون يعتنون بالأداء عناية خاصة، وقد قال شيخهم ابن حجر: «تنبيه: القراءة على الشيخ أحد وجوه التحمل عند الجمهور»[(١)].

٣. أنّ من ذكر منهم «هدى الساري» إنما ذكره في معرض التعريف فحسب، وهو محل توسع في العبارة، فيذكرون ما عندهم لغرض الإفادة، وهم في هذا متفاوتون؛ فالسخاوي والسيوطي سمّياه مبنيّاً على مالم يسمّ فاعله، وجزم ابن فهد فنسب التسمية إلى ابن حجر؛ فخالف من هم أولى منه في الحافظ ابن حجر؛ فهم - أي: مع البقاعي، وابن الخيضري - بلديوه الملازمون له ملازمة شديدة مع اختصاصهم به، وقد عايشوا آثاره في حياته وبعد وفاته.

٤. نص ابن فهد على ما أخذه عن ابن حجر من «المقدمة»؛ فقال: «... شيئاً من ترجمة البخاري من المقدمة».

٥. أن ابن فهد هو أقدم من ذكر «هدى الساري لمقدمة فتح الباري» جازماً بنسبة التسمية إلى ابن حجر، ثم ذكره السخاوي - من بعده - نحو سنة (٨٧١هـ) غير جازمٍ بمن سماه؛ فقال: «المسماة»، وقارب السيوطيُّ السخاويَّ بنحو صيغته؛

(١) شرح النخبة (ص٢٤٨).

فقال: «تسمى»، وكأنهما راعيا ما ذكره ابن فهد مما هما أولى بالاطلاع عليه ولم يقفا عليه!.

٦. العنوان المقيّد على نسخة البقاعي - «هدى الساري» - مع ضعفه فإن فيه زيادة على ما جاء في المصادر الأخرى.

٧. عناية ابن حجر بالأسامي المبتكرة لكتبه، فيسميها أصالة بما لم يُسبق إليه؛ وإن كانت في غير بابه.

٨. أنّ هذه التسمية لم تثبت عن ابن حجر؛ فضلاً عن أن يكون عنوان نسخة البقاعي بخط ابن حجر، ولو كان كذلك لكان صاحبها (البقاعي) بها حفيّاً في كتبه ولم يفعل؛ بل لم يذكر الكتاب في جزء مصنفات ابن حجر!

٩. التنبيه إلى قِدَم تزوير خطوط العلماء.

والحمد لله على مَنِّه وبلوغ التمام.



أهم النسخ الخطية من كتاب «هدى الساري» للحافظ ابن حجر العسقلاني

محمد بن عبد الله السريّع[1]

تتدلَّى في مراتبَ متنازلةٍ أبرزُ النسخ الخطية المعروفة من «مقدمة فتح الباري»، التي يُظنُّ من خلال قرائن التوصيف الخارجي أنها أصحُّ نُسَخها.

وسأوردها هنا على ترتيبٍ مبدئي، مع وصفٍ مختصرٍ كاشفٍ لأهمية كلٍّ منها، وقد يتغيَّر بعضُ ذلك الترتيب بدراسة النسخ ومقابلتها والنظر في مدى إتقانها وصحَّتها:

١/ نسخة مكتبة طرخان والدة السلطان (٥٥):

نسخة العلامة برهان الدين ابن خضر (أحد أخصّ تلامذة المؤلف وأجلّهم عنده، وصاحب أتقن نسخ «فتح الباري»)، كتبها بخطه، وسمعها على المؤلف، وقابلها بأصله، ثم كتب المؤلف قيدًا بإثبات ذلك، وذلك قبل وفاته بنحو ثلاث سنين (٨٥٠هـ).

٢/ نسخة المكتبة الظاهرية (٨٢٣):

النسخة التي كُتِبَت للعلامة البقاعي، ثم قرأها على المؤلف في آخر شهور حياته (٨٥٢هـ)، وعارضها بالأصل، وعليها خط المؤلف بإثبات ذلك.

٣/ نسخة مكتبة رستم باشا (٧٠)[2]:

النسخة التي تملَّكها تلميذ المؤلف تقي الدين القلقشندي، ثم قرأها على

(١) ٢٣ شعبان ١٤٤٠هـ.

(٢) أفاد بالإشارة إلى هذه النسخة الشيخ حافظ العتيبي - وفقه الله -.

المؤلف، وعارض معه بالأصل، وكتب المؤلف قيدًا بإثبات ذلك في آخرها، وهذه القراءة هي ذاتُها التي سمعها ابن خضر في نسخته المشار إليها أولًا (٨٥٠هـ).

٤/ نسخة مكتبة شهيد علي باشا (٤٣٢):

نسخة عنوانها بخط المؤلف، وقوبل معظمها معه، وعليها خطه بالإجازة قبل وفاته بسنوات (٨٤٦هـ)، فهي من النسخ الرفيعة.

٥/ نسخة مكتبة عاطف أفندي (٥٠٩):

نسخة ملفقة تلفيقًا كثيرًا، غير أن قدرًا منها قطعةٌ من نسخة القطب الخيضري تلميذ المؤلف، وعليها تصحيحاته وتصحيحات المؤلف بخطه.

٦، ٧/ نسختا مكتبتي يني جامع (٢١١)، والإسكوريال (١٤٤٩):

نسختان عليهما خط المؤلف (٨٣٤هـ - ٨٤٦هـ)، فهما نسختان جيدتان، لكن ينظر في مقابلتهما وضبطهما.

٨، ٩/ نسختا مكتبتي نور الحسن الكاندهلوي[1]، والفاتح (٩٠٩):

نسختان كتبتا في وقت مبكر (٨٢٠هـ - ٨٢٢هـ)، وقرئتا على المؤلف وصححتا، وعليهما خطه بذلك، وعلى ثانيتهما إلحاقات بخطه وخط تلميذه السخاوي، فهما نسختان جيدتان لولا ما يظهر من كونهما إبرازةً متقدمة.

١٠/ نسخة مكتبة الإفتاء السعودية (١٢/ ٨٦):

نسخة قديمة (وفاة ناسخها ٨٢٩هـ)، قوبلت مع المؤلف، وعليها خطه وخط تلميذه ابن قمر، وعليها حواش وإلحاقات مهمة، وهي النسخة التي كانت بيد ابن علان الصديقي، فهي نسخة جيدة إن لم تكن إبرازةً متقدمة.

(١) أفاد بالإشارة إلى هذه النسخة وبنماذج منها الشيخ شبيب العطية - وفقه الله -.

١١/ نسخة دار الكتب المصرية (٢١٦٤حديث):

نسخة عنوانها بخط المؤلف، وعليها إلحاقاته وتصحيحاته، وبعض الإلحاقات مؤرَّخ بتواريخ قديمة نسبيًّا (٨٢٧هـ، ٨٣٣هـ)، فهي من الإبرازات المتقدمة، وبعضها ملفق من نسخ متأخرة.

١٢/ نسخة المكتبة الأزهرية (٥٥٥٦حديث / ٨٥٩٤٨عام):

نسخة مكتوبة في أواخر حياة المؤلف (٨٤٢هـ)، وتتميز بكونها شامية حلبية، نُقلت إليها حواش وتعقبات للعلامة سبط ابن العجمي وابنه الموفق أبي ذر في مواضع عديدة.

١٣، ١٤/ نسختا مكتبتي الفاتح (٨٩٦)، وتشستربتي (٣٩٦٢):

نسختان كتبتا في سنة واحدة من حياة المؤلف (٨٣٥هـ)، وتحتاجان نظرًا للتوثُّق من إتقانهما.

١٥/ نسخة مكتبة آياصوفيا (٦٢٥):

نسخة خزائنية بخط ناسخ نسختي يني جامع والفاتح المذكورتين آنفًا (٦، ١٣)، وهي الأخرى مكتوبة في حياة المؤلف (٨٣٩هـ)، لكن تحتاج تثبُّتًا من ضبطها وإتقانها.

١٦ - ٢٠/ نسخ مكتبات: الأحمدية بحلب (١٣٣١٣/ الأسد)، وجمعة الماجد، والحرم المكي (١٢٦٥):

نسخ مكتوبة - أيضًا - في حياة المؤلف (٨٣٢هـ - ٨٤٩هـ -...هـ)، والأخيرة تممت بعد وفاته (٨٦٢هـ).

وفي مكتبة المتحف البريطاني نسختان على الأقل مكتوبتان في حياة المؤلف أيضًا.

٢١/ نسخة مكتبة الحرم المكي (١٢٦٦):

نسخة كُتبت بعد وفاة المؤلف، ابتدأها أحد تلامذته الذين اعتنوا بالكتاب وضبطوه عليه، ثم أكملها ابن الناسخ (٨٥٩هـ)، فتعدّ من النسخ الجيدة.

٢٢/ نسخة مكتبة مراد ملا (٤٨٨):

نسخة قوبلت على نسخة الظاهرية المذكورة سابقًا، وعلى نسخةٍ صحيحةٍ أخرى، فتنفعها تلك المقابلة لترتفع إلى النسخ الجيدة، والمقابلة مؤرخة بعد وفاة المؤلف (٨٥٨هـ).

٢٣، ٢٤/ نسخة مكتبة طرخان والدة السلطان (٥٤):

نسخة ملفقة، وجملة منها منقولة عن نسخة مقروءةٍ على المؤلف قبل وفاته بأقل من شهرين.

وعن هذه النسخة فرع في مكتبة قليج علي باشا (٢٧٨).

٢٥/ نسخة مكتبة تشستربتي (٣٠٩٤):

نسخة بخط أحد المعتنين بالفتح، وبالصحيح قبله، وهو القسطلاني صاحب «إرشاد الساري» (٨٨٨هـ)، فقريبٌ أن تكون نسخة متقنة.

٢٦ - ٢٩/ وهناك نسخ أخرى مكتوبة قريبًا من عهد المؤلف بعد وفاته، فيحتمل أن تكون منقولةً عن نسخٍ جيدة، كنسخة مكتبة جامعة الملك سعود (٣٠١٥) (٨٥٨هـ)، ونسخة مكتبة كوبريلي (٤٥٧) (٨٦٦هـ)، ونسخة مكتبة الإسكندرية (٨١٣ب) (٨٧٢هـ)، ونسخة مكتبة تشستربتي (٣٢٤٠) (٨٨٠هـ)، وغيرها.

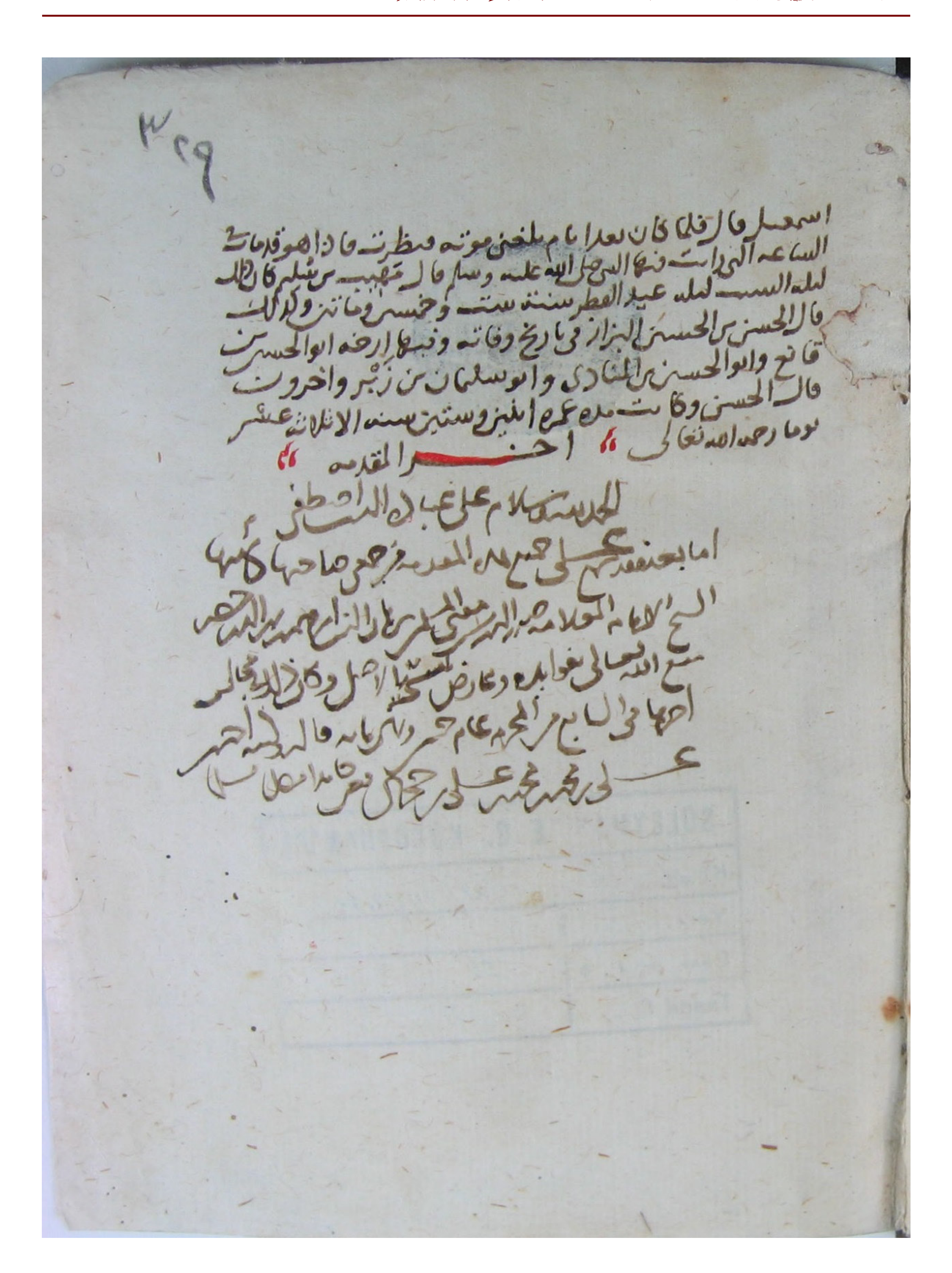
هذا بحسب اطلاعي ومعاينتي لمصوَّرات جُلّ النسخ المذكورة، وإلا فثمة نسخ عديدة لم أطَّلع عليها، ولا أستطيع تقييمها، وأحسب أن بعضها مهم. وأما النسخ المتأخرة للكتاب فكثيرة.

وينظر للاستزادة مع التحفظ من الإحالات الخاطئة: قسم الحديث وعلومه من الفهرس الشامل (٣/ ١٧٢٧ - ١٧٢٩).

والله أعلم.




نماذج من بعض النسخ



اسمعيل قال فلما كان بعد ايام بلغني موته فنظرت فاذا هو قد مات في
الساعة التي رات فيها النبي صلى الله عليه وسلم قال ... كان ذلك
ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين وكذلك
قال الحسن بن الحسين البزاز في تاريخ وفاته وقبله ارخه ابو الحسين
قانع وابو الحسين بن المنادي وابو سليمان بن زبر واخرون
قال الحسن وكانت مدة عمره اثنين وستين سنة الا ثلاثة عشر
يوما رحمه الله تعالى ،، اخر المقدمة ،،

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
اما بعد فقد ...

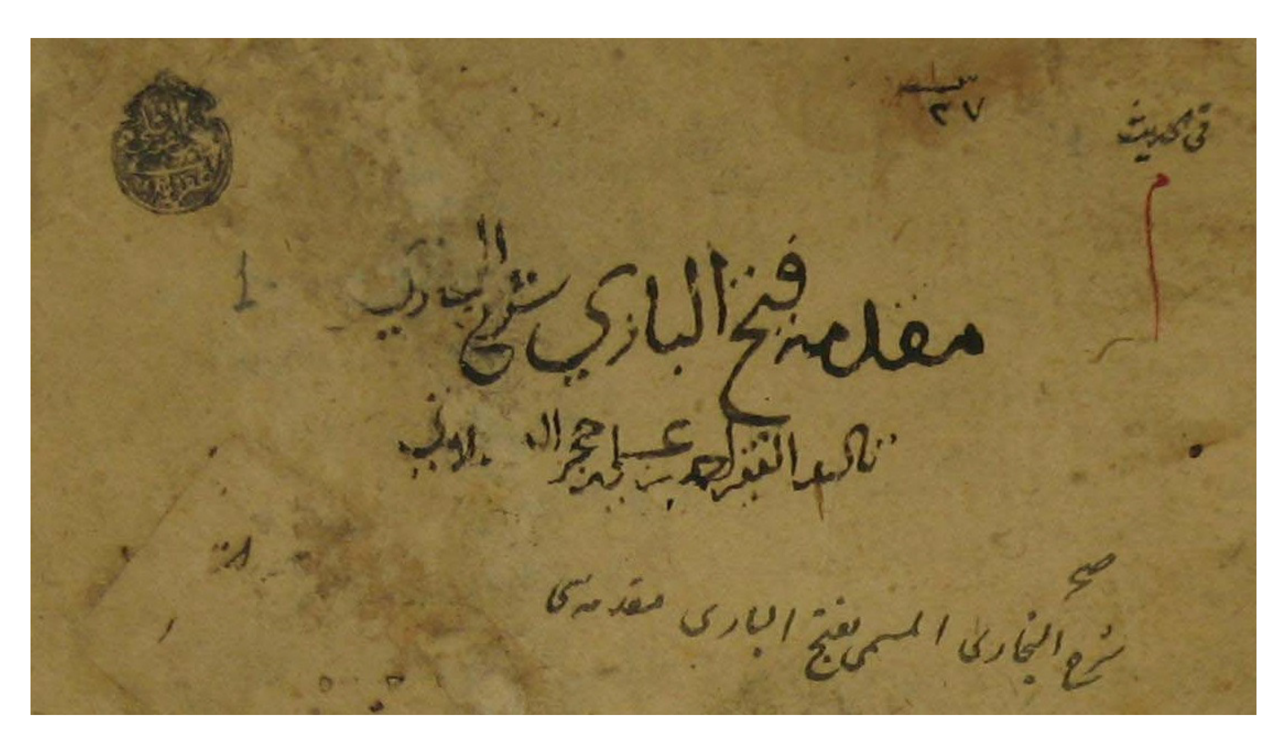
[نسخة ابن خضر]



[نسخة الظاهرية]



[نسخة دار الكتب المصرية]



[نسخة شهيد علي]

ترجمةُ ورّاق البخاري

أبي جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري النحوي

أبو معاوية مازن البُحصلي البيروتي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فمِن نعمة الله على العالِم أن يرزقه تلاميذ بارّين به ينقلون علمه أو سيرته للناس، لأن ذِكر العالم الرباني بعد موته سبب للرحمة والغفران، فقد ورد في الأثر: «عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة»، ورُوي عن أحمد بن مهران قال: كنتُ أماشي أبا مسعودٍ الرازي في سوق أصبهان، فتذاكرنا فضائل سفيان الثوري، فقال أبو مسعود: «أرجو أن الله يغفر لنا بذكر فضائل سفيان».

وأحياناً يكون عدم وجود التلاميذ أو تقصيرهم سبباً لضياع علم العالِم أو سيرته، قال أبو عبيد الآجري في «سؤالاته لأبي داود»: سمعتُ أبا داود يقول: «ذهب علم أبي العالية، لم يكن له رواة!»

أما مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي الذي قيل عنه: «كأنّما جُمِعَت الأُمَّة في صَعيدٍ واحدٍ فنَظَرَها ثم أخذ يُخبِر عنها إخبار مَن حَضَرَها»، فقد تحسّر على التقصير في بعض تراجم أهل العلم، فقال عن المحدِّث والمؤرِّخ أبي محمد ابن زولاق (ت٣٨٦هـ): «ولم تبلغني سيرته كما في النفس»، وقال في ترجمة الحافظ أبي بكر الاسفراييني (ت٤٠٦هـ): «لم تبلغنا أخبار هذا الحافظ مفصلة»، وقال في ترجمة غُنجار (ت٤١٢هـ) حافظ بُـخارى: «وكان من بقايا الحفّاظ بتلك الدّيار،... ولم

تَبْلُغْنا أخباره كما ينبغي».

أما أبو جعفر محمد بن أبي حاتم وراق البخاري فكان بارًّا بشيخه أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ) وألّف في سيرته جزءاً ضخماً سمّاه «شمائل البخاري» في نحو كرّاسين، والكتاب لم يصلنا بعد، فاستعنت بالله في جمع نصوصه ونشرته على الشبكة في أول رمضان ١٤٤٠هـ، أما ورّاق البخاري فللأسف لم أقف على أيِّ ترجمةٍ له في ما بين يدي من كتب التاريخ والتراجم، ولم أقف حتى على تاريخ مولده أو وفاته، ولعل له ترجمة في «تاريخ بُخارى» المفقود للحافظ غُنجار (ت٤١٢هـ)؛ والذي ترجم فيه لرجال الحديث من أهل بُخارى والواردين عليها على نسق «تاريخ بغداد» و«تاريخ دمشق» وغيرهما، فسأكتب له ترجمة استنبطتها من نصوص جزئه «شمائل البخاري» التي جمعتها:

مولد الوراق: بما أن أقدم شيخ روى عنه في «جزئه» هو يحيى بن جعفر البيكندي (ت٢٤٣هـ)، وكانت بداية ملازمته للبخاري أثناء تصنيفه «الجامع الصحيح» (٢١٧ - ٢٣٣هـ)، فأرجّح أنه ولد قبل العشرين ومئتين.

بلد الوراق: سأل أبو سعيد الأشج (ت٢٥٧هـ) الوراق: من أي خراسان أنت؟ فقال: من بُخارى.

وصفه لطقس بلده: قال الوراق: خرجَ إلينا أبو سعيد الأشج في غَداةٍ باردة، وهو يرتعدُ من البرد، فقال: أيكونُ عندكم مثلُ ذا البَرْد؟ فقلتُ: مثل ذا يكون في الخريف والربيع، وربما نُمسي والنهرُ جارٍ، فنصبحُ ونحتاجُ إلى الفأس في نَقْبِ الجَمَد.

فقال لي: من أيّ خُراسان أنتَ؟

قلت: من بُخارى.

والد الوراق: يظهر أن والد الوراق كان من طلاب العلم أو محبًّا للعلم؛ كما

نستنبطه من قول الوراق: «سمعت أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: كان محمد بن إسماعيل يختلف إلى أبي حفص أحمد بن حفص البخاري (١٥٠ - ٢١٧هـ) وهو صغير». اهـ.

ويفيدنا النصُّ أن والد الوراق كان أيضاً يختلف إلى الفقيه أحمد بن حفص، ويرى البخاري مراراً هناك، وشجَّعَ الوالد ابنه الوراق على طلب العلم.

شيوخ الوراق: صرّح الوراق في جزئه «شمائل البخاري» بسماعه من كثير من أهل العلم الذي نقل عنهم ما يتعلق بسيرة البخاري، ومن أقدم شيوخه الذين ذكر سماعه منهم: يحيى بن جعفر البيكندي (ت٢٤٣هـ)، وعلي بن حُجْر (ت٢٤٤هـ)، وصالح بن مسمار السلمي المروزي (ت٢٤٦هـ)، وإبراهيم بن خالد المروزي (ت٢٥٠هـ).

بداية ملازمته للبخاري: استنبط د. فؤاد سزكين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ٢٢٥ - ٢٢٦) من بعض النقولات أن الإمام البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ) انتهى من تأليف «صحيحه» قبل وفاته بقرابة ثلاث وعشرين عاماً؛ وذكر البخاري أن تأليفه استغرقه ستة عشر عاماً، فعندها بدأ بتأليفه عام ٢١٧ هـ وانتهى منه عام ٢٣٣ هـ على وجه التقريب، وفي هذه الفترة (٢١٧ - ٢٣٣هـ) أثناء تصنيف البخاري لكتابه «الجامع الصحيح» لازمه الوراق، فقد قال في «جزئه»: «... وأقبلنا على الكتابة، وكنا في تصنيف «الجامع»...»، وقال بعدها: «ثم جلسنا بعد ذلك بيومين لتصنيف «الجامع»، وكتبنا منه ذلك اليوم شيئاً كثيراً إلى الظهر».

ولعل بداية ملازمته للبخاري عندما صار الوراق ولداً مميزاً، أو في بداية شبابه، إذ شكا الوراق للبخاري عدم إيقاظه لقيام الليل، فقال: «لَـم توقظني. فقال البخاري: أنتَ شابٌّ، ولا أُحِبُّ أن أُفْسِدَ عليك نومك».

طول صحبته للبخاري: ذكر الوراق أن صحبته للإمام البخاري كانت طويلة، فقال: «فما أعلمني رأيته في طولِ ما صحِبْتُه...»، فأقدّر صحبته له من عشرين إلى

ثلاثين سنة.

خدمته للبخاري: لم تكن صحبة الوراق للبخاري مقتصرة على النسخ والكتابة، بل كان يقضي له حوائجه ويخدمه، ويشاركه في الرمي، واختصَّه البخاريُّ بمنزلة مميزة عنده، يظهر هذا من قول الوراق للبخاري: «أنْزَلْتَني من نفسك ما لم تُنْزِل أحداً، وحللتُ منك محلَّ الولد»، وقال له: «إنك قد جمعت خير الدنيا والآخرة، فأي رجل يبرّ خادمه بمثل ما تبرّني».

وهاك أمثلة على خدمته له:

- «دخل أبو عبد الله بفَرَبر الحمّام، وكنتُ أنا في مَشْلَح الحمام، أتعاهدُ عليه ثيابه، فلما خرج ناولته ثيابه، فلبسها، ثم ناولته الخُفَّ».

- «أوردتُ على علي بن حُجر كتاب أبي عبد الله، فلما قرأه قال: كيف خلَّفت ذلك الكبش؟»

قال أبو معاوية البيروتي: علي بن حُجر (ت٢٤٤هـ) كان يسكن في مرو - وتقع الآن في تركمانستان -، فالوراق سافر إليه ليوصل له رسالة من البخاري.

- «ناوَلَني عشرين درهماً، فقال: ينبغي أن تصرف هذه في شراء الخضر ونحو ذلك».

رفق البخاري بوراقه: قال أبو جعفر الوراق: «وكان أبو عبد الله يُصَلِّي في وقت السَّحَر ثلاث عشرة ركعة، وكان لا يُوقظني في كلِّ ما يقوم.

فقلتُ: أراكَ تحمِلُ على نفسك، ولَم توقظني.

قال: أنتَ شابٌّ، ولا أُحِبُّ أن أُفْسِدَ عليك نومك».

وعندما اشترى الوراقُ منزلاً أعانه البخاري في ثمنه، قال الوراق: «كنتُ اشتريت

منزلاً بتسع مئة وعشرين درهماً، فقال: لي إليك حاجة تقضيها؟ قلت: نعم، ونعمى عين، قال: ينبغي أن تصير إلى نوح بن أبي شداد الصيرفي، وتأخذ منه ألف درهم، وتحمله إليّ. ففعلتُ، فقال لي: خذه إليك، فاصرفه في ثمن المنزل».

وكان البخاري يُذَكِّر ورّاقه بقيمة عمله في نسخه للعلم إذا أحس أنه أثقل عليه في النسخ، قال الوراق: «وأملَى يوماً عليَّ حديثاً كثيراً، فخافَ مَلالي، فقال: طِبْ نفساً، فإنّ أهلَ الملاهي في ملاهيهم، وأهل الصناعات في صناعاتهم، والتجار في تجاراتهم، وأنتَ مع النبي ﷺ وأصحابه».

وقال له الوراق: عُرِضَت لي حاجة لا أجترئ رفعها إليك، فظنَّ أني طمعت في الزيادة، فقال: «لا تحتشمني، وأخبرني بما تحتاج، فإني أخاف أن أكون مأخوذاً بسببك»، قلت له: كيف؟ قال: «لأن النبي ﷺ آخى بين أصحابه». فذكر حديث سعد وعبد الرحمن[1]. فقلت له: قد جعلتك في حِلٍّ من جميع ما تقول. اهـ.



(١) رواه البخاري (٢٠٤٨).

البخاري منا ونحن منه

أ.د. عبد السميع بن محمد الأنيس

كلمة نفيسة سمعتها من مسند مكة الشيخ عبد الوكيل الهاشمي في زيارتي له عصر يوم الإثنين، ١٨ جمادى الأولى، ١٤٤١، (١٣/ ١/ ٢٠٢٠).

- والشيخ متخصص بالحديث النبوي، لاسيما «صحيح البخاري»، كوالده الشيخ عبد الحق.

- يبلغ من العمر قرابة (٨٥) سنة.

وحدثني أنه حج (٧٥) حجة، واعتمر أكثر من (٣٠٠٠) عمرة.

• حدثني الشيخ عبد الوكيل الهاشمي - بحضور الأخ الشيخ تركي الفضلي الهذلي المكي - جزاه الله خيرا -، وحضور أولادي: محمد بهاء الدين، ومحمد نور الدين - قال: قرأت عن الحافظ عبد الرحمن بن مهدي: أنه يختم القرآن في ليلتين في الصلاة، فتابعته.

فهو يقوم الليل كله، ويقرأ (١٥) جزءا فيه.

قلت له: كم يستغرق الوقت؟

قال: أصدقك أني لا أنام في الليل إلى ما بعد الشروق، ثم أنام بعد ذلك عدة ساعات.

• مؤلفات الشيخ عبد الوكيل الهاشمي.

وقد أهداني منها:

- «أربعون أثرا للسعادة من عمل بهن خرج من ذنوبه مثل يوم الولادة».

وله:

- «إنعام الباري في معجم أحاديث شيوخ الإمام البخاري في جامعه».
- «عناية الباري في ضبط مواضع أسماء الرجال في صحيح البخاري».
- «الحطة في معجم أحاديث شيوخ الأئمة الستة».

وله:

«الدليل إلى أوائل الشيخ الهاشمي عبد الوكيل»، بتخريج زياد تكلة.

- الشيخ عبد الحق الهاشمي يحفظ «صحيح البخاري»..

حدثني الشيخ عبد الوكيل الهاشمي - في منزله في مكة -: أن والده يحفظ «صحيح البخاري، وكان يختمه كل شهر.

وأنّ له عدة مؤلفات حول الصحيح يعمل ولده على تبييضها؛ لأنه تركها مسودة.

وهذه الأسرة تتميز بالذاكرة القوية،

ويعرف ذلك - أيضاً - عن أبي تراب الظاهري ابن الشيخ عبد الحق الهاشمي.

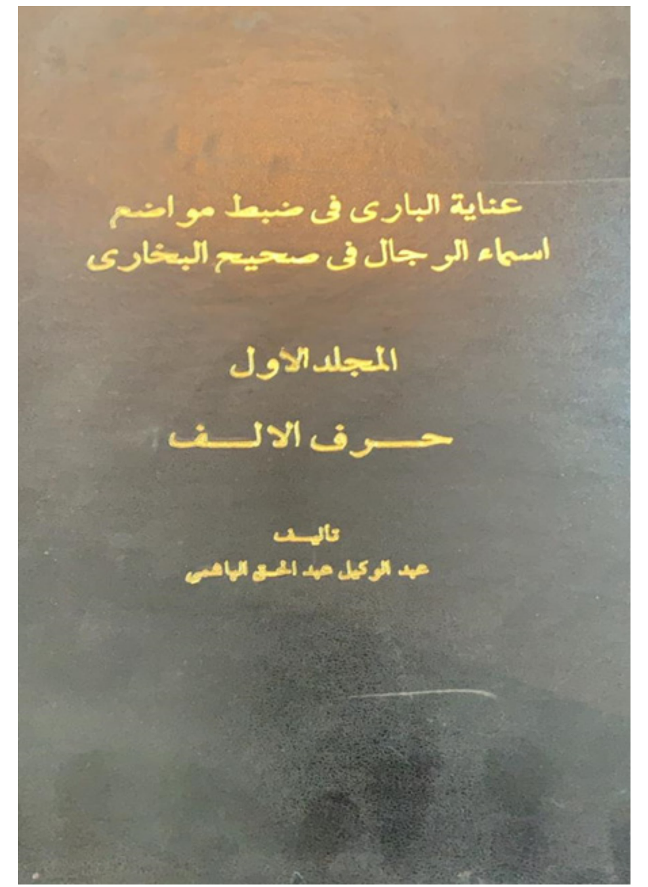
- ما أجمل مجالس أهل الحديث!

كان مجلس الشيخ عبد الوكيل الهاشمي ممتعاً، حدثنا عن البخاري وكأنه يعيش معه، وتخصصه به مبهر!

وهو يرى أن البخاري لم يخرّج عن محمد بن يحيى الذهلي في الصحيح، وقد جرت بينهما وحشة معروفة، يرى الشيخ أن سببها الحسد!

وأرى أنها من آثار فتنة القول بخلق القرآن.

إنعام الباري
في معجم
أحاديث شيوخ الإمام البخاري في جامعة
جمع وتهذيب وتعليق
أبو خالد عبد الوكيل عبد الحق الهاشمي
عفا الله عنه
الحطة
في
معجم أحاديث شيوخ الأئمة الستة
المجلد الأول
جمع وترتيب وتهذيب
أبو خالد عبد الوكيل عبد الحق الهاشمي


عناية الباری فی ضبط مواضع
اسماء الرجال فی صحیح البخاری
المجلد الاول
حرف الالف
تاليف
عبد الوكيل عبد الحق الهاشمي

عن شيءٍ اسمه الحب أحدثكم

عبد الرحيم يوسفان

نال صحيح الإمام البخاري من نفس الحافظ ابن حجر ما ناله يوسف من نفس امرأة العزيز... بل أشد... حتى تكاد أعماله تنادي على العشاق: أيكم أجاد عرض محاسن محبوبه كما أجاد كاتبي...

أقلب الصحيح بين يدي مستعرضا مفاتنه التي أجرى بها ابن حجر لعاب المحبين وأقام في جهات عقولهم الست منارات تنادي على خدام الصحيح: ألا هلموا فهاهنا يعرف الحبيب حبيبه...

تعالوا معي لنستعرض عناوين ما سطره ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حبه: صحيح الإمام البخاري:

١. «هداية الساري لسيرة الإمام البخاري».

٢. «تغليق التعليق في صحيح البخاري».

٣. «هُدى الساري لمقدمة فتح الباري».

٤. «التشويق لوصل المهم من التعليق».

٥. «التوفيق إلى وصل المهم من التعليق».

٦. «الإعلام بمن ذكر في البخاري من الأعلام».

٧. «المهمل من شيوخ البخاري».

٨. «أطراف الصحيحين على الأبواب والمسانيد».

٩. «الجمع بين الصحيحين على الأبواب بالأسانيد».

١٠. «تلخيص الجمع بين الصحيحين».

١١. «شرح مطول للصحيح كتب منه مجلدة».

١٢. «فتح الباري لشرح صحيح البخاري».

١٣. «انتقاض الاعتراض».

١٤. «النكت على تنقيح الزركشي».

١٥. «الملتقط من التلقيح لسبط ابن العجمي».

١٦. «الاستنصار على الطاعن المعثار».

١٧. «تحرير التفسير من صحيح البخاري على ترتيب السور منسوبا عمن نقل عنه».

١٨. «تقريب الغريب الواقع في صحيح البخاري».

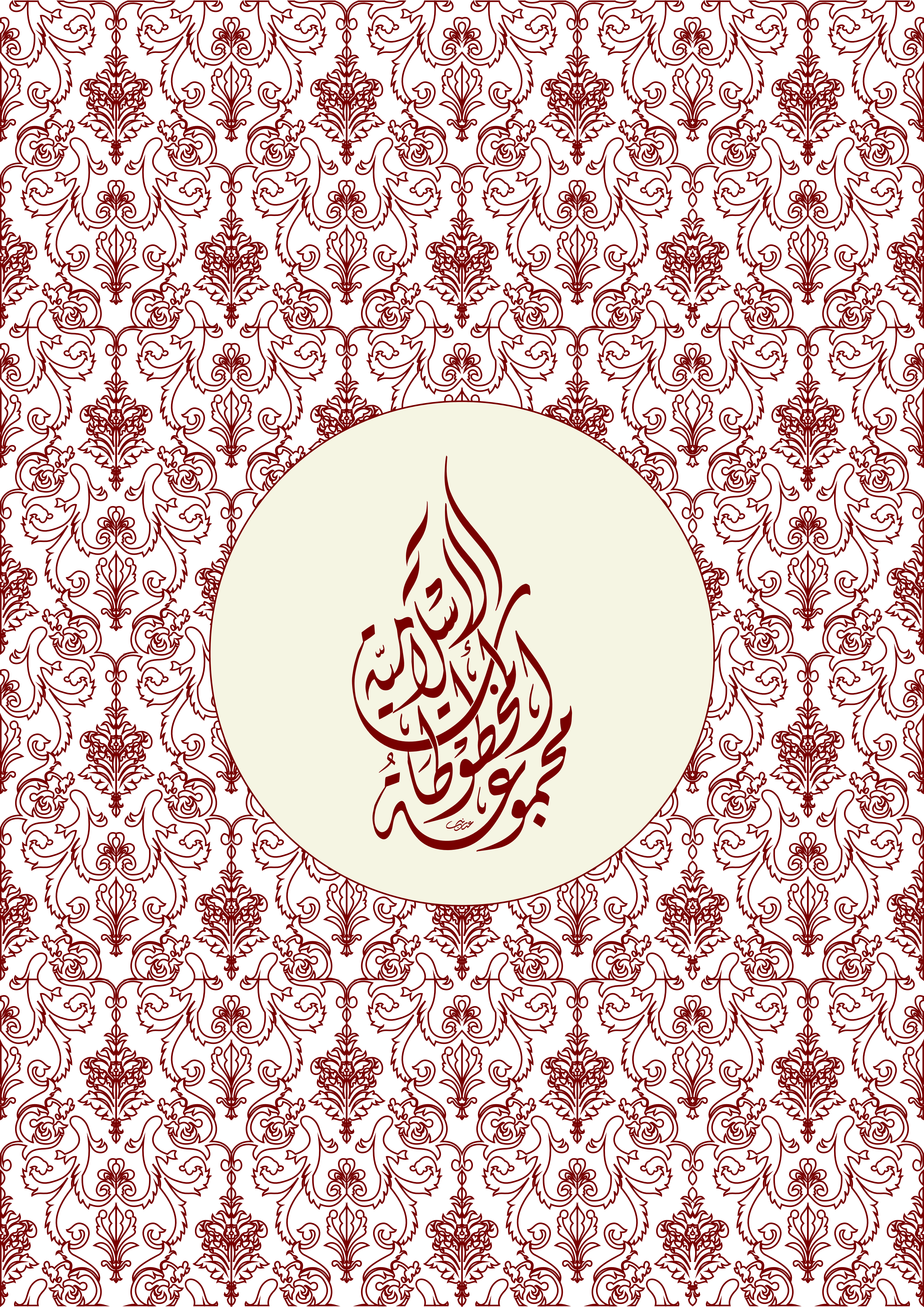
لقد كتب ابن حجر بروح قلبه قصائد حبه... معلقة بإثر معلقة كأنه ينادي على أهل الحب من طلاب العلم أن أقيموا براهين حبكم... فإن قضية لا برهان عليها فرضية ينساها الزمن... إن نسوة المدينة لن يشهدوا على حبكم ما لم يجدوا برهان ذلك في أعمالكم

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم   إن التشبه بالكرام فلاح

اللهم إنا على شاطئ الحب فأقمنا فيه على الحقيقة يا رب وارزقنا بركته يا جواد.

على شاطئ الحب كتب عبد الرحيم يوسفان.




مجموعة المخطوطات الإسلامية

